جامعة د/الطاهر مولاي- سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

النخبة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر

2012 - 1989

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: السياسات المقارنة

إعداد الطالب

جلولي نور الدين

رابح

إشراف

أ.د. سرير عبد الله

لجنـة المناقشـة:

- د. **حاروش نور الدين** أستاذ محاضر - أ- جامعة الجزائر -3- رئيســـــــــــا
- أ.د **سرير عبد الله رابح** أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر -3- مشرفا و مقررا
- د.**عبد العالي عبد القادر** أستاذ محاضر - أ- جامعـة سعيدة عضـــــوا مناقشا
- د.**يتيـــــــــــــــم محمـــــد** أستاذ محاضر– ب- جامعـة سعيدة عضـــــوا مناقشا

ديسمبر 2015

بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

عماد الأصفهاني 1125-1201م

شكر و تقدير

أحمد الله وأشكره، وأثني عليه بأن وفقني وأعانني لطلب العلم، وأكرمني بإتمام هذا البحث، ثم أصلي و أسلم على الر ة المهداة و النعمة المسداة و السراج المنير "محمد رسول الله" معلم البشر و مخرجهم من ظلمات الجهل و الوهم إلى أنوار المعرفة و العلم ؛ و من تمام شكر الله عزّ وجل أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير و الامتنان إلى:

* أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور سرير عبد الله رابح، لما تفضل به علينا بنصائحه القيمة وأجاد بتوجيهاته السديدة و إشرافه و متابعته المستمرة في جميع خطوات هذا العمل.

*وافر الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لتحملهم عناء قراءة هذا البحث و قبولهم وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما سيبدونه من توجيهات وملاحظات قيّمة يستقيم بها ما اعوج من هذا البحث المتواضع ليشتد عوده؛ و أخص بالذكر السادة: الدكتور حاروش نور الدين، الدكتور عبد العالي عبد القادر، و الدكتور يتيم محمد و جميع الأساتذة كل باسمه خاصة الأستاذ المحترم شاربي محمد، و كذا الأساتذة الذين أشرفوا على تأطير الجانب النظري في تخصص السياسات المقارنة.

و إلى كل العاملين بإدارة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة سعيدة دون استثناء و جميع من ساهم و لو بالنصح و التوجيه في إنجاز هذا البحث.

جلولي نور الدين

إهـداء

إلى **الوالدين الكريمين** أطال الله في عمرهما اللّذين سهرا على تربيتي وتعليمي وغمراني بدعواتهما الصالحة، وضحّيا من أجلي بالكثير، طلباً للرضا وخفضاً لجناح الذلّ من الرحمة، أدين لهما بعد ربي بالمنن و عرفانا لهما بكل النصب و الوهن.

إلى التي كانت دعماً وسنداً لي في هذا الإنجاز العلمي، **رفيقة دربي وشريكة حياتي، زوجتي** خير أنس و أعز سكن، دون أن أنسى قرّة عيني و زينة الحياة الدنيا ابنتي **"مريم لجين"**.

إلى **إخوتي الأعزاء** و كلّ **الأهل والأحباء** و جميع **الخلان و الأصدقاء**.

إلى كلّ من علّمني حرفا، و عاملني عطفا و لطفا، أو كان لي ألفا.

إلى من ألقى إليّ بالمودّة، أو أعانني في شدّة.

أهدى هذا العمل المتواضع، عسى أن يذكّرني ويذكّرهم بأنّ مشوار المثابرة يؤتي ثماراً طيبةً.

مقـــــدمـــــــــة

مقدمـــــــــــــــة:

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم و تفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة تحتكر أهم المراكز السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسي و تملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، و فئة أخرى واسعة محكومة و لا تملك نفس الإمكانيات في ما يخص صناعة هذه القرارات؛ و هكذا توجد في كل مجتمع من المجتمعات نخبة أتيحت لها إمكانية الإضطلاع بأدوار رئيسية و مهمة في مختلف المجالات، و ليست الجزائر بمنأى عن هذه المجتمعات؛ فمع اقتراب نهاية القرن العشرين (عقد الثمانينات)، كانت رياح التغيير قد هبت على كثير من دول العالم لتتحول من الأحادية إلى التعددية و من الإشتراكية إلى الليبرالية لتتبنى في الأخير النظام الديمقراطي الليبرالي و لم تستثن رياح التغيير الجزائر كإحدى الدول العربية التي عرفت تحولات جذرية و انخرطت في عملية التحول الديمقراطي، فمنذ أكتوبر 1988 بادر الرئيس "الشاذلي بن جديد" – و بإيحاء من فريق الإصلاحات- باتخاذ قرارات حاسمة لا سيما بعد الاستفتاء على دستور فيفري 1989، حيث تمثلت القرارات التي اتخذها الرئيس "بن جديد" في إلغاء نظام الحزب الواحد و تبني التعددية السياسية و اعتماد نظام اقتصاد السوق، و نجم

عن هذه التغيرات عدد هائل من جمعيات المجتمع المدني كما تم اعتماد ما يزيد عن ستين (60) جمعية ذات طابع سياسي.

هذه التغيرات أفرزت حالة من التوتر بين النخبة السياسية الحاكمة و القوى السياسية الأخرى و منظمات المجتمع المدني، و الشيء الذي زاد من تعقيد الوضع السياسي في تلك الفترة الدقيقة هو تنامي الغضب الاجتماعي جراء تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، فالمواطنون كانوا ينددون بالخيارات السياسية الخاطئة و سوء أداء الحكومات المتعاقبة بوجه عام فضلا عن شجبهم للفساد الذي انتشر في مختلف دوائر الدولة.

إن التحول الديمقراطي الذي بادرت به النخبة السياسية الجزائرية مع نهاية الثمانينيات حمل ملامحا متناقضة، فمن جهة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مع ما يحمله هذا المفهوم من ايجابيات و تطلعات، و من جهة أخرى تفاقم المشاكل و المخاطر بعد إقرار هذا التحول إلى درجة أصبحت تهدد استقرار الدولة و كيان النخبة السياسية و وحدة المجتمع.

هذا الوضع الناشئ يعكس أزمة تعيق مسار التحول الديمقراطي و تحد من فعالية الديمقراطية كمنهج للتقدم و لإدارة أوجه الاختلاف بطرق سلمية.

تجدر الإشارة هنا إلى أننا حددنا فترة الدراسة في المدة من 1989 إلى غاية 2012 باعتبار أنها فترة عرفت بداية انفجار الأزمة و تطورها بصورة متسارعة جدا مفضية إلى أزمة أمنية حادة، و من جهة أخرى بدأت مرحلة جديدة (و ما زالت مستمرة) تغيرت خلالها سياسة النظام و آليات عمل النخبة السياسية الجزائرية اتجاه معالجة الأزمة السياسية و الأمنية و الاقتصادية و بدأت المحاولات الحثيثة لحلها و تجاوزها.

كما أننا ركزنا في دراستنا هذه على النخبة السياسية الجزائرية و حصرناها في النخبة السياسية المركزية مع الإشارة إلى النخبة السياسية المعارضة و موقعها.

سبب اختيار الموضوع:

إن من مبررات و دوافع اختيار دراسة هذا الموضوع ترجع بالأساس إلى:

السبب الذاتي:

أهم ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع هو حال أغلب الدول (العربية على وجه التحديد) و ما تعانيه من عدم استقرار سياسي و أمني و اجتماعي و على جميع الأصعدة.

ثم إن الرغبة في البحث في موضوع يجمع بين السياسة و الاجتماع هو ما شجعني على اختيار الموضوع نظرا لخلفية تكويني العلمي، لهذا فإن غايتي من هذه الدراسة تندرج ضمن توظيف الجوانب المعرفية و النظرية التي تلقيتها في إطار

تخصصي (السياسات المقارنة) و تطبيقها على موضوع النخبة السياسية الجزائرية و دورها في عملية التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى:

- أهمية الفترة المخصصة لمعالجة الموضوع (1989-2012) و التي تعتبر من المراحل الدقيقة التي مرت بها البلاد، كما أن موضوع النخبة السياسية يتميز بأنه شيق و شاق في آن معا.
- الأحداث التي ميزت هذه المرحلة التاريخية كانت كثيرة و ذات وتيرة سريعة و غامضة بسبب التعتيم الإعلامي المقصود.

هذه العوامل تركت في نفسية الباحث رغبة قوية في معرفة الحقيقة و إعادة بناء الوقائع السياسية و تسلسلها ثم شرحها و تفسيرها وفقا للمناهج و المصطلحات العلمية.

السبب الموضوعي:

- الاستفادة من المفاهيم الحديثة للتحول الديمقراطي مثل: التطور، الإصلاح، الانتقال
- الرهانات و التحولات السياسية التي تحكم واقع الدول العربية عموما و الجزائر خصوصا و ضرورة القيام بإصلاحات شاملة و جدية تجسيدا لتطلعات الشعب و الأمة.
- تنوع الدراسات العلمية و الأكاديمية المتخصصة و التي تولي عناية فائقة بموضوع النخبة السياسية و دورها في إحداث تحول ديمقراطي.

- الأهمية التي تنبع من اعتبارات تسعى إلى محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.
- قلة الدراسات العلمية و الأكاديمية المتعمقة في مجال النخبة السياسية خصوصا و الحياة السياسية الجزائرية عموما.
- إن الدراسات المتوفرة عن النخبة السياسية الجزائرية تنسب في معظمها إلى باحثين أجانب لم يعايشوا الأوضاع السياسية الجزائرية عن قريب، كما أنهم يكتبون عن الجزائر انطلاقا من خلفياتهم الثقافية و الحضارية، و هذا ما يؤثر على مصداقية أبحاثهم و على موضوعيتها.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية خصوصا و العربية عموما ببحث علمي و أكاديمي يزود كلا من الطلبة و الباحثين و حتى رجال السياسة بمعلومات و تحليلات تمكنهم من فهم جزء من تاريخ تطور الحياة السياسية الجزائرية.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع الذي نعالجه في أن الفترة (1989-2012) التي تشملها الدراسة تمتاز بخطورة القرارات التي اتخذها الفاعلون في النخبة السياسية.

العلمية:

- محاولة تحريك البحث العلمي في مجال دراسات العلوم السياسية و بالخصوص الدراسات التي تتناول النخب السياسية و دورها في تجسيد التحول نحو تبني النهج الديمقراطي.
- إثراء المنظومة البحثية للمكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات.
- السعي نحو تحقيق أهداف البحث العلمي و المتمثلة في الاكتشاف، التفسير و البرهنة، إيجاد الحلول، التوقع و الضبط أو التحكم.

العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في أنها تبحث موضوعاً جديداً من خلال:

- إبراز دور النخبة السياسية الحاكمة في تحقيق مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.
- مدى كفاءة و فعالية هذه النخبة السياسية و نجاحها في أداء وظائفها من أجل تعزيز الخيار الديمقراطي في المجتمع و ترسيخ مؤشراته.

الهدف من الدراسة:

1- تسعى هذه الدراسة نحو محاولة رصد و تحليل طبيعة النخبة السياسية و تأثيرها في عملية التحول الديمقراطي
2- تحديد دور النخبة السياسية الحاكمة في تحقيق مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.
3- و تحمل هدفا كذلك يتمثل في إشباع رغبة الباحث في معرفة محتوى الموضوع المناقش واختبار الفرضيات حوله، ومعرفة مدى سلامتها، وجمع المعلومات والمعارف في هذا الإطار.
4- محاولة رصد تجربة النخبة السياسية في العملية الديمقراطية في الجزائر(و بالأخص من خلال معيار الانتخابات)، أي هل هناك تحول حقيقي يعكس القناعات الذاتية للنظام و للنخبة السياسية و الضغوطات التي تمارس عليها ؟ أم هي مجرد تحولات شكلية لم تمتد بعد إلى جوهر المسألة الديمقراطية من حيث التطبيق (التجسيد) الفعلي لها ؟

5- إبراز العراقيل و المشاكل التي تحول دون إحداث تغيير سياسي حقيقي و كيفية التحكم فيها و تطويعها من أجل بناء نظام وطني ديمقراطي في ظل الخصوصية الجزائرية المحلية.
6- تحاول هذه الدراسة إفادة الممارسين السياسيين والباحثين حول موضوع النخبة السياسية و التحول الديمقراطي، وجعل هذا البحث كلبنة لمساهمات أخرى، لأداء الوظيفة التراكمية في البحث العلمي.

أدبيات الدراسة:

سنعتمد في دراسة هذا الموضوع على الأدبيات التي اعتمدت مدخل النخبة في تفسير عملية التحول الديمقراطي و ربط عملية التغيير السياسي ببيئتها الاجتماعية و حتى بمحيطها الثقافي و الاقتصادي، بحيث نجد أن الدراسات التي تعرضت لتبيان خصوصية العلاقة بين متغير النخبة و إقامة الديمقراطية نادرة، نذكر منها دراسة "**إدريس لكريني**" المعنونة بـ: "**النخبة السياسية العربية و قضايا الإصلاح**"،و الذي شخص العامل الرئيسي المعيق للديمقراطية عربيا في افتقاد النخبة السياسية عموما لثقة الجماهير و انكفاء نفر من النخبة عن القيام بدوره في قيادة التغيير السياسي و تماهي البعض الآخر بالسلطة المستبدة، هذا دون إغفال إسهامات بعض المفكرين و الباحثين العرب الصادرة خصوصا عن مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت- أمثال: "**برهان غليون**"، "**علي خليفة الكواري**" و "**محمد عابد الجابري**" و التي أشاروا من خلالها إلى أهمية دور النخبة في إقامة الديمقراطية.

*** دراسة احمد زايد و عروس الزبير سنة 2005**

و قد تمحورت حول النخب الاجتماعية "حالة الجزائر و مصر"، حيث أن الدراسة عامة و شاملة تناولت النخب بكل أنواعها ضمن عدة فصول سواء كانت هذه النخب نخبا سياسية، ثقافية، دينية، اقتصادية مالية، علمية، مهنية نقابية أو عسكرية، أو نخبا حكومية أو منتمية للحركة الاجتماعية كالحركات النسوية، أو نخبا تقليدية أو ناشئة أو حتى غير ذلك .

كما أن هذه الدراسة مكنت من فهم النخب فهما عميقا سواء من حيث مكانتها و أدوارها التنافسية، أو من حيث نفوذها و تأثيرها و كذا المجال الذي تتحرك فيه، أو من حيث تطوراتها الداخلية أو النزاعات التي تعرفها أوساطها، و سواء أيضا كانت هذه ، حيث أن هذه الدراسة تمكن من معرفة الطرق أو السبل التي تنتهجها

المجتمعات في ضمان تكيفها و تأقلمها مع مختلف الظروف و المستجدات فضلا عن ضمان ديمومتها و استقرارها.
و قد عالجت الدراسة في إطارها النظري إشكاليات متعددة منها:
- إشكالية مفهوم النخبة ذاته و المعيار الذي يمكن على ضوئه الحديث عن "مفهوم النخبة" و نطاق وجودها على المستويين القومي و المحلي.
- التركيب الداخلي للنخب السياسية و ظروف ثبات أو تغير هذا التركيب.
- خصوصية تشكيل النخب السياسية في الدول النامية و الظروف التاريخية التي رافقت هذا التشكيل.

و قد توصلت الدراسة إلى:
- أن النخب السياسية و الاجتماعية تدور في فلك النخبة المركزية، غير أن هذه النخب تقترب أو تبتعد عن النخبة المركزية بناء على المصالح التي تحركها.
- أن مفهوم النخبة يشير إلى الفئة القليلة من البشر الذين يتحقق لهم قدر من السيطرة و التحكم في الفئات الأخرى، غير أن الاختلاف فيها يكمن في الأسس أو المصادر التي تستقي منها هذه الفئة قوتها و سيطرتها.
- و بخصوص الدراسات التي خصت عملية التحول الديمقراطي بالجزائر تلك التي قدمها كل من: **"اسماعيل قيرة"**، **"فضيل دليو"**، **"علي غربي"** و **"صالح فيلالي"** تحت عنوان: "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"و التي جاءت –أي هذه الدراسة- في سياق دراسة شاملة يقوم بها "مشروع دراسات الديمقراطية في الوطن العربي" كما حاولت الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بمستقبل الديمقراطية في الجزائر كالأهداف الوطنية الكبرى و القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي و العقبات و العوامل المعيقة له، غير أنها اكتفت في مجملها بتشريح الأوضاع القائمة دون تقديم حلول عملية لإحداث التحول الديمقراطي باستثناء ما ورد في خاتمتها الاستشرافية المعنونة "رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية" حيث توصلت الدراسة إلى:
- أن هناك عدم توازن بين صلاحيات السلطات الثلاث و هيمنة مؤسسة الرئاسة بالإضافة إلى قلة تجربة معظم التشكيلات السياسية و تفشي روح الزعامات و القداسات الشخصية الروحية و الثقافية و الجهوية و التاريخية في الأوساط الشعبية.
-غياب ثقافة سياسية منذ الاستقلال و كذا العامل الخارجي المتعلق بتخوفات بعض الدول العربية و الأجنبية من انعكاسات فوز التيار الإسلامي.

***دراسة أحمد طعيبة سنة 1998:**

و هي دراسة مقدمة لنيل شهاة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية- جامعة الجزائر- بعنوان: "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994" و التي كانت تهدف إلى تبيان أن التحول الديمقراطي الذي وقع في الجزائر من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي هو تحول إقتصادي أكثر منه سياسي و هذا أدى إلى حدوث أزمة سياسية منذ إلغاء المسار الإنتخابي في جانفي 1992 ما صعب من

مهمة تأسيس نموذج وطني يساعد على عملية التحديث و التطوير و بناء الدولة العصرية، و أن الأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر ليس سببها تطبيق الفكرة الديمقراطية و إنما بسبب عدم التزام بعض الأطراف الفاعلة في النظام بنتائج العملية الديمقراطية.
و تم طرح الإشكالية التالية: هل ستقود الديمقراطية (في مثل حالة الجزائر) إلى تأسيس نموذج وطني يساعد على عملية التحديث و التطوير و بالتالي التحرر، أم أنها ستقنن الإختلال في التوازنات الإجتماعية و الإختلافات الطبقية و النخبوية الجهوية ؟
و على ضوء هذه الإشكالية تم صياغة فرضيتين:
1-أن توفر ثقافة سياسية ديمقراطية تقبل التنوع و الاختلاف في الرأي داخل المجتمع نفسه يمنع تطور هذا الاختلاف إلى نزاع و تصادم بين أطراف اللعبة السياسية.
2-النظام السياسي يتبنى الديمقراطية ليس كعملية للتحديث و التطوير و إنما كعملية تكييفية من أجل المحافظة على نموذجه و حماية مصالح النخب المدنية و العسكرية الحاكمة.
ثم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- تأثر النخبة المثقفة في الجزائر بالفكرة الديمقراطية من خلال احتكاكها مع الثقافة الفرنسية، و عليه ففكرة الديمقراطية فكرة وافدة مع الثقافة الكولونيالية و هي فكرة نخبوية أكثر منها شعبية.
- النخبة الثورية فرضت تصورها و أفكارها في عملية بناء و تحديث المجتمع من خلال نموذج الحزب الواحد بعد الاستقلال.
- معالجة أي سياسة في الجزائر سواء في مساراتها و اتجاهاتها في مختلف الأبعاد الاقتصادية، الإجتماعية و الثقافية و في علاقاتها الداخلية و الخارجية لا بد و أن تأخذ بعين الإعتبار القوى السياسية الثلاث: النخبة الحاكمة، النخبة البيروقراطية و النخبة القيادية في المؤسسة العسكرية باعتبارها القوى المهيكلة و الغالبة أو المهيمنة في المجتمع.

***دراسة عبد الغني بودبوز سنة 2005:**

تمحورت حول "إشكالية الديمقراطية في الجزائر و موقف النخبة السياسية منها دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني" و هي دراسة مقدمة لنيل شهاة ماجستير في علم الاجتماع السياسي- جامعة الجزائر- حيث كان هدف الدراسة هو معرفة أسباب تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر مع معرفة العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة الديمقراطية الغربية.
و طرحت الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم استرداد النخبة السياسية لمراكز المبادرة و التأثير في الحياة السياسية بإنجاح التجربة الديمقراطية؟

و على ضوء هذه الإشكالية تم صياغة فرضيتين هما:
1-غياب الثقافة و التقاليد الديمقراطية لدى الطبقة السياسية ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية.
2-توافق مصالح الدول الكبرى مع بقاء أوضاع سياسية معينة يعرقل حدوث تغييرات سياسية و اجتماعية ضرورية لنجاح التجربة الديمقراطية.
ثم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- التجربة الديمقراطية في الجزائر تميزت بالخروج الدائم عن الشرعية و أن آخر خروج على هذه الشرعية كان بإلغاء المسار الإنتخابي مطلع سنة 1992.
- غياب مجتمع مدني يتمتع ببعض الإستقلالية عن السلطة المركزية يسهم في نمو الديمقراطية.

*** دراسة عبد القادر مشري 2008:**
و قد قدمت هذه الدراسة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية-جامعة الجزائر- و الموسومة بعنوان: "النخبة الحاكمة في الجزائر 1989-2002"، حيث كان هدف الدراسة هو تحليل سلوكيات الفاعلين في دوائر الدولة من النخب (سواء العسكرية، السياسية، التكنوقراطية، رجال المال و الأعمال) في إحدى المراحل الحرجة من تاريخ تطور الحياة السياسية في الجزائر و خطورة القرارات التي اتخذها هؤلاء الفاعلون في النخبة الحاكمة، و كيف أفضت تلك القرارات إلى صراع مسلح مدمر بين الجيش و الإسلاميين على اعتبار أن الرهان السياسي في هذه الفترة لا يقتصر على إسقاط نخبة حاكمة أو تغيير النظام السياسي القائم بقدر ما يستهدف وجود الدولة الجزائرية برمتها
و تم طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت النخبة الحاكمة الجزائرية من أن تتجاوز صراعاتها الداخلية و أن تعيد إنتاج نفسها من أجل مواجهة التحديات المجتمعية ؟

و اعتمدت الإشكالية على صياغة الفرضيات التالية :
1- الإنقسامية المزمنة لبنية النخبة الحاكمة ناجمة عن تناقضات خلفيات الفاعلين فيها من جهة و عن بنية السلطة ذات الرؤوس المتعددة من جهة أخرى.
2- الموارد و القدرات (مالية، قمعية، إعلامية) المتوفرة لدى النخبة الحاكمة مكنتها من تحييد المخاطر و الضغوطات و التهديدات التي تأتي من المعارضات الموجودة في المحيط.
و عليه تم التوصل إلى النتائج التالية:
- الخلفية الإجتماعية للفاعلين و البنية المتعددة الرؤوس للنظام هما مصدر كل الصراعات.

- أن بنية النخب تتميز بانقسامية حادة و مزمنة ناتجة عن التباين الشديد في خلفيات الفاعلين من جهة و تتأثر ببنية السلطة المتعددة الرؤوس من جهة أخرى.
- أن ظاهرة الصراع على السلطة هي ظاهرة منتشرة في كل المجتمعات البشرية عبر كل مراحل التاريخ الإنساني.
- أن النخبة الحاكمة الجزائرية تسيطر على الريع البترولي و هذا ما يتيح لها قدرات أكبر للسيطرة على المجتمع و إخضاعه، فهي تتجدد جزئيا في كل مرحلة من مراحل صراع الأجنحة على السلطة و الريع.
- أن الأزمة الأمنية و تداعياتها الداخلية و الخارجية فرضت على القيادة المدنية و العسكرية ضرورة إجراء تعديلات محسوسة على طبيعة النظام القائم ابتداء من عام 1995، إلا أنها ستظل تعديلات غير كافية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تلعب النخبة السياسية دورا في رسم مسار التحول الديمقراطي ؟

و تنطوي على هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية :

- ماذا نعني بالنخبة السياسية ؟
- ما طبيعة العلاقة القائمة بين النخبة السياسية و التحول الديمقراطي ؟
- ما هي الآليات و الميكانيزمات التي تعتمدها النخبة السياسية في فترة معينة من أجل تجسيد التحول الديمقراطي ؟
- ما مدى إسهام النخبة السياسية في مسار التحول الديمقراطي وفقا لمداخل استراتيجية معينة ؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: التحول الديمقراطي ينشأ نتيجة تفاعل أنساق المؤثرات و العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية) و الخارجية (الإقليمية و الدولية).

الفرضية الثانية: كلما كانت النخبة السياسية أكثر انفتاحا و تجددا كلما كان هناك تحول ديمقراطي حقيقي و فعال و العكس صحيح.

تصميم الدراسة:

1-حدود ومجال الدراسة:

أ-حدود الدراسة : يمكن تحديد معالم هذه الدراسة من خلال حصرها في الحدود والمجالات التالية :

- **المجال الزماني:** سيتم حصر هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة بين سنة (**1989-2012**)

- **المجال المكاني:**سيتم تناول الموضوع من خلال إسقاطه على الجزائر.

ترتكز هذه الدراسة على النخبة السياسية الجزائرية خاصة النخبة السياسية و دورها في تحقيق مستويات التحول الديمقراطي و ذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2012.

2-مناهج الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة قصد اختبار الفرضيتين على توظيف المناهج التالية:

أ- المنهج التاريخي:

و يعتبر ضروريا في أي دراسة باعتباره يساعد الباحث على دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية سابقة و الذي يمكننا من فهم الأبعاد التطورية للظاهرة المدروسة و ذلك قصد وضعها في سياقها الزمني و المكاني و فهم التطور المجالي للظاهرة، كما أن الإعتماد على التاريخ يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي بحيث لا يمكن دراسة ظاهرة إجتماعية ما دون ربطها بسيرتها التاريخية بهدف فهم الآليات التي تحكمها و توجهها ونعتمده أيضا من ناحية التأصيل لدراسة النخبة و الصيرورة التاريخية لعملية التحول الديمقراطي و كذا المتابعة الكرونولوجية للأحداث و التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للوقوف على انعكاساتها على نظام الحكم و على بنية و اتجاهات و مواقف النخبة السياسية بحيث لا يمكن تفسير هذه العمليات بدون وجود سوابق تاريخية نشرح من خلالها على سبيل المثال طبيعة نظام الحكم في الجزائر و تطوره.

ب- المنهج الوصفي:

هذا المنهج يقوم على إتباع خطوات منظمة في معالجة الظواهر و القضايا من خلال التحليل لبلوغ الأهداف المطلوبة من البحث، بحيث يتم تتبع الظاهرة المدروسة بالاستناد إلى معلومات تتعلق بالظاهرة في زمن معين أو فترات زمنية معينة للنظر في أبعادها المختلفة وتطوراتها، و ذلك من أجل ضمان الوصول إلى نتائج موضوعية، و باعتبار موضوع الدراسة يتعلق بالنخبة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر، فإن إستخدام هذا المنهج ضروري من أجل جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها و معالجتها و تفسيرها بهدف الوصول إلى النتائج وكذا الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة و العوامل المؤثرة في الظاهرة.

ج- منهج دراسة الحالة:

نوظفه من خلال دراسة حالة الجزائر، و المقارنة عبر المراحل الزمنية التي ميزت عملية التحول الديمقراطي ابتداء من مرحلة ما قبل التعددية سنة 1989 مرورا بسنوات التسعينيات إلى جانب مميزات و خصائص كل مرحلة و

السياسات المنتهجة و موقف النخبة السياسية منها، إذ خصت هذه الدراسة نظام الحكم في الجزائر بالتحليل و واقع النخبة السياسية للتعرف على طبيعة مواقفها و أدوارها المتعلقة بتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.

أسلوب جمع المعلومات:

سنعتمد في هذه الدراسة على مصادر جمع المعلومات بنوعيها:

مصادر أولية:جملة المصادر التي تتضمن معلومات أولية-كمادة خام-كالتقارير، السجلات، القوانين.

مصادر ثانوية: تشمل كل ما كتب حول الموضوع في الكتب والمؤلفات العامة، الموسوعات، والدراسات والمقالات، والدراسات غير المنشورة.

تقسيم الدراسة: تنقسم دراسة هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول:

خصصنا **الفصل الأول** من الدراسة **للتأصيل النظري و المفاهيمي للنخبة و التحول الديمقراطي** في مبحثين:

المبحث الأول التأصيل النظري لمفهوم النخبة (الصفوة) قسمناه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التأصيل اللغوي و التاريخي للمفهوم و أبعاده الجديدة، المطلب الثاني: المعطيات المنهجية الواجب توفرها في تحديد النخبة، و المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للنخبة.

المبحث الثاني حول التأصيل النظري لمفهوم التحول الديمقراطي تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول: التأصيل لمعنى الديمقراطية و التحول الديمقراطي، المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي، أنماطه و النظريات المفسرة لعملية التحول.

أما **الفصل الثاني** فسنخصصه لدراسة **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي في الجزائر ومظاهره** في مبحثين اثنين:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي و الذي يتضمن ثلاثة مطالب: المطلب الأول: العوامل أو المؤثرات السياسية (الأزمة السياسية)، المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، و المطلب الثالث: متغيرات البيئة الخارجية

المبحث الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي تضمن أيضا ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية و السياسية، المطلب الثاني: الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية ثم المطلب الثالث: نتائج الإصلاحات و عوائق التحول

في حين أن **الفصل الثالث** خصصناه لتحليل **مسار النخبة السياسية الجزائرية ضمن عملية التحول الديمقراطي** في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:خصصناه لإبراز موقع النخبة السياسية الجزائرية ضمن الرهان الانتخابي و تضمن مطلبين: المطلب الأول: التعددية السياسية و بداية الأزمة

الأمنية من خلال إبراز كرونولوجيا الرهان الانتخابي و تحليل عنصر الانتخابات (الرئاسية و التشريعية على وجه التحديد) كأهم آلية لتحقيق التحول الديمقراطي على ضوء إقرار التعددية السياسية (1992-1989) ثم الانفلات الأمني (1992-1999)، حيث نبرز من خلالها محل النخبة السياسية و دورها في الانتخابات خاصة الرئاسية و التشريعية و دور الأحزاب السياسية كذلك.

المطلب الثاني: إعادة تشكيل المجال السياسي من خلال التطرق إلى ظروف وصول بوتفليقة إلى الحكم (2009-1999) ثم المبادرة بالإصلاحات السياسية (2012-2009).

أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا فيه دور المؤسسة العسكرية (الجيش) في الشأن السياسي الجزائري ضمن مطلبين اثنين:

المطلب الأول: حول أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، المطلب الثاني: انعكاسات تدخل مؤسسة الجيش على مسار عملية التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: عقبات أو عوائق النخبة السياسية المعارضة و آفاق التحول الديمقراطي تضمن كذلك مطلبين هما:

المطلب الأول: العقبات (العوائق) التي تواجه النخبة السياسية المعارضة من خلال التطرق إلى العوائق الداخلية و العوائق الخارجية، المطلب الثاني: متطلبات إنجاح التحول الديمقراطي و ميادين تفعيل مستقبله.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لكل من النخبة (الصفوة)

و التحول الديمقراطي.

إن من أهم المداخل النظرية في دراسة موضوعات السياسة المقارنة اقتراب **"النخبة"** أو ما يصطلح عليه بـــــ **"الصفوة"** و التي يذهب أنصارها إلى أنها حقيقة موضوعية لأن الشواهد التاريخية و واقع المجتمعات السابقة و المعاصرة تتميز بوجود أقلية حاكمة محتكرة لأهم المناصب السياسية و الاجتماعية و بيدها مقاليد الأمور و أغلبية محكومة منقادة و ليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

و من رواد نظرية النخبة الرائد الأول الايطالي **فلفريدو باريتو** (Velfrido Paritto) و الرائد الثاني **"جيتانو موسكا"** (Getano Moska)، و الرائد الثالث **"روبرتو ميشيلز"** (Roberto Michels) أما الرائد الرابع **سي رايت ميلز** (C.W.Mills)

كما ميز **"بيرتون بوتومور"** (T.B.Botomor) في مؤلفه:**"الصفوة و المجتمع"** بين ثلاث درجات من النخبة :

الأولى: **النخبة** و هي الجماعات الوظيفية و المهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع، الدرجة الثانية:**الطبقة السياسية** التي تضم كافة الجماعات التي تمارس القوة و النفوذ السياسي و تنشغل بشكل كبير بالصراعات من أجل الزعامة

السياسية، أما الدرجة الثالثة: **النخبة السياسية** و هي جماعة أقل حجما داخل الطبقة السياسية و تستوعب الأفراد الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع.

ففي نظرية النخبة لا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا من خلال فهم و تحليل البيئة الاجتماعية القائمة على افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر على المجتمع و الدولة و تتركز فيها القوة و من ثم تشكل الظاهرة السياسية و تحدد أبعادها.

و عليه فإن ما يثير اهتمام دارسي و متابعي حركة المجتمع و الحياة السياسية كثرة تردد مصطلح النخبة (Elite) على المستويين المدني و العسكري ، حيث يعد مفهوم النخبة السياسية إلى جانب الإيديولوجية الرسمية و معيار الدور السياسي للجيش و مفهوم النظام الحزبي و معيار مصدر الشرعية و طبيعة الثقافة السياسية من المعايير المعتمدة في تحديد الاتجاهات العامة السياسية و المجتمعية لأي نظام سياسي و حركة قواه الاجتماعية [2] ، فمفهوم النخبة السياسية نعني به النخبة القادرة على أن تمارس عملا أو نفوداً سياسيا فاعلا.

و بمقابل الحديث عن النخبة السياسية في موضوعنا هذا نتطرق إلى الحديث عن قضية هامة و هي مسألة **التحول الديمقراطي** فلقد خضع هذا المفهوم باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع.

فمنذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين و العالم يشهد جملة من التحولات و التغييرات السياسية أهمها تزايد عدد الدول خاصة تلك التي تنتمي للدول النامية التي تبنت عمليات الإصلاح السياسي و الاقتصادي و انتقلت فيها الأنظمة السياسية من نظم حكم شمولية إلى الحكم الديمقراطي ، و هي الظاهرة التي أطلق عليها اصطلاح "**التحول الديمقراطي Alternance Démocratique**" و التي باتت تمثل بؤرة اهتمام الباحثين الذين حاولوا رصد الظاهرة و تفسيرها مع التركيز على تداعيتها على المستويات المحلية، الإقليمية و الدولية و ذلك بهدف الوصول إلى اقتراب عام لفهم هذه العملية كظاهرة عالمية، كما استرعت انتباه صناع القرار الذين حاولوا اكتشاف أسبابها و آثارها و الاستراتيجيات التي تتطلبها لتكييفها مع واقع الحال[3]

فالتحول الديمقراطي بهذا المعنى لا يأتي اعتباطا أو بمجرد الصدفة و إنما بفعل تأثير جملة من المتغيرات تعد طرفا في العملية السياسية برمتها و من هذه الأطراف النخبة السياسية، حيث أن هناك العديد من النظريات و المتغيرات

- **توماس بيرتون بوتومور: من أهم مؤلفاته :الطبقات في المجتمع الحديث- الصفوة و المجتمع- تمهيد في علم الاجتماع.

[2] - علي هلال الدين و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار و التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص 64.

[3] - فاطمة مساعيد، **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة**، أشغال الملتقى الدولي حول "الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، عدد خاص، أفريل 2011، ص 211.

المستقلة الرامية إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي و من بين هذه المتغيرات النخبة السياسية.

بناء على ما سبق و اتباعا لمنهجية البحث العلمي فإنه من الضروري تسليط الضوء على الجانب النظري و الإطار المفاهيمي لكل من النخبة و التحول الديمقراطي، و تبعا لذلك قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم النخبة (الصفوة)
المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم التحول الديمقراطي

المبحث الأول:
التأصيل النظري لمفهوم النخبة (الصفوة):

هذا المبحث ندرسه و نفصله في مطالب ثلاثة كالتالي:
المطلب الأول: التأصيل اللغوي و التاريخي للمفهوم و أبعاده الجديدة.
المطلب الثاني: المعطيات المنهجية الواجب توفرها في تحديد النخبة.
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للنخبة.

قبل تعريف الصفوة (النخبة) و تحديد طبيعتها نشير إلى أن النخبة ترتبط وظيفيا بالسلطة و القوة، فالنخب سواء كان ذلك عند **موسكا** أو **رايت ميلز** فإنها تتكون من أشخاص أو جماعات تحتل مواقع للسلطة و القوة، و قد ميز **باريتو** من قبل بين النخب الحاكمة و النخب غير الحاكمة، و لكن فيما يتعلق بما يسمى " بالنخبة غير الحاكمة " فإنها لا تقل عن الأخرى، فهي و إن كانت لا تمسك بالسلطة السياسية إلا أنها تتمتع بالقوة على مستوى عدد من القطاعات و بشكل خاص على المستوى الاقتصادي[1]

هناك تعريف واسع للنخبة لا يرتبط بالضرورة بفكرة الضبط و السيطرة السياسية، و إنما يشير إلى أن النخبة هي: "أية جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيا، و لها خصائص و سمات ذات قيمة معينة كالقدرة العقلية أو الوضع الإداري المرموق أو القوة العسكرية و هي خصائص ترتبط بدرجة عالية من الهيمنة و النفوذ" و طبقا لهذا التعريف فقد تتماسك النخبة كجماعة و قد تكون موضع تقليد العامة دون أن يكون لذلك اثر واضح في توجيه السلوك بطريقة

[1] - إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة- بحث في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978، ص 109

سياسية مباشرة على النحو الذي أشار إليه التعريف الضيق للنخبة بالمعنى الاوليجاركي[1]

و مما لا شك فيه أن هناك تعريفات كثيرة قد أطلقت على النخبة، حيث ينصرف مفهومها بمعناه العام إلى أكثر شرائح المجتمع هيبة و تأثيرا أو أعلى شريحة في أي من ميادين التنافس[2]

كما تهدف دراسات النخبة إلى فحص بناء القوة (Power Structure) في المجتمعات و ذلك لتبيان المدى و الكيف الذين تكون عليهما قوة هذه الأقلية التي تتميز بالوعي و التماسك، و قد أدى تناول مفهوم النخبة بالدراسة إلى مناقشة الكثير من الأفكار الأساسية للعلوم السياسية و الاجتماعية التي ترتبط من قريب أو بعيد بمفهوم النخبة مثل: النظم السياسية، السلوك السياسي، القوة السياسية و الإيديولوجية [3]

إن دراسة النخب بهذا المعنى لها إيجابياتها من وجوه عديدة أهمها: حجم الصفوات (النخب) و أعدادها، و علاقاتها فيما بينها، ثم علاقاتها بالجماعات التي تسلمها مقاليد القوة السياسية، و مثل هذه الجوانب تعتبر ذات أهمية علمية في دراسة التغيرات التي تمس مختلف شرائح البناء الاجتماعي، يضاف إلى ذلك مسألة انغلاق أو انفتاح الصفوات التي تعتبر بالغة الأهمية أو بمعنى طبيعة الدخول إلى الصفوة و مدى عملية الحراك الاجتماعي المتاحة فيها [4]

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم النخبة ظهر في إطار الجدل حول طبيعة التباين الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي الذي أفرز صورا من اللامساواة الاجتماعية؛ بحيث اعتمد المفهوم في البداية كأداة لإبطال تلك النظرة الطبقية التي تقسم المجتمع إلى طبقة حاكمة و أخرى محكومة بناء على أسس اقتصادية، بحيث أن المجتمعات تفرز جماعات يطلق عليهم النخبة (أو صفوة) تكون لها خاصية الضبط و التحكم[5].

و قد أصبحت نظرية النخبة و علاقتها بالسلطة من النظريات الشائعة في **الولايات المتحدة الأمريكية** و **بعض دول أوروبا الغربية** في السنوات التي أعقبت

---

[1] - محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص ص 60-61

[2] - السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثالث: الأدوات و الآليات**، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 171

[3] - إسماعيل علي سعد، **في السياسة و المجتمع -المدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية،بيروت، الطبعة الأولى، 1989، ص 144

[4] - السيد محمد الحسيني، مقدمة كتاب الصفوة و المجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي لبوتومور، ترجمة و تقديم محمد الجوهري و آخرون، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المعارف، 1978، ص 10

[5] - احمد زايد و عروس الزبير ، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر و مصر**، مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة، 2005، ص 9

الحرب العالمية الثانية و كل منها تدعي أنها نظرية سياسية ناضجة مستقلة بذاتها، و لقد بنيت النخبة على فكرة أن كل مجتمع يتكون من قسمين رئيسيين :
أ-النخبة المختارة و هي قلة و من ثم لها الحق في القيادة العليا.
ب-القاعدة العريضة من السكان المقدر لهم أن يكونوا محكومين[1]

و يمكن القول أن نظريات النخبة بالرغم من تعددها إنما تعبر عن إيديولوجية الطبقة الوسطى و تظهر رغبتها العارمة في السيطرة على الحكم، و يبرز جوهر نظريات النخبة في الكتب الخمسة الأساسيـــــــــة و هي:

- **"العقل و المجتمع"** لفلفريدو باريتو.
- **"الطبقة الحاكمة"** لغيتانو موسكا.
- **"الأحزاب السياسية"** لروبرتو ميشيلز.
- **"ثورة المديرين"** لجيمس برنهام.
- **"نخبة القوة"** لسي رايت ميلز.

غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن الكتب الثلاثة الأولى هي التي تكون النصوص **"الكلاسيكية"** لنظريات النخبة، إذ نجد أن **باريتو** و **موسكا** و **ميشيلز** – بالرغم من الاختلاف بينهم في عديد من الجزئيات- يتفقون على أن النخبة تتكون عادة من كتلة واحدة متجانسة و مفردة في المجتمع تهيمن على مقدرات المجتمع، و تتمثل الفكرة المحورية في نظريات النخبة في انه توجد في كل مجتمع أقلية تنفرد بإصدار القرارات الكبرى التي تتعلق بتسيير الأمور في المجتمع، و هذه القرارات ينظر إليها باعتبارها قرارات سياسية نظرا لاتساع نطاق الأمور التي تشملها هذه القرارات و تأثيرها البالغ على كل مناحي المجتمع حتى و إن كان من اصدر القرار ليس عضوا في الحكومة أو في البرلمان، و عليه فإن "الطبقة السياسية" التي تحدث عنها **موسكا** تشمل أولئك الذين يؤثرون على القرارات الحكومية و يدفعونها في اتجاه آخر بالإضافة إلى أولئك الذين يشغلون مناصب سياسية بالفعل[2]

المطلب الأول: التأصيل اللغوي و التاريخي للمفهوم و أبعاده الجديدة:

---

[1] - محمد نصر مهنا، **علم السياسة بين الأصالة و المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 401.

[2] - السيد ياسين، **السلطة بين الصفوة و الجماهير**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2012،

*- **الأصمعي**: هوعبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي ولد سنة 121 ه-740م و توفي سنة 216ه- 831م و هو راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان.

نتعرض في هذا التأصيل لمفهوم النخبة من خلال الفرعين التاليين:
الفرع الأول: التأصيل اللغوي للمفهوم، نشأته و علاقة المفهوم بالمفاهيم الأخرى.
الفرع الثاني: دور النخبة و الأبعـاد الجديـدة للمفهوم.

الفرع الأول: التأصيل اللغوي للمفهوم و نشأته:

1-1 **التأصيل اللغوي لمفهوم النخبة**:
عند البحث عن اشتقاقات كلمة النخبة في القواميس العربية نجد: انتخب الشيء: اختاره، و النخبة : ما اختاره منه، و نخبة القوم: خيار القوم، و قال **الأصمعي***: يقال هم نخبة القوم بضم النون و فتح الخاء، و قال **أبو منصور** و غيره: يقال نخبة بإسكان الخاء، و اللغة الجيدة ما اختاره **الأصمعي**، و يقال: جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم، و الانتخاب: الانتزاع، و الانتخاب: الاختيار و الانتقاء، و منه النخبة و هم الجماعة تختار من الرجال فتنتزع منهم، و في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "و خرجنا في النخبة" بضم النون: أي المنتخبون من الناس و المنتقون، و في حديث ابن الأكوع: انتخب من القوم مائة رجل، و نخبة المتاع: أي المختار ينتزع منه[1].

و من هنا تعرف النخبة بأنها جماعة أو جماعات من الأفراد الذين لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في حياة مجتمعاتهم، و ما يدل على تميزهم في الأدوار هو تأثيرهم البالغ على مجريات الأمور و توجيهها، كما ينعكس في تأثيرهم على عمليات صنع القرار المهمة في مختلف مجالات الحياة[2].

2-1 نشأة المفهوم:
إن استخدام تعبير النخبة أو الصفوة قديم قدم المجتمع البشري نفسه، و تعود البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني **أفلاطون** (Plato ويعني اسمه: واسع الأفق) في حديثه عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد النابهين، كما تعود كذلك إلى طائفة البراهمة و هو مذهب ساد في الهند في فترة مبكرة من تاريخها، فضلا عن ذلك وجدت مذاهب و معتقدات دينية عديدة عبرت بشكل أو بآخر عن النخبة، حيث كان يستخدم قديما لإعلاء شأن الذات

[1]- بن منظور، **لسان العرب**، طبعة دار المعارف، القاهرة، ص 4373
[2] - احمد زايد، **نخب ما بعد الاستعمار**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 25، يناير 2007، ص 39

الجمعية مثل: "شعب الله المختار" أو للإشارة إلى وضع مميز داخل التركيبة الاجتماعية نفسها كما نرى في قوائم الفرسان و أولياء الله الصالحين، و كان لذلك تأثير كبير في النظريات الاجتماعية [1]

و قد حلل **"هليوليتي"** حالة النظام السياسي الفرنسي قبل اندلاع الثورة الفرنسية في عام 1789 من منظور النخبة التي أطلق عليها **"الطبقة الحاكمة أو الطبقة الممتازة"** التي تتكون من الملك و النبلاء و الكهنة، و اعتبر أفعال هؤلاء هي المسؤولة أساسا عن نشوب الثورة[2]

و بالرغم من ذلك يعد الاستعمال العملي و المنهجي في إطار السوسيولوجيا أو العلوم السياسية أمرا حديثا نسبيا و بالتحديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (19)[3] عندما تم استخدامها لوصف السلع ذات النوعية الممتازة هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا في النبالة، و طبقا لقاموس **أكسفورد** فإن أقدم استخدام عرف لكلمة نخبة في اللغة الانجليزية كان سنة 1823 حينما كانت تنطبق على الجماعات الاجتماعية ، بيد أن المصطلح لم يستخدم استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية و السياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر (19) و في ثلاثينيات القرن العشرين (20) في بريطانيا و أمريكا على وجه الخصوص حينما انتشر المصطلح و ساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للنخبة، و على الأخص تلك التي تضمنتها كتابات **فلفريدو باريتو Pareto** [4]

3-1 التعريف النظري لمفهوم النخبة السياسية:

تعتبر النخبة السياسية Political Elite ظاهرة مجتمعية ملازمة للاجتماع الإنساني بعامة، و تمثل في الوقت ذاته ضرورة تنظيمية تفرضها الخصوصية البنائية و الوظيفية للمجتمع السياسي بوجه خاص [5] ، فالآدميون بطبيعتهم الإنسانية

---

[1]-محمد بن حينيتان، **النخب السعودية...دراسة في التحولات و الإخفاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (48) ، بيروت، ص 23

[2] - كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1987، ص 74

[3] - أنور مغيث، **النخبة ...تأملات نظرية و منهجية** ، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 25، يناير 2007، ص 29

[4]- توماس بيرتون بوتومور، **الصفوة و المجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة و تقديم محمد الجوهري و آخرون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1978، ص 25

[5] - السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص 171

*- **ابن خلدون**: اسمه الكامل عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ولد بتاريخ 1332م مؤرخ عربي تونسي المولد أندلسي الأصل و مغربي الثقافة، يعتبر مؤسس علم الاجتماع الحديث، توفي في مصر عام 1406. من مؤلفاته: "تاريخ ابن خلدون"، المكتبة الوقفية للكتب المصورة واسمه: **"كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في معرفة أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"**، **"شفاء السائل لتهذيب المسائل"** نشره وعلق عليه أغناطيوس عبده اليسوعي،"مقدمة ابن خلدون"

فيما يقول **ابن خلدون***: **" يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع، و حاكم يزع بعضهم عن بعض "** [1]

و ترجع صعوبة التعريف النظري لكثير من المفاهيم في مجال العلوم الاجتماعية، و منها مفهوم النخبة الحاكمة إلى مصدرين أساسين:

- ✓ المصدر الأول: هو غموض المفهوم حيث تستخدم الكلمات ذاتها للدلالة على معان مختلفة، و يرجع ذلك إلى استخدام المفهوم عبر أزمنة متعددة و في ظل أطر ثقافية و فكرية و اجتماعية مختلفة.
- ✓ المصدر الثاني: هو التباس معاني و دلالة بعض الكلمات حيث تستخدم كلمات مختلفة للدلالة على ذات المعنى.

غير أن التغلب على مشكلة غموض مفهوم النخبة الحاكمة و التباسه يتم بفحص المصطلحات المستخدمة في الأدبيات كمرادفات لكلمة النخبة الحاكمة و تحليل مكوناتها المختلفة؛ فيعرف **هارولد لاسويل** "النخبة السياسية" بأنها قمة طبقة القوة على اعتبار أنها تشمل الحائزين للقوة في الجسد السياسي و هم القادة و التكوينات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة و الذين يتحملون مسؤولية اتجاهها خلال جيل محدد، و يعرفها **سي رايت ميلز**: بأنها قمة تنظيمات المجتمع الحديث حيث تتكون نخبة القوة من رجال في مناصب تسمح لهم بصنع قرارات لها نتائج و آثار كبرى، أما **روبرت داهل** فيعرف النخبة الحاكمة بأنها جماعة ضبط و توجيه أقلية من الأفراد تسود دائما تفضيلاتهم بصدد القضايا السياسية الكبرى في المجتمع.كما يرى **جيمس ميلز** إطلاق لفظ النخبة على أي جماعة قيادية صغيرة[2].

كما ينظر إلى النخبة السياسية Political Elite عادة بدلالة **" الفئة الحاكمة "**[3]، و يرتبط وجودها في تحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحكام و المحكومين[4].

و بشكل عام لم يتم وضع تعريف موحد جامع و مانع لمفهوم النخبة السياسية، و لكن ثمة مشتركات تم ذكرها في التعريفات الرئيسية التي تناولت هذا المفهوم تظهرها آراء المختصين من العلماء الذين درسوا هذا المفهوم (يمثل هذا التعريف محاولة لبيان آراء فلفريدو باريتو و غيتانو موسكا و روبرت ميشيلز و جيمس بيرنهام و ريمون آرون و رايت ميلز في النخبة السياسية) و بدا من خلال كتاباتهم أن النخبة السياسية هي:***"المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية و إبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع و تأخذ أشكالا***

1- عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار الشعب، القاهرة، ب.ت، ص 126

2- وفاء سعد الشربيني، **تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر(1970-1986)**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص ص 16-17

3- خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1999، ص 334

4- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 114

متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، و تخضع هذه النخبة لقانون التغيير و التبدل وفقا لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب و إحلال نخب جديدة وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل و المحتوي للواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التنظيمي و غيرها للمجتمع"[1].

فالنخبة السياسية بذلك تمثل المجموعة التي تصنع و تشكل السياسة التي تؤمن بها الجماهير لمواجهة المشكلات العامة و تحقيق الأهداف المتمثلة في حلها[2].

كما أنها تكون هي النخبة "القائدة" و "المخططة" لحركة المجتمع و مؤسسته الرئيسة "الدولة" بكل هياكلها و مسمياتها الفرعية[3].

الفرع الثاني:دور النخبة و الأبعاد الجديدة للمفهوم:

نحاول في هذا الفرع التطرق إلى دور النخبة و وظائفها و شبكة المفاهيم المرتبطة بها على النحو التالي:

1-2 دور النخبة و وظائفها:

يتحدد دور النخبة بشكل خاص من خلال درجة اندماجها و تكاملها في المجتمع الذي تكون فيه و حفظ التوازن داخله، إذ تقوم النخبة السياسية بأداء وظيفة تحقيق التكامل و الاندماج بين الآراء السياسية و الاتجاهات لمعظم القوى داخل المجتمع بمختلف أنماطها و تأثيراتها بهدف تحقيق استقرار المجتمع و ثبات استمرارية أنماط العلاقات البينية بين مؤسساته المختلفة، و يتوقف مستوى نجاح النخبة السياسية في أداء هذا الجزء من الدور على مستوى اندماجها بذاتها مع مؤسسات و بنى المجتمع الأخرى، و بالتالي فهي تقوم بقيادة عملية التغيير و التطور داخل المجتمع[4].

إن قيام النخبة بأداء دور الاندماج المجتمعي يهيئ السبيل لها لأداء دور التعبئة الاجتماعية، إذ أن موارد الدولة لا تتوحد باتجاه تحقيق الأهداف العامة إلا بوجود التعبئة الشاملة التي تضطلع النخب بأدائها في ظل وجود نخبة (حاكمة) تحقق حالة من الإجماع هي النخبة السياسية المركزية التي تدور النخب الأخرى في فلكها بشكل أو بآخر[5]

---

[1] - صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 439

[2]- غربي آسيا، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية** – إطار و تحليل مقارن، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 66

[3] - محمد شطب عيدان المجمعي، **النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، بغداد، العدد 4، السنة الأولى، بدون تاريخ، ص 135

[4] - سليم ناصر بركات، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2001، ص 158

[5]- صادق الأسود، **مرجع سابق**، ص 442

و تقوم النخبة السياسية من أجل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، بحيث إن التغيير قد يكون إيجابا أو سلبا محققا لمصلحة الجماهير أو غير محقق لها عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها وظائف النخبة السياسية [1]

كما أن مفهوم النخبة السياسية يعبر عن وجود قوة سلطوية منظمة للنشاط السياسي و من ثم مجمل النشاط الاجتماعي[2] بالإضافة إلى ارتباط مفهوم النخبة السياسية بالنزعة البنيوية للتغيير المستمر، أي أن النخبة تتسم بطابع التغيير الفعلي الذي تشهده باستمرار مع تغير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و غيرها داخل المجتمع[3]

2-2- شبكة علاقة المفاهيم المرتبطة بمفهوم النخبة :

يهدف تحديد و رسم شبكة المفاهيم المرتبطة بمفهوم النخبة إلى تحديد العلاقات فيما بينها و كذا تحديد المفهوم الأشمل الذي تتضمن و تتفرع عنه المفاهيم الأخرى، بحيث أن مفهوم النخبة مفهوم واسع يجمع في انتمائه بين حقول معرفية متعددة فمن:

*علم السياسة: أخذ عنه مفاهيم مثل: السلطة، الاستقلالية، الشرعية و القدرة على تسيير الجماهير و كل ما يتفرع عنها.

*علم الاجتماع العام: أخذ عنه مفاهيم مثل: الموارد الاجتماعية، إنتاج القيم و تخزين الرموز و البناء الاجتماعي و المراتبية و التنقل الاجتماعي.

*علم النفس الاجتماعي: أخذ عنه مفاهيم مثل: الدور، المكانة، الجماعة، إنتاج القيم الرمزية و إعادة إنتاجها، القدرة التنظيمية و القيادة و غيرها [4]

أ-النخبة و الجماعة:

تركز دراسات الجماعة على مجموعات الأفراد التي تتفاعل فيما بينها سعيا نحو أهداف سياسية مشتركة، أي أن الاهتمام الأساسي ينصب على الجماعة و ليس على الفرد ما دام المفترض أنها تؤثر في الحياة السياسية أكثر منه، و عليه تعد الجماعة وحدة التحليل؛ أما بالنسبة لمنهج النخبة، فيركز على سلوك عدد صغير من صناع القرار و ليس على مؤسسات الحكم، و من هنا يتحدى منهج

---

[1] - هربرت شيلر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 106، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1999، ص 36

[2] - غلينا اندرييفا، **البسيكولوجيا الاجتماعية**، ترجمة: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1988، ص 319

[3] - أميتاي اتزيوني و وايفا اتزيوني، **التغيير الاجتماعي – مصادره، نماذجه، نتائجه**، ج 2، ترجمة: محمد احمد حنونة، مطابع وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1984، ص 107

[4] - حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحة الدكتوراه 59، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 79

الجماعة من حيث أنه يبرز نفوذ و تأثير مجموعة واحدة بعينها (أي أولئك الذين يصنعون القرارات).[1]

ب-النخبة و الطبقة:

التقى مفهوم الطبقة و مفهوم النخبة على بعض المبادئ أبرزها التأكيد على مفهوم الانقسام و التدرج، بحيث يرتكز هذا الانقسام و التدرج على الثروة و السلطة و النفوذ أو المكانة.

أما بالنسبة لأوجه الاختلاف بين المفهومين، فيشير مفهوم النخبة إلى جانب واحد من التدرج (جانب النخبة)، هذا بينما يشير مفهوم الطبقة إلى أكثر من خط للتدرج حيث انه يشير إلى دراسة للمجتمع كله، و تحظى الشرائح الدنيا بنفس الاهتمام الذي تحظى به الشرائح الأخرى، هذا فضلا عن أن التحليل النخبوي ينظر إلى المحكومين على أنهم ذوو دور هامشي في الحياة السياسية على عكس الاقتراب الطبقي الذي يرى أن الحكام و المحكومين لهما دور ايجابي في الحياة السياسية، كما أن المنهج النخبوي يرى أن عملية التحديث و التنمية تأتي من أعلى من القيادة على خلاف المنهج الطبقي الذي يرى انه يمكن دراستها من أسفل (الجماهير)[2]

ج-البرجوازية Bourgeoisie:

طبقة اجتماعية من أصحاب المهن الحرة نشأت في القرون الوسطى الأوروبية، سميت كذلك لأنهم كانوا يعيشون إما في المدن أو في قرى صغيرة (Bourgs) يتمتعون فيها ببعض الامتيازات، و قد لعبت هذه الطبقة دورا هاما في إنجاح الثورة الفرنسية، و تتشكل البرجوازية من مجموع المالكين الفرديين أو الجماعيين لوسائل الإنتاج و مديري المؤسسات التجارية و الصناعية و المالية و المضاربين و كبار الملاك، و بشكل عام أولئك الذين يعيشون أساسا من العوائد الرأسمالية المرتفعة إلى حد ما، و من الأنظمة الديمقراطية أصبحت البرجوازية تتميز بامتلاكها لوسائل الإنتاج و لسلطة اجتماعية تقوم على مفهوم النخبة[3].

د-الارستقراطية:

تعني كلمة الارستقراطية لغويا: حكم الأفضل، و وفقا **لأرسطو** تمثل الحكم الأكثر رشدا من أشكال الحكم أي حكم الموهوبين لصالح الشعب، إلا أن المعنى التاريخي أو التطبيق السياسي للارستقراطية مختلف تماما، فإنها تحمل معاني النخبة و الطبقة الحاكمة من حيث محدودية العدد و التميز.

ه-الاوليجاركية:

لغويا تختلف الاوليجاركية و الارستقراطية، إذ تعني الاوليجاركية حكم الأقلية، أما الارستقراطية فتعني حكم الأفضل، و قد استخدم **روبرت داهل** عالم الاجتماع الأمريكي لفظ "الاوليجاركية" كمرادف للصفوة الحاكمة، أما **موسكا** فاعتبر الاوليجاركية شكلا من أشكال الطبقة الحاكمة.

---

[1] - كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص 68

[2] - كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص 89

[3] - http://sona3.com/vb/showtheard.php?t=12965

و-القيادة السياسية:

يستخدم كثير من علماء الاجتماع مصطلح القيادة السياسية للدلالة على مفهوم النخبة الحاكمة، فالقيادة السياسية هي السياسيون مثل: رئيس السلطة التنفيذية و الوزراء بالإضافة إلى أعضاء البرلمان، وذلك للتفرقة بينها وبين القيادة الإدارية أو الإداريين الذين يحتلون قمة الهرم الوظيفي في جهاز الخدمة المدنية، ومع أن كلا من مفهومي القيادة والنخبة يتعلقان بجانب التوجيه في العملية السياسية، إلا أنه يجب التمييز بينهما من الناحية التحليلية، فالقيادة في جوهرها ظاهرة فردية والنخبة في أساسها ظاهرة جماعية[1].

المطلب الثاني: المعطيات المنهجية و المعرفية الواجب توفرها في تحديد النخبة

نستعرض في هذا المطلب أهم المعطيات المنهجية التي ينبغي أن يتوفر عليها مفهوم النخبة من حيث الفرعين التاليين:

الفرع الأول: المعطيات المنهجية لنظرية النخبة.

الفرع الثاني: الحدود المعرفية الواجب توفرها في تحديد النخبة.

الفرع الأول: المعطيات المنهجية لنظرية النخبة

تعتبر نظرية النخبة واحدة من نظريات المرحلة الانتقالية ما بين التقليدية و السلوكية، و نحاول هنا أن نتعرف على أهم المعطيات المنهجية التي تنفرد بها هذه النظرية، من خلال النقاط التالية:

1-1:تبعية الظاهرة السياسية و عدم استقلالها:

لا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا من خلال فهم و تحليل البنية الاجتماعية، كون أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي، هذا الأخير يفترض وجود جماعة صغيرة تهيمن على المجتمع و الدولة و تتركز فيها القوة، و من ثم تشكل الظاهرة السياسية و تحدد أبعادها، و إذا كانت نظريات حقل السياسة المقارنة، مثل البنائية الوظيفية و النظم و صنع القرار تنطلق من فكرة استقلالية الظاهرة السياسية و فهمها و تحليلها بالاعتماد فقط على بنيتها الداخلية و تفاعلاتها و طبيعة العلاقة بين مكوناتها، فإن نظرية النخبة تنطلق من اعتبار هذه الجماعة المدخل الأنسب لفهم و تحليل العملية السياسية و النظام السياسي في مجمله، و هذا ما تنفرد به النظرية[2]

2-1 احتكار القوة في يد أقلية و عدم انتشارها في المجتمع:

---

[1]- وفاء سعد الشربيني، **مرجع سابق**، ص 13

[2] - نصر محمد عارف، **نظرية النخبة و دراسة النظم السياسية العربية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص 196.

هنا نشير إلى محاولة **توماس بيرتون بوتومور** تطوير مفهوم النخبة المضادة تماشيا مع مفهوم النخبة الحاكمة، و ذلك قصد إيجاد علاقة اتصال و تواصل بين نظرية النخبة أو الأقلية و نظرية التعددية أو الأغلبية[1]

1-3 سيطرة أقلية على قمة الدولة و المجتمع:

يتفق منظروا النخبة على أن هناك دائما أقلية أو جماعة صغيرة تسيطر على البناء السياسي للمجتمع، حتى و إن كان هناك اختلاف بينهم حول المفاهيم التي توصف بها هذه الجماعة أو عددها أو تكوينها الداخلي، أو حتى مصادر قوتها و كيفية حفاظها على بقائها و استمرارها، و هذا الاختلاف يبرز فيما يلي:

- ❖ هناك مفاهيم متعددة أطلقت على هذه الجماعة للسيطرة مثل: النخبة/ النخبة الحاكمة/ النخبة السياسية/ نخبة القوة/ الطبقة السياسية/ الاوليجاركية.
- ❖ الاختلاف حول مصدر قوة هذه الجماعة المسيطرة، حيث أرجعها بعضهم إلى الصفات و الخصائص الشخصية، نذكر منهم:

- **فلفريدو باريتو** الذي اعتمد **"مفهوم الرواسب"** بحيث قام بإحلال العوامل المتعلقة بالصفات الشخصية محل الأساس الاقتصادي للطبقة الحاكمة عند ماركس.
- **غيتانو موسكا** ركز على القدرة التنظيمية للطبقة الحاكمة على التفوق في امتلاك القيم في المجتمع سواء كانت قوة عسكرية أو اقتصادية أو رموز دينية في تحقيق اشتراك في المصالح بينها، و أطلق عليه **"المعادلة السياسية"**.
- **روبرتو ميشليز** اعتبر أن مصدر قوة الاوليجاركية يكمن في تفوقها الفكري و خصائصها الشخصية[2]

- ❖ اختلاف و تعدد الرؤى و الإسهامات المتعلقة بالتكوين الداخلي للنخبة من خلال:

- رؤية **"فلفريدو باريتو"** أن النخبة تنقسم إلى نخبة حاكمة و نخبة غير حاكمة.
- رؤية **"روبرت ميشيلز"** أن هذه الجماعة الصغيرة دائما تتولى سدة الحكم و تصبح اوليجاركية.
- بينما ميز **"بوتومور"** بين ثلاث درجات من النخبة :

الأولى:النخبة: و هي الجماعات الوظيفية و المهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع.

الثانية: الطبقة السياسية: و التي تضم كافة الجماعات التي تمارس القوة و النفوذ السياسي و تركز بشكل مباشر على الصراعات من أجل الزعامة السياسية.

الثالثة: النخبة السياسية: و هي جماعة أقل حجما داخل الطبقة السياسية، تستوعب الأفراد الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع، و عليه يرى **بوتومور** ضرورة اعتماد مقولة النخبة حين يبرز: ***"إن حجم النخب و عددها و علاقاتها فيما بينها و بالفئات الماسكة بزمام السلطة السياسية، تعد من أكثر الحقائق أهمية و يجب***

---

[1] - جورج لينشوفسكي، **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**، ترجمة د.عادل مختار الهواري، القاهرة، دار الموقف العربي، 1987، ص 24

[2] -كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص 73

استحضارها عند تصنيف المجتمعات و دراسة التغيرات التي تشهدها بناها الاجتماعية، و من هذه الزاوية تقع دراسة تشكل هذه النخب و خصائصها من حيث انغلاقها و انفتاحها، أي تبين أساليب و قنوات إدماج أفرادها و ما تفرزه العملية من انتقال و حراك اجتماعي"[1]

ـ أما **"موسكا"** فقد رأى أن استقرار النخبة يكون من خلال قدرتها على فهم الوضع السياسي السائد في المجتمع حيث يمكن السيطرة عليه و هذا ما يسميه بـ: المعادلة السياسية ، و ذلك يختلف من مجتمع الى آخر فقد عامل السيطرة ممثلا في القوة العسكرية او الثروة أو التكنولوجيا او حتى المنافسة في استخدام الرموز الدينية.

-في حين اعتمد **"ميشيلز"** مفهوم **"القانون الحديدي للاوليجاركية"** و هو ما يعني قدرة النخبة على المحافظة على ذاتها و ثباتها للاستمرارية و البقاء من خلال استقطاب الأفراد و الأشخاص من خارج النخبة، و هي نفس العملية التي أطلق عليها **باريتو** مفهوم **"دوران النخبة"**[2]

الفرع الثاني: الحدود المعرفية الواجب توفرها في تحديد النخبة:

حتى نتمكن من تحديد النخبة هناك جملة من الحدود المعرفية يجب أن تتوفر فيها و منها:

- النخب تتعدد بتعدد و تنوع الموارد الاجتماعية، فقد تكون نخبة اقتصادية، نخبة اجتماعية، نخبة سياسية، نخبة فكرية، نخبة دينية، و غير ذلك من مختلف المجالات.
- النخب تتعدد بالنظر إلى البنية الاجتماعية من خلال طرق اختيارها للمكانة التي تحتلها و من خلال الموارد المتاحة لها و التي تمكنها من بلوغ تلك المكانة، إضافة إلى العلاقات التي تربط النخب كلها بالبنية الاجتماعية[3]
- إن دور النخبة يبرز من خلال القيادة في توزيع الموارد الاجتماعية و ممارسة السلطة بشكل شرعي.
- تعد النخبة هيكلا اجتماعيا يتميز بدرجة من الانفتاح و الانغلاق تبعا لدرجة انفتاح أو انغلاق الأفراد المنتمون اليها، بحيث إذا كانت هذه الدرجة عالية نكون امام نخبة منفتحة (Open Elite) ، أما إذا انحسرت هذه الدرجة بشكل ضيق فنحن أمام نخبة منغلقة (Closed Elite)، و من ثمة يتجلى لنا تصنيفان لبنية النخب:

---

[1] ـ توماس بيرتون بوتومور، **مرجع سابق**، ص 14

[2] -نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة و تطبيقها في دراسة النظم السياسية العربية،مرجع سابق**، ص 184

[3] - ريمون بودون و فرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1986، ص 555

- بنيـة قياديـة منفتحـة (Open Leadership) تسـمح بإسـناد الـدور القيـادي لعضو أو أعضاء من غير المنتمين إليها.
- بنية قيادية منغلقة (Closed Leadership) تقتصر في إسناد دور القيادة على أعضاء النخبة القائمة[1]

من هنا نستنتج أن:

*النخبة هي فئة من الأفراد الممثلين لمصالح و أهداف الجماعات ذات التأثير داخل المجتمع، و تحتل هذه الفئة مكانة مميزة اعتمادا على ما تمتلكه من موارد معرفية ثقافية علمية و رمزية تحافظ بها على سلطتها و مكانتها ضد كل القوى المنافسة.

*العلاقة بين النخبة و باقي فئات المجتمع تكون أكثر تماسكا نظرا لارتفاع درجة انفتاحها.

شكل رقم (01) أنماط دوائر النخبة[2]

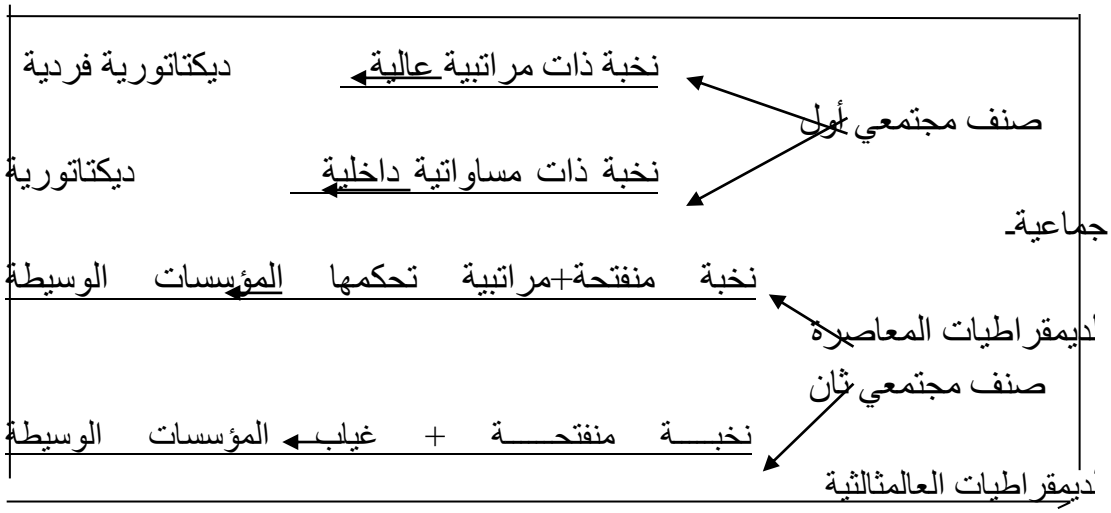

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للنخبة:

حتى نتمكن من تحليل مفهوم النخبة تحليلا شاملا نستعرض في هذا المطلب أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للمفهوم من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الاتجاه السيكولوجي Psychological

الفرع الثاني: الاتجاه التنظيمي Organizational

الفرع الثالث: الاتجاه الاقتصادي الإداري Economic Administrative

الفرع الرابع: الاتجاه البيئي أو النظامي أو المؤسساتي Institutional

---

[1] حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 80

[2] حافظ عبد الرحيم، **المرجع نفسه**، ص 81 ورد هذا التصنيف في:
Shigeko N.Fukai and Haruhiro Fukui, **Elite Recruitment and Political Leadership** , Political Science and Politics, Washington, vol 25, 1992

الفرع الأول: الاتجاه السيكولوجي Psychological:

تنطلق تحليلات هذا المنظور أو الاتجاه من فكرة أن انقسام المجتمع إلى قلة حاكمة و كثرة محكومة مرده وجود مفارقات طبيعية في مكونات المجتمع المادية و البشرية على حد سواء[1]، و هذا الاتجاه تمثله كتابات **فلفريدو باريتو** الذي يقرر أن المجتمع –بطبيعته– عبارة عن نسق متوازن ينطوي على قوتين غير متكافئتين: إحداهما تسعى إلى تقويضه، و الأخرى تحاول دعمه و إعادة توازنه، و هو يوجد في بيئة جغرافية معينة و تحيطه منظومة من المجتمعات المتباينة و يتمتع بتاريخ طويل[2].

كما حاول **باريتو** إقامة اتجاه النخبة على أبعاد سيكولوجية خالصة باعتباره مجالا من مجالات علم الاجتماع، فقد ركز في تحليله على البناء الفكري لطبيعة الإنسان و بيئة المجتمع، فالنخبة لديه نتاج لما أطلق عليه **"الخصائص الإنسانية الثابتة غير التاريخية"**[3] و ليست نتاجا لقوى اقتصادية كما يذهب **ماركس** و لا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو ما ذهب **موسكا** و **ميشيلز** و لكنها، حيث أن **باريتو** ينطلق من فكرة أن البشر غير متساوون سواء في القوة الجسمانية أو في الذكاء أو الإرادة و غير ذلك من الخصائص، و أن بيئة المجتمع يتحكم فيها قانون الندرة في الموارد و عليه فإن حكم الأقلية عند **باريتو** هو الطريق الأمثل الذي يمكن المجتمع من توزيع الموارد بصفة عادلة[4].

و تتجلى أفكار **باريتو** في كتابه الذي طرحه تحت مسمى **"العقل و المجتمع"** و تبعا له تتكون النخبة من الأشخاص البارزين في كافة ميادين النشاط الإنساني، و أنها ليست نتاجا لمهارات تنظيمية و إنما لصفات إنسانية أو عوامل نفسية و تنظيمية، و في هذا الإطار قد ميز **باريتو** بين النخبة التي تشمل أولئك الذين يشغلون المراكز القيادية في مختلف ميادين الحياة و بين غير النخبة، بحيث أن أي مجتمع لا بد و أن ينقسم بالضرورة إلى شريحتين متباينتين من الأفراد هما: [5]

شريحة عليا Upper Stratum: تضم الأشخاص الذين يتمتعون بملكات و مواهب فطرية (أي الرواسب) تؤهلهم للتفوق و التميز في مختلف المجالات، و قد تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

-القسم الأول: نخبة حاكمة Governing Elite و تشمل جميع الذين يمارسون السلطة السياسية و تلعب دورا كبيرا في عملية الحكم بناء على ما يملكونه من رواسب تؤهلهم لذلك.

---

[1] -السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص 175

[2] - محمد عاطف غيث، **نظريات فلفريدو باريتو في علم الاجتماع**، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني عشر، 1958، ص 155

[3] - محمد بن حينيتان، **مرجع سابق**، ص 37

[4] -وفاء سعد الشربيني، **مرجع سابق**، ص 26

[5] - السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص 176

-القسم الثاني: نخبة غير حاكمة Non-governing Elite و تضم الأشخاص المرموقين في ميادين لا صلة لها بالعمل السياسي، فهي تتكون من أولئك الذين لا يمارسون السلطة السياسية و إن كانوا يحملون رواسب و خصائصها النخبة الحاكمة.

شريحة دنيا Lower Stratum:و تضم الكثرة الغالبة من أفراد المجتمع الذين لا يملكون مواهب و ملكات أفراد الشريحة العليا، و يشكلون في مجملهم جماعة اللانخبة أو اللاصفوة Non-Elite أي أولئك الذين تنقصهم القدرة على ممارسة السلطة و لا يمثلون قوة سياسية و من ثم يخضعون لسيطرة جماعة النخبة بشقيها الحاكم و غير الحاكم على حد سواء.[1]

شكل رقم (02):

رؤية باريتو للنخبة: حاكمة و غير حاكمة[2]

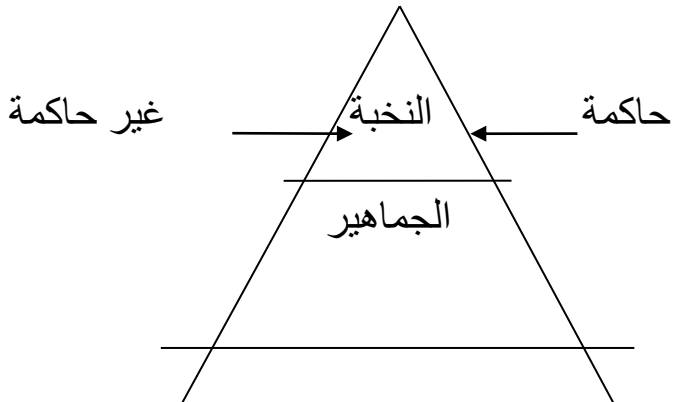

إضافة إلى أن **باريتو** استخدم **"مفهوم الرواسب"** Residues التي هي بمثابة انعكاس للميول الفطرية الإنسانية، و هذه الرواسب صنفها إلى مجموعتين:

*الأولى: الرواسب التي تعكس الميل إلى التأمل و التفكير، يتميز بها أصحاب الذكاء و المكر في المجتمع، فالنخبة هنا تحكم عن طريق الإقناع و الترغيب بحيث تبتكر الإيديولوجيات لاستقطاب الجماهير و تنتهج سياسات معينة لمواجهة الأزمات و الاستجابة للمطالب.

*و الثانية: الرواسب التي تعكس الميل إلى البقاء و الاستقرار، يتميز بها أصحاب القوة و النظام، فالنخبة بهذه المواصفات تحكم عن طريق استخدام القوة و العنف، حيث إنها تردع المحكومين و تقمع المعارضة و تجعل هدفها الأساسي هو المحافظة على نظام الحكم و ديمومته و استمراره[3]

الفرع الثاني: الاتجاه التنظيمي Organizational:

---

[1] - السيد عبد الحليم الزيات، **المرجع نفسه**، ص 177

[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة)**، القاهرة، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، ط 2، 2006، ص 17

[3] - كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص 77

هذا الاتجاه يمثله كل من الإيطالي **"جيتانو موسكا"** و الألماني **"روبرت ميشيلز"** و هما يتفقان مع طرح **"باريتو"** في أن ثمة جماعة معينة هي التي تسيطر على مصادر القوة في المجتمع، غير أن وجه الاختلاف بينهما يكمن في طبيعة العوامل و الأسس التي تؤهل تلك الجماعة و تمكنها من السيطرة على مراكز القوة و النفوذ و تأكيد حضورها الفاعل في المجتمع، و يذهب هذا الاتجاه حسب رؤية **موسكا** إلى أن النخبة تمتلك القوة بفضل قدراتها التنظيمية و الدقة في تقدير مصادر القوة في المجتمع[1] .

كما أن وضع النخبة Elite Position هو نتيجة حتمية لقدرتها على التماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، فهذه الجماعة أي النخبة حسب **موسكا** لا تقتصر في كونها قلة من الأفراد يشكلون **طبقة حاكمة Ruling Class**، بل من كونها **قلة منظمة An Organized Minority** في مواجهة **كثرة غير منظمة Unorganized Majority** [2]، و تتميز عنها ليس في الخصائص النفسية فقط، بل تتمتع بسمات مادية و فكرية و أخلاقية و تنظيم و تماسك داخلي كفء و اتصال دائم بين أفرادها و درجة عالية من الفعالية و التأثير إلى جانب قدرتها على التعامل المرن مع التغيرات الطارئة أو المتوقعة و التكيف معها و مجابهة الأزمات[3] مما يمكنها من اتخاذ القرارات و وضع السياسات في وقت وجيز مع الاستجابة الفورية لمتطلبات المجتمع و ظروفه المتحولة، في حين أن الأغلبية الساحقة فهي غير منظمة تضم أفرادا لا يحوزون هدفا مشتركا و لا يتفقون على سياسات معينة و لا يمتلكون نظام اتصال معروف[4].

شكل رقم (03)

رؤية موسكا لمستويات النخبة (الطبقة السياسية): حاكمة و فرعية[5]

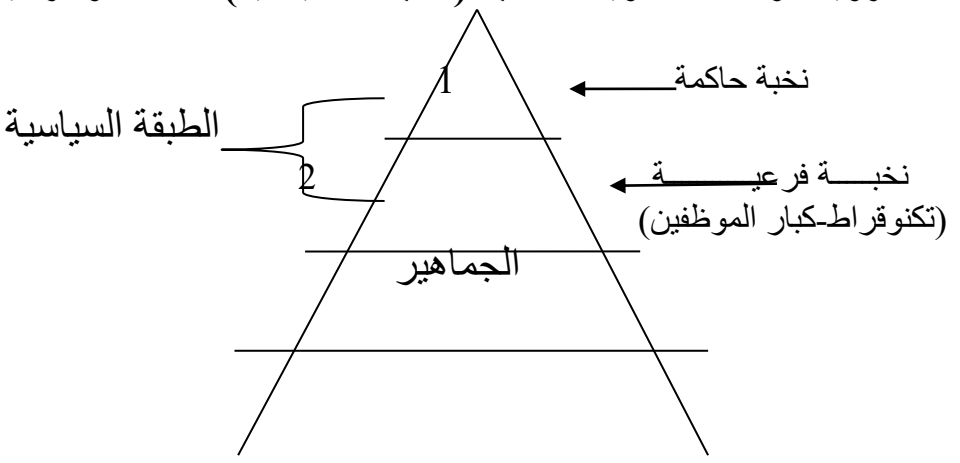

[1] محمد بن حينيتان، **مرجع سابق**، ص ص 23-24

[2] السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص 178

[3] محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة و المجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني: القوة و الدولة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 73

[4] كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص 89

[5] - عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص 17.

أما **ميشيلز** فقد طور من الاتجاه التنظيمي الذي يتفق مع **موسكا** على أن جوهر قوة النخبة هو في قدرتها العالية على التماسك و التنظيم، و لكنه اختلف معه حول مجال استخدام النخبة، و يكمن هذا الاختلاف في أن **موسكا** استخدم مفهوم النخبة بالمعنى الواسع كظاهرة مفسرة للتاريخ، في حين أن **ميشيلز** ركز على دراسة خصائص و تشكيل النخب في التنظيمات الكبيرة الحجم مثل الأحزاب و النقابات، بحيث يعتقد **ميشيلز** أن كل التنظيمات الاجتماعية تستدعي وجود نخبة أو قيادة لعدة أسباب تؤدي في مجموعها إلى تركز القوة داخل التنظيمات في أيدي عدد من القادة، من خلال امتلاكهم لصفات ذاتية استثنائية تمكنهم من فرض سلطتهم داخل التنظيم؛ و تلك الأسباب قد تكون نفسية كافتقار المحكومين و حاجتهم إلى قيادة قوية و ثابتة، أو أسباب فنية كتقسيم العمل و الحاجة إلى المعرفة المتخصصة نتيجة تعقد الأعمال الإدارية، أو أسباب بيئية كالحاجة إلى سرعة اتخاذ القرار نتيجة اتساع نطاق التنظيم و صعوبة الاتصال بين الحكام و المحكومين.

و يخلص هذا الطرح إلى أن **ميشيلز** اعتمد في مفهوم النخبة على أهمية البعد الزمني، فالنخبة –حسب رؤيته- ليست مجرد أقلية من الشعب تحكم في تنظيم كبير خلال فترة زمنية محدودة بقدر ما هي أقلية تحكم زمام السلطة عبر فترات تاريخية مما يسمح لها بامتلاك أدوات القوة، و هذا ما أطلق عليه ميشيلز بـــ:**"القانون الحديدي للاوليجاركية"** (Iron Law of Oligarchy)[1].

شكل رقم (04)

ميشيلز: متغيرات تفضي إلى الأوليغارشية في التنظيمات الاجتماعية[2]

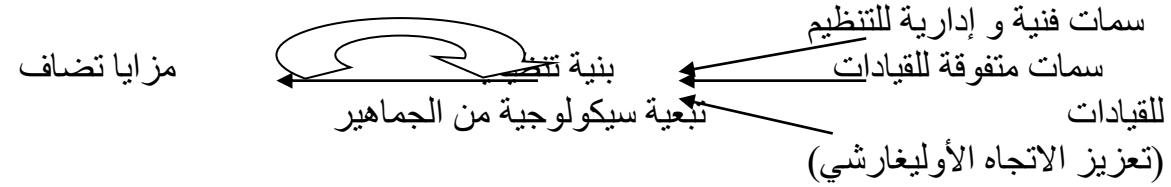

الفرع الثالث: الاتجاه الاقتصادي الإداري Economic Administrative :

هذا الاتجاه يتجلى في كتابات كل من **"كارل ماركس"** و **"بيرنهام"**، حيث أن الطبقة الحاكمة في مفهوم **ماركس** تستند إلى أساس اقتصادي يمكنها من التحكم في مصادر القوة السياسية في المجتمع الرأسمالي إلى جانب المصادر الإيديولوجية و القانونية و الثقافية، و قد ارتبط مفهوم الطبقة الحاكمة لدى **ماركس** بفكرة تقسيم العمل، حيث ينقسم البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي إلى أقلية تملك وسائل الإنتاج و أغلبية لا تملك تلك الوسائل و تصبح العلاقة بينهما هي علاقة استغلال

[1]- وفاء سعد الشربيني، **مرجع سابق**، ص 25 .

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص 17

الأقلية و سيطرتها في قهر الأغلبية من الشعب، و هذا الطرح أفرز تأثيرا هائلا على الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر (19)، بحيث يمكن القول أن كل المحاولات النظرية التي عالجت فكرة النخبة بعد ذلك كانت بمثابة نقد لنظرية **ماركس** بصفة عامة و مفهوم الطبقة الحاكمة بصفة خاصة، و قد عبر **ماركس** عن ذلك في كتابه **"الإيديولوجية الألمانية"** بأن السياسة تتبع الاقتصاد و الدولة هي الأداة التي تحول القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية، و بالتالي فالطبقة الحاكمة هي الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج و هي التي تمارس القوة السياسية من خلال مؤسسات الدولة و أجهزتها [1].

كما أن امتلاك تلك الطبقة للقوة الاقتصادية و الهيبة الاجتماعية يتيح لها فرصة التحول إلى نخبة سياسية حاكمة آمرة لها وزنها في المجتمع و بإمكانها التحكم في سلطة اتخاذ القرارات السياسية الملزمة، و بذلك تتركز القوة بيديها و تصبح ممارسة السلطة حقا مشروعا لها[2]

غير أن هذا الطرح يؤدي إلى رفض الواقع و ظهور صراع داخل المجتمع من خلال سعي الجماعات الضعيفة غير المالكة لوسائل الإنتاج و تطلعها لاكتساب القوة السياسية جنبا إلى جنب مع تلك الطبقة الحاكمة التي تملك وسائل الإنتاج المادي و تكتسب هيبة اجتماعية و قوة سياسية.

الفرع الرابع: الاتجاه البيئي أو النظامي أو المؤسساتي Institutional :

ينطلق هذا الاتجاه من افتراض رئيسي هو أن القوة السياسية في المجتمعات الحديثة هي **قوة مؤسساتية Institutional Power** بالنظر إلى طبيعة الأدوار و الصلاحيات التي يباشرها الأفراد داخل المنظمات من حيث المكانة و السلطة، و بما أن الجماعة السياسية التي تحتل المراكز الحاكمة تعد قلة من الأفراد الأقوياء فإن النخبة أو الصفوة السياسية هي **نخبة قوة Power Elite** تفرزها طبيعة التكوين المؤسساتي للمجتمع الحديث[3].

و يمثل هذا الاتجاه **سي رايت ميلز** الذي يرى أن بناء النخبة لا يتوقف على الخصائص السيكولوجية النفسية للأفراد فحسب، و إنما يتحدد في ضوء البناء الاجتماعي و الاقتصادي لمجتمع معين، فالقوة عند ميلز تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالهيئات السياسية و المؤسسات العسكرية و الشركات الكبرى، و عليه فإن النخبة حسب رؤية **ميلز** هي نتاج للطابع النظامي الذي يؤدي إلى ظهور منظمات ذات مكانة محورية في المجتمع و تحتل وضعا قياديا مهما في البناء الاجتماعي[4].

---

[1]-وفاء سعد الشربيني، **مرجع سابق**، ص 22

[2]- احمد عباس عبد البديع، **حكومة الفنيين في النظم السياسية المعاصرة**، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص ص 63-67.

[3] - السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص 181

[4] - محمد بن حينيتان، **مرجع سابق**، ص 38

كما اهتم **ميلز** بتحليل بناء القوة في المجتمع الأمريكي من خلال انتقاده مفهوم الطبقة الحاكمة الذي استخدمه **ماركس**، حيث يرى انه مصطلح اقتصادي بحت لا يشمل عمليتي التحكم السياسي و العسكري، و عليه يرى **ميلز** أن مجال التحكم و السيطرة في المجتمع لا يرجع إلى أسباب اقتصادية فقط، على اعتبار انه قد تكون هناك جماعة مسيطرة تصدر القرارات السياسية و تتحكم في أجهزة الدولة و دواليب الحكم و هي ليست بالضرورة جماعة اقتصادية ، و من هنا استخدم **ميلز** مفهوم **"نخبة القوة"** للدلالة على الجماعة السياسية المسيطرة على المجتمع الأمريكي من كبار رجال الدولة، و كبار أصحاب الشركات، و كبار القادة العسكريين، و تستمد هذه النخب الثلاث قوتها من المؤسسات أو النظم السياسية و الاقتصادية و العسكرية التي يتحكمون فيها[1].

و كنتيجة لهذا الطرح فإن نخبة القوة في تحليلات **سي رايت ميلز** لا تعتبر تنظيما اجتماعيا– سياسيا مماثلا لبنية الطبقة الحاكمة الموجودة في تحليلات ماركس، بقدر ما هي بناء مركب معقد و مضمونه يتجاوز البعد الاقتصادي لمفهوم الطبقة و يشكل بذاته وحدة اجتماعية – سياسية منفردة و متميزة بشكل كبير[2].

شكل رقم (05)*

سي رايت ميلز: نموذج نخبة القوة

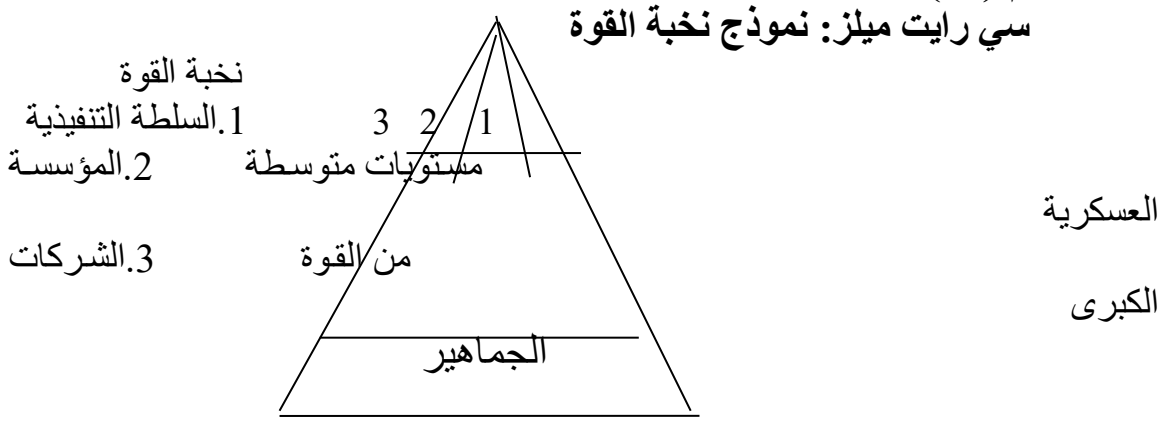

شكل رقم (06)**

نموذج هرمي للنخبة بقمة واحدة للقوة

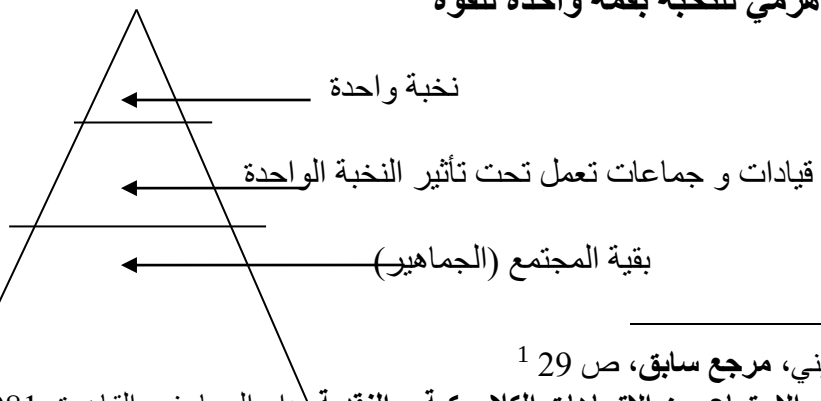

[1] - وفاء سعد الشربيني، **مرجع سابق**، ص 29

[2] - أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 260-264

شكل رقم (07)***

النموذج التعددي للنخبة[1]

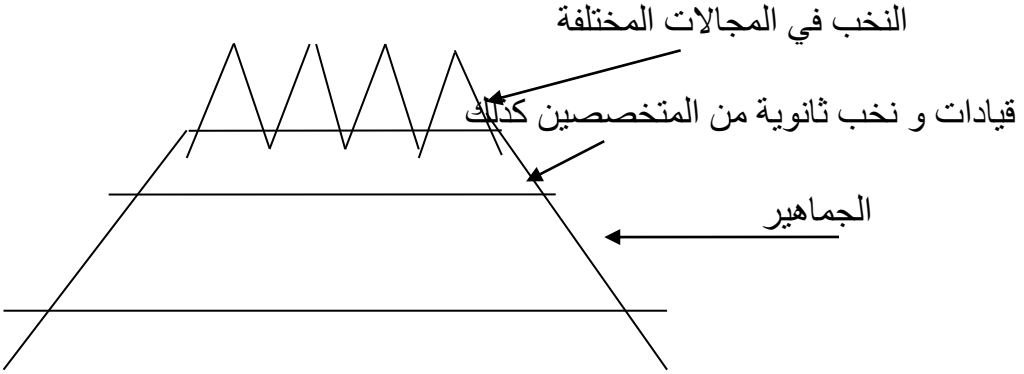

تلك هي أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للنخبة أو الصفوة، و يتم اللجوء اليها حتى يسهل التعرف على النخبة الموجودة في المجتمع و تحديد شكلها، و عليه نلحظ من خلال ما سبق أن هناك تداخلا في طرح هذه الاتجاهات خاصة من ناحية الركائز التي تستند عليها النخبة، و هذا التداخل قد يؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل فيما بينها لدراسة و معرفة النخبة، فعلى سبيل الحصر أن النخبة التي تستند في تحديدها على عوامل نفسية سيكولوجية لا يمكن أن تظهر و تنشط إلا في ظل وجود مؤسسات و إطار تنظيمي و هكذا.

المبحث الثاني:
التأصيل النظري لمفهوم التحول الديمقراطي

تثير دراسة موضوع التحول الديمقراطي العديد من التساؤلات التي تشكل محور البحث فيه، منها ما يتعلق بتعريف التحول الديمقراطي و مراحله و متطلباته و آليات تطبيقه، و ما إذا كانت هناك فروق أو اختلافات فيما بين تجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها العديد من دول العالم خاصة عد تسعينيات القرن

1- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص 148

العشرين، و حتى يسهل تحديد مفهوم التحول الديمقراطي لا بد من إيضاح معنى الديمقراطية، و عليه ندرس هذا المبحث و نفصله في مطلبين اثنين كالتالي:

المطلب الأول: التأصيل لمعنى الديمقراطية و التحول الديمقراطي.
المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي، مراحله و آلياته.

المطلب الأول: التأصيل لمعنى الديمقراطية و التحول الديمقراطي:

نتناول في هذا التأصيل معنى الديمقراطية و التحول الديمقراطي على ضوء الفروع التالية:

الفرع الأول: معنى الديمقراطية.
الفرع الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي
الفرع الثالث: التحول الديمقراطي و المفاهيم المشابهة له

الفرع الأول: معنى الديمقراطية:

اختلفت الرؤى و التصورات على ضبط تعريف موحد لمعنى الديمقراطية و ذلك باختلاف وجهات نظر العلماء و الكتاب و المؤلفين و الدارسين، حيث أنه في الأصل يرجع مفهوم الديمقراطية إلى الفلاسفة الإغريق، ففي عام 1863 ألقى "أبراهام لنكولن" -رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية- خطابا تاريخيا جاء فيه: " إن حكومة من الشعب، يختارها الشعب من أجل الشعب يجب أن لا تزول من على وجه الأرض" فأصبحت هذه الجملة أكثر و أشهر تعريف للديمقراطية في العالم، و هذا التعريف ينطبق مع الأصل اليوناني للكلمة، فإذا بحثنا عن أصل كلمة الديمقراطية Democracy سنجده إغريقيا حيث يتكون من جزئين:
الجزء الأول: كلمة Demos و تعني الشعب،
و الجزء الثاني: كلمة Cratos و تعني السلطة أو الحكم، أي أنها هي "سلطة الشعب أو حكم الشعب" و هذا هو معنى الديمقراطية عند اليونان، كما يصفها "بيريكليس" -و هو من أعظم رجالات أثينا في عصره قدم هذا التعريف بمناسبة احد الخطب التي ألقاها عام 431 قبل الميلاد- أنها "حكم الكثرة بدلا من القلة"[1]، أو كما وصفها "هيرودوت-Herodot " أنها "حكم الكثرة التي يكون بيدها سلطات الحكم و الإدارة، و التي تهدف إلى إقامة نظام سياسي تسوده المساواة بين أفراد المجتمع مع تقرير مسؤوليات الحاكم و معاونيه أمام جمهور المواطنين بوصفهم أصحاب الحق الذي لا يجوز المساس به في مساءلة و متابعة حكامهم"[2]

---

[1] - مصطفى الخشاب، **النظريات و المذاهب السياسية**، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1958، ص 219

[2] - محمد هناد، الجزائر: **الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية**، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة الخامسة، العدد 17، جانفي 2005، ص 65.

كما تشير الديمقراطية في منجد اللغة العربية إلى أنها "إحدى صور الحكم تكون السيادة فيها للشعب، حكم الشعب نفسه بنفسه، و قوامها احترام حرية المواطنين و المساواة فيما بينهم"[1] أي أن "الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين و تعاونهم."[2]

و قد جاءت الديمقراطية المعاصرة كتتويج لصراع تاريخي مرير بين الأغلبية و هي الشعب ضد الأقلية ممثلة في الحكام المستبدين المتحالفين مع الكنيسة و طبقة النبلاء، حيث أنها جاءت كبديل عن كل شكل من أشكال الحكم التي سبقتها سواء تيموقراطية، بلوتوقراطية أو تيوقراطية، غير أن البداية التاريخية للديمقراطية المعاصرة تعود إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر التي عرفتها أوروبا ممثلة في بروز الرأسمالية و الليبرالية و كذا بروز بعض الأفكار و الفلسفات كفلسفة الأنوار و هذا ما أدى إلى اعتبار الديمقراطية مذهبا سياسيا غربيا، فيما يعتقد آخرون أنها عبارة عن آلية إجرائية[3]

في هذه الفترة –أي خلال القرن 18- تم تعريف الديمقراطية أو الأسلوب الديمقراطي على انه: "ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب يتخذ القرارات بنفسه من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب[4].

غير أنه من الضروري أن نشير إلى أهم التطورات التي صاحبت مفهوم الديمقراطية منها رفض Joseph Schumpeter للتعريف الكلاسيكي السائد خلال القرن 18 و اعتبر هذا الأخير انه لا يوجد هناك خيرا عاما يمكن أن يجمع حوله الجميع على اعتبار أن الخير العام يمكن أن يعني أشياء مختلفة حسب كل فرد، و اقترح بدلا من ذلك التعريف التالي: "الديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف للوصول إلى القرارات السياسية و الذي من خلاله يستطيع الأفراد اكتساب السلطة و الحصول على الأصوات عن طريق التنافس"[5].

فالديمقراطية من خلال ما سبق هي عبارة عن آلية توفر منظومة سياسية متكاملة تشمل دستورا و تعددية سياسية تضمن تداولا سلميا للسلطة و احترام مبدأ

---

[1] -المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 483

[2] - ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1997، ص 16

[3] - عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين العلمانية و الإسلام**، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الأولى، 1999، ص 136

[4]- عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار، **نفس المرجع**، ص 137

[5] - ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق**، ص 17.

الأغلبية في اتخاذ القرار و أحزابا تنافسية و انتخابات حرة و نزيهة و نظاما قضائيا مستقلا و حريات سياسية كاملة للمواطنين[1]

الفرع الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي:

على غرار مفهوم الديمقراطية فإن مفهوم التحول الديمقراطي يعتبر من المفاهيم التي شغلت الأوساط الأكاديمية و السياسية على حد سواء، لما تتميز به أنظمة الحكم من انتقال مرحلي من الأحادية إلى التعددية السياسية التي تضمن حق المشاركة السياسية و التداول السلمي للسلطة السياسية[2] ، كما يقصد به مجموعة من الإجراءات و الإصلاحات و السياسات التي تهدف إلى تغيير أسلوب الحكم نحو فتح المجال أمام المشاركة السياسية و فسح المجال أمام التنافس السياسي[3]

كما أن التحول الديمقراطي يعتبر مسارا يتم من خلاله العبور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين و يفسح مجالا أمام منافسة نزيهة و تداول على السلطة بشكل سلمي[4].

و يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى تلك العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بطرق سلمية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي و عقد انتخابات نزيهة و توسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي و مؤشرا دالا على ديمقراطية هذا النظام[5]

---

[1] اسماعيل الشطي، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي، العدد 31، 2007، ص 78.

[2] - فاطمة مساعيد ،**مرجع سابق**، ص215

[3] - عبد القادر عبد العالي، **مرجع سابق**، ص 112

*- Samuel Phillips Huntington **صامويل فلبس هنتنجتون** : ولد في 18أبريل سنة 1927 و توفي في 24 ديسمبر 2008 أستاذ علوم سياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية. من أهم أطروحاته: من نحن - الهجرة- صراع الحضارات

مأثورات:* نظريتي هي أن المصدر الرئيسي للنزاع في العالم الحديث لن يكون في الأساس عقائدياً أو اقتصادياً.

*التقسيمات الكبرى للجنس البشري ومصدر الصراع الحاكم ستكون على أساس الثقافة. الدول القومية ستبقى كأقوى اللاعبين في العلاقات الدولية، ولكن النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية ستحدث بين الأمم والمجموعات المختلفة من الحضارات.

* صراع الحضارات سيحكم السياسة العالمية.

* الفوارق بين الحضارات ستكون خطوط القتال في المستقبل

*الغرب فاز بالعالم ليس بتفوق أفكاره أو قيمه أو ديانته، ولكن بتفوقه في تطبيق العنف المنظم. الغربيون غالبا ما ينسون تلك الحقيقة، إلا أن غير الغربيين لا ينسونها أبدا.

[4] - عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية و التحول الديمقراطي بالمغرب**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 32

[5] -ثامر كامل محمد، **إشكاليات الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، 2000، ص 118.

كما يعرف **صاموئيل هنتنغتن** التحول الديمقراطي بأنه: " ***محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم و الذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية في ظل تكافؤ فرص بين الأحزاب السياسية و حرية الاختيار بالنسبة للناخبين و مؤسسات سياسية مستقرة و ثابتة ترعى هذا التحول***"[1] .

و يضيف **هنتنغتن** انه من خلال هذا التعريف الإجرائي للديمقراطية يمكن تطبيق الشروط الإجرائية للديمقراطية على النظم السياسية المختلفة بحيث يمكن الخروج بقائمة من الدول التي تطبق الديمقراطية و الدول التي لا تطبقها و الدول التي تتبع سبيلا وسطا بينهما.

و عليه نخلص إلى أن التحول الديمقراطي هو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، يتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

الفرع الثالث: التحول الديمقراطي و المفاهيم المشابهة له:

إن اختلاف و تعدد التعاريف لعملية التحول الديمقراطي أدى إلى تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم التحول الليبرالي، الانتقال الديمقراطي و الإصلاح السياسي، لذا وجب تحديد كل مفهوم و التمييز بينه و بين المفاهيم الأخرى، ففي البداية لا بد من التمييز بين الانتقال الديمقراطي و التحول الليبرالي و التحول الديمقراطي.

3-1: **التفاعل بين التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي:**

يعتبر مصطلح الإصلاح السياسي مدخلا رئيسيا لتجديد أسس الشرعية السياسية و صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحكام و المحكومين بصورة تمكن من خلالها تعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار و تقوية مؤسسات المجتمع المدني و اتحاداته إلى جانب تحديث أجهزة الدولة و مؤسساتها بشكل يؤهلها للتعامل مع تحديات المراحل المقبلة [2]

كما تجدر الإشارة إلى وجود تشابك و تداخل بين مفهوم التحول الديمقراطي و بين إجراءات الإصلاح، حيث تؤدي الأخيرة إلى حدوث تطور إيجابي في الأولى، و من ثم فإن قياس عمليات الإصلاح السياسي أو الاقتصادي في دولة ما غالبا ما تتداخل مع معايير ما تخوضه هذه الدولة من عملية التحول الديمقراطي. فقد أصبحت كلمة الإصلاح تتردد الآن في كل موضع سواء محليا، إقليميا أو دوليا و تعددت الخطابات التي تتناول قضية الإصلاح فهناك الخطابات الرسمية التي تصدر عن حكومات الدول النامية على اختلافها و التي تحذر من فرض الإصلاح من الخارج و هناك الخطابات التي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني حيث

---

[1] - صاموئيل هنتنغتن، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993، ص 68

[2] - مساعيد فاطمة،**مرجع سابق**، ص 218

تنادي بالإصلاح السياسي و الاقتصادي: الأحزاب، النقابات المهنية، الجمعيات غير الحكومية، المثقفين و غيرها[1]

2-3 الانتقال الديمقراطي Transition Democratique:

يقصد به المرور من مرحلة إلى أخرى عبر أسلوب جديد في إدارة دفة الأمور، و وفقا لما قاله **شومبيتر** فإن مفهوم الانتقال Transition يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و آخر و أثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، و عمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي و إقامة شكل من أشكال الديمقراطية، و قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي مثل ما حدث في باكستان سنة 1977 عندما أعلن **ضياء الحق** فترة انتقال مدتها ستة أشهر و مع ذلك استمر في الحكم 11 سنة، و في مصر حيث أعلن **جمال عبد الناصر** فترة انتقال مدتها عامان (02) لكن حكمه استمر 18 سنة منذ ذلك الإعلان، و مثل مصر و باكستان دول كثيرة عرفت الانتقال لكنها لم تعرف الديمقراطية [2]، و هناك ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية و الانتقال عبر آليات أخرى [3]

أما **التحول الديمقراطي Alternance Démocratique** فيمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة و التعقيد ، حيث تتميز عملية التحول بالتغير البطيء و التدريجي للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في بلد ما بالاعتماد على التجارب السابقة التي تم تحقيقها قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد و إجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد و الإجراءات [4]

3-3: التفاعل بين التحول الليبرالي و التحول الديمقراطي:

التحولان الليبرالي و الديمقراطي ليسا مترادفان على الرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما، فبدون ضمانات حرية الفرد و الجماعة أي بدون تحول ليبرالي لا يمكن ضمان تحقيق التحول الديمقراطي، و من ناحية أخرى بدون حرية الانتخابات و المحاسبة السياسية لا يمكن الحديث عن التحول الليبرالي الذي يضمن احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، حيث يحصر الدكتور **حسنين توفيق إبراهيم Libéralisation Démocratique** عملية التحول الليبرالي في عملية

---

[1] - عبد الرضا علي أسيري، **التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي2007، ص35

[2] - احمد طلعت، **الوجه الآخر للديمقراطية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1990، ص ص 26-25

[3] - مساعيد فاطمة، **مرجع سابق**، ص215

[4] - نقلا عن: مساعيد فاطمة، مرجع سابق، ص 216.

التحرير السياسي التي تمثل شرطا لتحقيق الديمقراطية لكنها غير كافية فهي بمثابة خطوات على طريق الدمقرطة، كما أنها لا تقود حتما إلى الديمقراطية حيث يمكن التراجع عنها أو اتخاذها آلية لتحديث النظام التسلطي بما يبرر قدرته على حرية الرأي و التعبير و الاهتمام بحقوق الإنسان و تخفيف قبضة الدولة على المجتمع المدني و السماح بنوع من التعددية الحزبية، بينما تتمثل أهم أركان الديمقراطية في كفالة تشكيل الأحزاب و التنظيمات السياسية و التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالحرية و النزاهة و إقرار مبدأ الفصل بين السلطات و توفير ضمانات المساءلة و المحاسبة[1]

المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي، أنماطه و النظريات المفسرة له:

نتناول في هذا المطلب التحول الديمقراطي من حيث الأسباب، المراحل و الآليات في الفروع التالية:

الفرع الأول: أسباب التحول الديمقراطي.

الفرع الثاني: أنماط التحول الديمقراطي.

الفرع الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

الفرع الأول: أسباب التحول الديمقراطي:

هناك العديد من العوامل الداخلية و الخارجية التي ساهمت في بلورة الاتجاه نحو التحول الديمقراطي في العديد من دول العالم، حيث يبرز إجماع على أن هذه العوامل تتمثل في مستويين اثنين:

1*على صعيد المستوى الداخلي: حيث أن فشل النظم السلطوية التسلطية في الاستجابة لمتطلبات القاعدة الشعبية و جماهيرها أدى إلى بروز أزمة شرعية و الإطاحة بهذه الأنظمة، فتزايد المطالب الشعبية سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية تزامن مع عدم قدرة النظام السياسي القائم على الاستجابة لها و إشباعها في ظل انعدام مؤسسات تعهد لها مهمة استيعاب و تجميع تلك المطالب و محاولة تلبيتها، مما افرز حالة من الإحباط و اليأس الاجتماعي و مظاهر الغضب و العنف بما يهدد أركان النظام القائم[2]

2*على صعيد المستوى الخارجي: فإن الإتجاه نحو تبني الخيار الديمقراطي كان بفعل تأثير الطرح الدائم و المستمر و التأكيد على خيار التحول الديمقراطي من طرف القوى العظمى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا عبر المؤسسات الدولية المالية و السياسية و الاقتصادية، حيث ربطت تلك الدول

---

[1] - مساعيد فاطمة،**مرجع سابق**، ص 217.

[2] -هدى ميتيكس، **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**، في: اتجاهات حديثة في علم السياسة،القاهرة، 1999، ص 121.

الانخراط في مختلف المؤسسات الدولية و تقديمها لمعوناتها الاقتصادية مقابل تبني النهج الديمقراطي و اعتماد معايير احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة[1]

كما حصر **صامويل هنتنغتن** في كتابه الشهير **"الموجة الثالثة"** متغيرات مستقلة من شأنها الإسهام في إقامة الديمقراطية و التحول الديمقراطي كما يلي: [2]

* وجود اقتصاد السوق. *. النمو الاقتصادي و التحديث الاجتماعي

*. التوزيع المتساوي نسبيا للدخل و الثروات. * مستوى عال من الثراء الاقتصادي

* وجود طبقة متوسطة قوية. * ارتفاع نسبة التعليم و انخفاض الأمية.

* وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا الهدف. * وجود التعددية الاجتماعية و الفئات الوسيطة القوية.

* تطور روح التنافس السياسي قبل التوسع في المشاركة السياسية.

* وجود هياكل ديمقراطية للسلطة داخل فئات المجتمع و خاصة القريبة الصلة منها إلى السياسة.

* انخفاض مستوى العنف المدني و رسوخ تراث التسامح و التفاهم.

* انخفاض مستوى الاستقطاب السياسي و التطرف السياسي.

* وجود زعماء سياسيين ملتزمين و مؤمنين بالديمقراطية.

* رغبة النخبة في محاكاة الدول الديمقراطية.

* رسوخ فكرة احترام القانون و حقوق الأفراد.

* وجود إجماع حول المبادئ السياسية و الاجتماعية.

شكل رقم (08): النمو الاقتصادي باعتباره أحد عوامل التحول الديمقراطي[3]

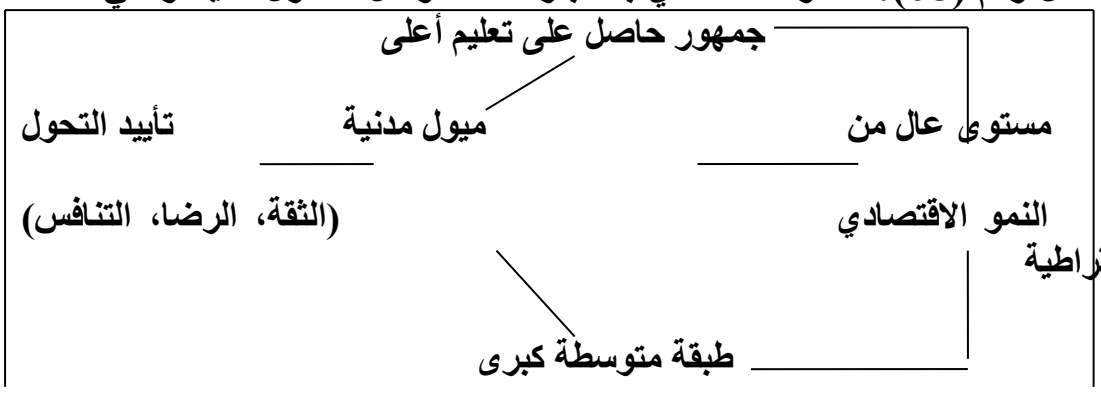

[1] -فايز الربيع، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية**، الطبعة 1، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004، ص 180.

[2] - صامويل هنتنغتن، **مرجع سابق**، ص 97

[3] - صامويل هنتنغتن، **نفس المرجع**، ص 98

الفرع الثاني: أنماط التحول الديمقراطي:

قبل الحديث عن أنماط التحول الديمقراطي لا بد من أن نبرز بأن أسباب التحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي تختلف من حالة لأخرى، فقد تكون أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع ذاته كحالة الهند كما قد تكون ناتجة عن ظروف خارجية كحالة اليابان عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية حيث فرضت عليها الدول المتحالفة نظاما ديمقراطيا [1]، كما أن عملية التفاعل بين النخب الحاكمة في السلطة و العناصر المعارضة لا تسير بالضرورة وفق نهج واحد، فقد يحدث التحول بمبادرة من أعلى بواسطة النظام السياسي أو عن طريق التفاوض بين السلطة و المعارضة أو من أسفل بواسطة المعارضة[2].

و على ضوء هذا الطرح تبرز أهم أنماط التحول الديمقراطي حسب ما حدده الأستاذ صامويل هنتنغتن في أربعة (04) أنماط[3] و هي بإيجاز:

1*- نمط التحول: هو عبارة عن تغيير من فوق يكون فيه التحول الديمقراطي بمبادرة من النظام الحاكم نفسه و الزعماء السياسيين المتحكمين في هرم السلطة في النظام السياسي الفاسد عن طريق قيامهم بإحداث تغييرات شاملة و عميقة غير مسبوقة يكون بموجبها وضع حد للنظام السياسي التسلطي و استبداله بآخر ديمقراطي، و ذلك لا يكون إلا بتوفر ثلاثة عناصر رئيسية:

أ-وجود تيار إصلاحي يضم النخب السياسية المثقفة التي تؤمن بالديمقراطية و ضرورة تغيير النظام القائم و إقامة نظام سياسي ناجع.

ب- تغير في القيادة بوصول الإصلاحيين إلى سدة الحكم و مشاركتهم في رسم السياسة العامة للبلاد.

ج- احتفاظ الحكومة الإصلاحية بمبادرة اتخاذ القرار و السيطرة على عملية التحول، و ذلك بتحييد المعارضة إما عن طريق إضعافها أو إقناعها بضرورة الإصلاح و التغيير أو التحالف مع العناصر الفاعلة للمعارضة و جميع القوى السياسية و الاجتماعية ذات وزن في الساحة السياسية.[4]

2*- نمط الإحلال: هذا النمط مصدره المعارضة التي تتوفر على الإرادة السياسية و الرغبة في التغيير، و سبب هذا التحول هو حدوث أزمة وطنية بفعل الضغط الشعبي الذي يؤدي إلى التعبئة العامة للجماهير، حيث يعجز النظام السياسي القائم على حل الأزمة و الاستجابة لمطالب القاعدة الشعبية، و هذا ما يفسح المجال أمام

---

[1] -محمد السيد سليم،**تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و 20**،القاهرة،دار الفجر للنشر و التوزيع، ط3، 2008،ص 466

[2]-احمد جمال عبد العظيم،**عملية التحول الديمقراطي في الصين**،رسالة دكتوراه لكلية الاقتصاد و العلوم السياسية،القاهرة، 2004

[3] - صاموئيل هنتنغتن، **مرجع سابق**، ص 364

[4]- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي**، في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص199

المعارضة التي تأخذ المبادرة للوصول إلى هرم السلطة و تغيير النظام القائم من خلال كسبها لثلاثة عناصر أساسية و استيعابها لإنهاء حكم النظام الفاسد من خلال:
أ-المؤسسة العسكرية أو الجيش: حيث بفعل تغير العوامل الداخلية و الظروف الخارجية يلجأ قادة الجيش إلى التزام الحياد و تغيير موقفهم المؤيد للسلطة الحاكمة مع تجنب استعمال القوة ضد الفواعل المعارضة للنظام القائم.
ب-الطبقة المثقفة: حيث يلعب الطلبة و الأساتذة و المثقفون دورا كبيرا في تقوية المعارضة السياسية.
ج-الجماهير: من خلال قيادتها للمظاهرات و الاحتجاجات و الإضرابات إلى حين إسقاط النظام السياسي الفاسد[1].

3*- **نمط الإحلال التحولي:** هذا النمط يحدث بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة و النخب المعارضة، بمعنى أن تكون هناك قوة معارضة في المجتمع بشكل ديمقراطي تسعى إلى الضغط بشتى الوسائل على الحكام في هرم السلطة و الماسكين لزمام القرار السياسي قصد التجسيد الفعلي للديمقراطية مع المحافظة عليها و تجنب قيام أي نظام سلطوي تسلطي غير ديمقراطي[2]
فنمط الإحلال التحولي يرتكز على اتفاق كل من السلطة الحاكمة و المعارضة على تبني النهج الديمقراطي كإجراء آلي للتعامل مع ما يترتب من أزمات و مشاكل يكون قد افرزها النظام الشمولي التسلطي، و يكون ذلك الاتفاق من خلال:
أ- إيجاد صفقة سياسية يتم بموجبها إبرام عقد سياسي يضمن التوازن في القوة بين الحكومة و المعارضة بتبني طريق التفاوض بشأن تغيير النظام السياسي القائم و ضمان الانتقال السلمي دون حدوث اضطرابات، و هذا التوافق السياسي يتم بفعل عدم التمكن من فرض شرعية النظام عن طريق العنف و الإكراه إلى جانب ضرورة وجود إجماع وطني كفيل بمواجهة التحديات الأمنية و التنموية في البلاد[3].
ب- احتواء و استقطاب المتشددين الراديكاليين في كل من السلطة و المعارضة، و هذا يدفع إلى ضرورة إيجاد ضمانات يقدمها كل طرف للآخر (كل من السلطة و المعارضة) تفاديا لحدوث المخاطر التي يفرزها العنف حول تغيير النظام.

4*- نمط التدخل الأجنبي: و يكون فيه التحول نتيجة لتدخلات و ضغوطات أطراف خارجية أجنبية.

---

[1] - عياد محمد سمير، **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية و التحول السياسي**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية السياسية في الجزائر، واقع و تحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 16-2008/12/17.

[2] - بلخيرة محمد، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية الوطنية**، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 52

[3] - عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات و الممكنات**، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 149

و عليه تجدر الإشارة إلى أهم المؤشرات التي يعتمدها مفهوم التحول الديمقراطي من خلال:
*وجود تداول سلمي على السلطة عن طريق انتخابات نزيهة و شفافة تضمن نظاما تمثيليا في إطار التعددية السياسية و تكرس مبدأ الفصل بين السلطات.
*تكريس الحريات العامة متمثلة في حرية الرأي و التعبير و حرية الصحافة و الإعلام و حرية تكوين الجمعيات و حرية الاجتماع و التنظيم إلى جانب وجود نظام اتصالي فعال يضمن تبادلا للمعلومات.
*وجود مؤسسات سياسية شرعية و دستورية إلى جانب احتواء منظمات المجتمع المدني بمختلف فواعله و اتحاداته في إطار مؤسسي تنظيمي[1]

الفرع الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول:

تتعدد المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي بتعدد و اختلاف رؤى و زوايا التحليلات التي تعالج هذا المفهوم، و على العموم يمكننا أن نبرز ثلاثة مداخل نظرية مهمة في هذا الطرح:

1*-المدخل التحديثي:

هذا المدخل يرتبط بصورة مباشرة بالجانب الاقتصادي، حيث انه من الناحية التاريخية تعتبر "آدم سميث" هو أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال تبنيه لمفهوم الليبرالية السياسية و اعتبرها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق، و لكن يبرز طرح هذا المدخل بحدة في المعالجة التي طرحها "ليبست" في كتابه "الرجل السياسي"، حيث يبرز أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى خلق شرعية للمؤسسات السياسية القائمة و الولاء الوطني لهذه المؤسسات مع قبول القرارات التي تتخذها في رسم السياسات العامة و ما يقابل ذلك من تراجع للانقسامات العرقية و الطائفية و الانضمام تحت غطاء الشرعية المؤسساتية.
و تعتمد المدرسة التحديثية على مؤشرات تعتبرها كمتغيرات تساعد على التحول نحو الديمقراطية منها: دخل الفرد، انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، و كثرة استخدام المواد الاستهلاكية و وسائل النقل و أدوات الاتصال[2]

---

[1] - هدى ميتيكس، **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 135

[2] -اسماعيل الشطي و آخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**، الطبعة 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2003، ص 54.

لكن هذا المدخل التحديثي يعتبر قاصرا في تفسير عملية التحول الديمقراطي بالنظر إلى استحالة تطبيق المتغيرات التي سبق ذكرها و ذلك بسبب اختلاف تجارب الدول في تطبيق الديمقراطية، فمثلا تركيا انتقلت إلى تطبيق النهج الديمقراطي قبل استكمالها لمستلزمات و متغيرات التحديث في حين أن السعودية لم تصل إلى مستوى التحول الديمقراطي الفعلي بالرغم من توافرها على مختلف مؤشرات و متغيرات التحديث.

2*-المدخل البنيوي:

يرتكز المدخل البنيوي على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى السلطة، و تختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام إلى آخر و من بلد إلى بلد، كما ينطلق هذا المدخل من افتراض مفاده أن اتجاه أي بلد نحو انتهاج الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر إنما يتحدد عن طريق البنى المتغيرة للدولة المتأثرة بالنمط الرأسمالي و لا يتحدد عن طريق مبادرات النخب الحاكمة و خياراتها، فمنطلق هذه المدرسة يكون على أساس البنى الاجتماعية و التطور التاريخي للبلد مع إبراز العلاقات بين تلك البنى الاجتماعية و سلطة الدولة أو نظام الحكم و بروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، كما يركز المدخل البنيوي على دراسة تحليل قدرات النظام السياسي و وظائفه و أدواره و كذا خصائصه و هذا ما يشكل المحور الأساس الذي يقوم عليه المدخل البنيوي[1]

3*-المدخل الانتقالي:

هذا المدخل يركز على دراسة النخب السياسية و ما تتشكل داخلها من مجموعات أو فئات سواء كانت معتدلة محافظة أو متشددة راديكالية مع دراسة طرق و سبل إدارة الصراع بين هاتين الفئتين، إلى جانب أن هذا المدخل يولي الأولوية إلى دراسة آليات التحول نحو الديمقراطية أكثر من دراسة الشروط التي تسبق عملية الانتقال، بحيث يتكون هذا المسار من أربعة مراحل:

أ-مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية و الانسجام السياسي داخل المجتمع.

ب-مرحلة احتدام الصراع السياسي الطويل و غير المحسوم على اعتبار أن الديمقراطية ليست نتاج تطور سلمي و إنما نتاج نزاعات و مظاهر عنف.

ج-مرحلة اتخاذ القرار في شتى المجالات و تبني القواعد الديمقراطية.

د-مرحلة التعود و التكيف مع المتطلبات الديمقراطية و مستجداتها.[2]

---

[1]-عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص 196.

[2] - اسماعيل الشطي و آخرون، **مرجع سابق**، ص 56.

خلاصة الفصل الأول:

* ينقسم المجتمع إلى فئة حاكمة و فئة محكومة تسمى الفئة الحاكمة منها بالنخبة التي تمتلك من العناصر و المؤهلات التي تمكنها من السيطرة على شؤون المجتمع و الدولة و إدارته و التحكم بموارده المختلفة، و لا يستطيع حتى الحاكم الفرد من ممارسة السلطة بمفرده دون مشاركة النخب له في ممارسة هذه السلطة.

*تخضع النخبة بشكل عام إلى قوانين التبدل و التغيير حسب المتغيرات داخل البيئة الاجتماعية العامة التي تتواجد فيها، و تختلف هذه النخب حسب طبيعة الدور الذي تمارسه و طبيعتها التكوينية فتظهر هنالك نخب اجتماعية تهتم و تعمل في إطار البنى الاجتماعية و هنالك الاقتصادية و كذا الثقافية، و تعد النخبة السياسية هي النخبة المسيطرة و المتحكمة بشكل كبير نسبيا في حركة النخب الأخرى و الجماهير عموما بسبب سيطرتها على النظام السياسي الذي تمثل قمة الهرم فيه عادة.

* يشار إلى النخبة السياسية عادة بدلالة الفئة الحاكمة التي تحفظ توازن المجتمع و تمسك بزمام الأمور فيه و تحقق عملية التوازن الاجتماعي داخل المجتمع عن طريق ما تمتلكه من وسائل التأثير و الضغط على مختلف القوى و الشرائح الاجتماعية و تمارس في الوقت ذاته مجموعة من الوظائف التي تعبر عن أهداف المجتمع.

* يستند نجاح أو فشل النخبة السياسية في أداء وظيفتها على مجموعة من العوامل أهمها درجة النضوج السياسي لهذه النخبة و تماسكها من خلال توحيد الرؤى السياسية داخل المجتمع باتجاه تبني موقف محدد، و يستند هذا الدور على قوة الدولة ذاتها و إمكاناتها، بالإضافة إلى عامل المرونة التي تبديها النخبة السياسية في الانفتاح و التعامل مع أنماط النخب الأخرى (الاقتصادية و الثقافية و العسكرية و غيرها).

* إن تبرير وجود النخبة يستند على أمرين أساسيين هما:

1-إن المجتمعات لا يمكن لها أن تقاد و تحكم من خلال شخص واحد، إذ مهما بلغت إمكانات هذا الشخص فإنه سيبقى عاجزا عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره و تنفيذها، و إن حاول الاستغناء عنها فإنه سيستبق ذلك بتأمين بديل لها يقوم بنفس مهامها.

2-إن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها و التحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها، الأمر الذي يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها و تنظيمها قيادة الأغلبية، و ذلك لكونها تتمتع بصفة الأقلية التي تسهل تنظيمها إضافة إلى تمتعها بمميزات السلطة و القوة و النفوذ. و يكون وجود النخبة وفقا لذلك مظهرا تشترك فيه معظم المجتمعات و النظم السياسية.

* تعدد تعريفات النخبة: فهي:

- مجموعة الأفراد الذين لهم مسؤولية خاصة في السياق الاجتماعي يفرضها موقعهم المتميز في المجتمع **"وليام كورنهاوزر"**.
- أقلية قليلة يبدو أنها تلعب دورا استثنائيا في الشؤون الاجتماعية و السياسية **"جرانت باري"**.
- أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع و تحقيق المصلحة الجماعية **"سوزان كيلر"**.
- هي جماعة وظيفية لها مكانة عالية في المجتمع لسبب ما **"توماس بيرتون بوتومور"**.
- النخبة الحاكمة هم صناع القرار **"روبرت داهل"**

* أن النخبة السياسية تعد المحرك الأساس لعمل النظام السياسي و حركة القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع الذي يجسد بيئة هذا النظام كما أنها تمثل العامل الواعي من بين المتغيرات الأخرى التي تحددها أدبيات التحول الديمقراطي، حيث يقوم نشاط النخبة على الخيار العقلاني بحساب المكاسب و التضحيات و تحكمه الظروف التي تفرضها البيئة بأبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

*أن النخبة السياسية تتأثر بالمعطيات البنيوية للمجتمع في اتخاذ مواقفها و خياراتها الحاسمة بالنسبة للديمقراطية و تعكسها عبر مفاوضاتها و الصفقات و الاتفاقات التي تعقدها و آليات تجسيدها من إجراءات و مؤسسات لتكتسي الديمقراطية الوليدة طابعها الخصوصي الذي تأخذه من المجتمع بمكوناته الثقافية ، العقائدية، الطائفية و العرقية و غيرها، و على هذا الأساس يفرق الدكتور يوسف الشويري بين شروط التحول المرتبطة بالبيئة التي تؤمن الظروف الملائمة و المساعدة على إرساء الديمقراطية و آلياته المتعلقة بالقرارات و الخيارات السياسية للأفراد خصوصا من النخبة.[1]

* التحول الديمقراطي يقصد به مجموعة من الإجراءات و الإصلاحات و السياسات التي تهدف إلى تغيير أسلوب الحكم نحو فتح المجال أمام المشاركة

[1] - يوسف الشويري، **الشورى و الليبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال**، في علي خليفة الكواري محررا، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 62

السياسية و فسح المجال أمام التنافس السياسي؛ و هو احد أهم التغيرات السياسية التي تشهدها العديد من دول العالم الثالث خصوصا بعد تسعينيات القرن العشرين.

* في أغلب الحالات يحدث التحول الديمقراطي داخل دائرة النظام السياسي بحدوث الآليات التالية:
- ظهور الإصلاحيين و أنصار الليبرالية الديمقراطية داخل النخب الحاكمة.
-تمكن الإصلاحيين من الوصول إلى السلطة.
- تطويع المتشددين بتحييد أجنحة المعارضة المتشددة و إضعافها، و عزل المتشددين عن المناصب العليا و البيروقراطيات.
-ترويض المعارضة السياسية بالتفاوض معها و إجراء اتفاقات معها.
* أن التحول الديمقراطي هو ظاهرة سياسية شديدة التعقيد ناجم عن تفاعل عوامل داخلية و خارجية، لكن درجة تأثيرها مجتمعة في عملية التحول من نموذج إلى آخر قد تتفاوت من وحدة سياسية إلى أخرى تبعا لخصوصية كل واحدة.

الفصل الثاني
العوامـــل المؤثـــــرة في التحـــول الديمقـــراطي في الجزائـــــر ومظاهره

كما سبق و أن أشرنا في الفصل الأول إلى أن التحول الديمقراطي يقصد به مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.

كما أنه عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني، و ذلك يعني

تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي

و ليست الجزائر في منأى عن هذه الظاهرة التي تنفرد بتجربتها عن موجة التحول التي شهدتها الكثير من بلدان العالم الثالث، و ذلك بخصوصية معينة سواء من حيث طبيعة التحول أو آلياته و استراتيجياته أو حتى في نتائجه.

و لقد شهدت الجزائر تحولات مهمة و توسعا في التعدد الحزبي منذ إقرار دستور 1989 و التصديق على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي[1] في جويلية 1989، هذا القانون الذي اعتبر الحجر الأساس للنظام المطلوب للتعددية السياسية و الشرط الأساسي للتحول الديمقراطي، و هكذا تضمنت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر- إلى جانب عناصر أخرى-

و مما سبق نسعى في هذا الفصل إلى رصد و تحليل و دراسة المؤثرات و العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية) و التي تشكل نسقا تفاعليا فيما بينها، إلى جانب المؤثرات و العوامل الخارجية (الإقليمية و الدولية) و معرفة دورها في دفع النظام نحو خيار التحول الديمقراطي، ثم بعد دراسة تلك العوامل و المؤثرات نتطرق إلى رصد و تحليل مخرجات عملية التحول الديمقراطي و المتمثلة في مظاهر هذا التحول سواء على صعيد الأطر القانونية (دستور 1989) و المؤسسات السياسية الرسمية و غير الرسمية (تعددية حزبية، جماعات ضاغطة...) و أنماط العلاقات و التفاعلات بين أطراف العملية السياسية.

بناء على ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي:

إن أية عملية سياسية مهما كانت طبيعتها أو درجتها و خصوصيتها لا يمكن أن تحدث إلا بوجود عوامل تبرزها، و عملية التحول الديمقراطي تضافرت بشأنها جملة من العوامل منها الداخلية (السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية) و الخارجية (الإقليمية و الدولية) أدت إلى تشكيل مطالب و ضغوطات و تأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول، و عليه نحاول تحليل طبيعة هذه العوامل و كيفية تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي من خلال اعتماد ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: العوامل السياسية (الأزمة السياسية)

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 89-11 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409 الموافق ل 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي** ،الجريدة الرسمية، عدد 27،السنة 26 ، الصادرة يوم الأربعاء 2 ذي الحجة 1409 الموافق ل 5 جويلية 1989 ،ص 714

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية
المطلب الثالث: متغيرات البيئة الخارجية

المطلب الأول: العوامل السياسية (الأزمة السياسية):

إن الظروف التي كانت تسود النظام السياسي الجزائري خاصة اعتماده المطلق على الحزب الواحد المحتكر للسلطة و الانعدام التام للمشاركة السياسية الحقة ضمن مؤسسات شرعية إلى جانب تحكم نخبة سياسية – عسكرية في زمام السلطة و إدارتها لدواليب الحكم، كل تلك الظروف أدت إلى عجز مؤسسات النظام السياسي على احتواء الوضع و التكيف معه و بالتالي فقدانها للشرعية و المصداقية في أوساط غالبية الشعب و إبراز نوع من عدم القابلية و عدم الرضا على هذا النظام من طرف الشعب، و بخاصة تلك الهوة الكبيرة التي حدثت بين الدولة و نظامها السياسي من جهة، و بين المجتمع و قواه المدنية و السياسية و الاجتماعية من جهة أخرى، كل تلك الظروف و التداعيات أدت إلى احتقان الشارع و وصوله إلى حالة من الانسداد دفعت بالشعب إلى الخروج في مظاهرات عارمة بتاريخ 05 أكتوبر 1988 تعبيرا عن غضبه و عدم رضاه عن الوضع السياسي العام في البلاد[1]

و يمكن تلخيص العوامل السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول في فرعين اثنين:

الفرع الأول: أزمة الحزب الواحد:

إن الشرعية التاريخية الثورية التي ارتكز عليها حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسته للسلطة جعلته يحتكر التمثيل السياسي و يسيطر على النقابات و الاتحادات المهنية و يوجه عملية الانتخاب و نتائجها فضلا عن أن الحزب الواحد لعب دورا سياسيا مهما في منع ظهور أية قوة منافسة له، إلى جانب تحكم كوادره في مؤسسات الدولة و الحكومة و تحويلها إلى جهاز شبه تنفيذي مكلف بتطبيق ما يصدر من قرارات و توصيات المكتب السياسي و اللجنة المركزية للحزب، هذا إلى جانب إحكام الحزب قبضته على المنظمات الجماهيرية و الطلابية و النقابات و الاتحادات و الحركة الاجتماعية بوجه عام، ما أفرز حالة من الرفض الواسع في أوساط الفئات الاجتماعية لهذا الوضع أدت إلى توسيع الفجوة بين هياكل الدولة و فئات المجتمع و الطعن في شرعية النظام القائم مع فقدان الثقة الموضوعة في قيادات حزب جبهة التحرير الوطني و كوادره [2]، و من أهم تلك الممارسات:

---

[1] ـ ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 60

[2] ـ عبد الناصر جابي، **العنف و جذوره**، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، الجزائر، العدد 10 جانفي – افريل 2000، ص 83

* ظهور صراع داخل جبهة التحرير و فشل الجبهة في إعادة هيكلة الحزب و قياداته.
* إفراغ حزب جبهة التحرير الوطني من قيمه و مبادئه بفعل التناقضات الممارسة من طرف بعض من شخصياته السياسية.
*عدم التمكن من إيجاد توجه أو رؤية معتدلة تضمن الانتقال التدريجي في الأداء السياسي.
* تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الشرعية نتيجة اعتماده المطلق على مؤسسة الجيش منذ عام 1965 أي منذ اعتلاء الرئيس **"هواري بومدين"** سدة الحكم.
* تفكك داخل جبهة التحرير بفعل شيوع الفساد و البيروقراطية ما أدى إلى فقدان ثقة الجماهير في مشروعها السياسي.
*غياب مصداقية الحزب نتيجة وجود فصل بين النصوص و الأعمال.
*تمكن مؤسسة الجيش من مباشرة الدور السياسي، و افتكاكه لمكانة محورية في معادلة القوى السياسية على حساب جبهة التحرير[1].
* ضعف الأداء و انعدام الفاعلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي و عدم استقلالية القرار، خاصة و أن الحزب أصبح في خدمة الهيئة التنفيذية بعيدا عن المهمة الأساسية المتمثلة في تمثيل و حماية مصالح المواطنين[2]

و كنتيجة لهاته الممارسات فإن جبهة التحرير الوطني عجزت عن إعادة هيكلة الحزب و كوادره كما فشلت في إيجاد توازن بين مختلف القوى و الفعاليات السياسية في البلاد بشكل يتماشى و طبيعة التغيرات الإقليمية و الدولية و العوامل الداخلية، غير أن هذا الوضع جعل السلطة السياسية تقرر التخلي عن جبهة التحرير و تتجه نحو اعتماد أحزاب سياسية أخرى تكون منافسة لها سعيا منها نحو تهيئة أرضية سياسية مناسبة لانتقال سلمي ديمقراطي[3].

الفرع الثاني: أزمات النظام السياسي الجزائري:

يمكننا رصد هذه الأزمات فيما يلي:

1-2: أزمة المشاركة السياسية:

تتجلى أزمة المشاركة السياسية في الجزائر في ضعف المؤسسات السياسية للدولة و عجزها عن احتواء مختلف القوى و الفعاليات السياسية و الاجتماعية كما

---

[1] - هدى ميتيكس، **توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي**، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172، 1993، ص 28

[2] عمرو عبد الكريم سعداوي،**التعددية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا**،السياسة الدولية،العدد 138،اكتوبر 1991،ص 61.

[3]- عبد الفتاح نبيل، **الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات و الصراعات و المسارات**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 108، ابريل 1992، ص 192

تمثلت في رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى في عملية صنع القرار السياسي إلى جانب ممارسة الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) لسياسة الإقصاء و احتكار التمثيل السياسي، و عليه فالمفهوم الذي كان سائدا قبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 هو مفهوم التعبئة أكثر منه مشاركة، أي كسب التأييد و المساندة لبعض القرارات دون إحداث مشاركة سياسية بمعناها الحقيقي، إلى جانب سيطرة مؤسسة الجيش على مقدرات الحياة المجتمعية و غلقها لقواعد اللعبة السياسية.

2-2: **أزمة الشرعية:**

ما نقصده بالشرعية هي مجموعة القواعد المنظمة للسلوك السياسي فرديا وجماعيا، فهي صفة ضرورية لأي نظام سياسي من أجل إقامة الحكم و ممارسته و رضا أفراد المجتمع به، فالنظام السياسي ليس تنظيما تقنيا للسلطة فحسب و إنما هو توافق بين المبادئ العامة و الإيديولوجية التي يتمسك بها و قناعات المجتمع[1]

و بما أن الشرعية التاريخية الثورية لجبهة التحرير الوطني مثلت الركيزة الأساسية للنظام السياسي الجزائري خاصة بعد الاستقلال، فإن إطاحة قيادة الأركان (الجيش) بنظام الرئيس **"احمد بن بلة"** في 19 جوان 1965 (انقلابا عسكريا) من قبل الرئيس **"هواري بومدين"** مهد لظهور أزمة الشرعية من خلال قيام "بومدين" ببناء جهاز فعال للدولة بدستورها و قوانينها و مواثيقها و مؤسسات تتولى وظيفة الاستجابة لمطالب الشعب و إشباعها، و هذا ما أدى إلى بروز مصدر جديد للشرعية و هي **الشرعية الدستورية** مما يعني أن الرئيس **"هواري بومدين"** وضع حدا **للشرعية التاريخية الثورية** التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى[2]

لكن بعد وفاة الرئيس **"هواري بومدين"** قام الجيش بتعيين شخصية عسكرية لتولي منصب رئاسة الحكم تمثلت في **"الشاذلي بن جديد"**، و باعتباره رئيسا للحزب قام **"بن جديد"** بإيلاء الاهتمام بحزب جبهة التحرير الوطني و تأطير كوادره و تمتين علاقاته به قصد استخدامه في صراعه مع مركز القوة في مؤسسة الجيش[3]

---

[1] - خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2003، ص 28

[2] - سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري**، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 1990، ص 70

[3] -رياض صيداوي، **صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2000، ص 50

و عليه يتبين بأن أزمة الشرعية و فقدانها هي نتاج صراعات داخلية بين كوادر و قيادات حزب جبهة التحرير الوطني و انحسار و تراجع الدور التعبوي للحزب، إلى جانب تفشي الفساد بكل مظاهره في أجهزة الإدارة و الجيش و الحزب، و هذا في ظل تطور مستجدات الأوضاع الداخلية و الخارجية منها الدولية و الإقليمية[1] .

2-3: أزمة الهوية:

تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة وطنية واحدة، و بالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية و ليس ولاءه للحكومة المركزية، كما تتمثل أزمة الهوية في اتجاه الكثيرين داخل بلدان العالم الثالث إلى التملص من مقومات هوياتهم (كاللغة و التدين و غيرهما) و التمسك بهويات أخرى[2].

و ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في سحق بعض جذور الهوية، و طمس مقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين و اللغة و التاريخ، و على الخصوص من خلال أزمة اللغة العربية في الساحة الثقافية أو اللغوية، إذ أن الاحتلال اللغوي وسيادة الثقافة الفرنسية في التعاملات اليومية لعقود عديدة وفي الإدارة وفي العمل والكتابة والحديث أدى إلى تفجر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، وجاءت سنوات الاستقلال لتكرس أزمة الهوية في الجزائر، مما أدى إلى تقسيم المجتمع الجزائري إلى عدة اتجاهات: الاتجاه العروبي، الاتجاه المرتبط بالهوية الإفريقية البربرية و غيرها من الاتجاهات، و تلك هي اخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع الجزائري لارتباطها إلى حد كبير بأزمة الشرعية[3]

و يمكن إيجاز الأزمة السياسية في: اغتصاب السلطة و احتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة و مؤسسات الدولة و الحزب، خنق الحريات الفردية و الجماعية و ممارسة التضييق على الرأي الآخر، فرض قوالب جاهزة و منع المبادرة و الإبداع، نفي الاختلاف و التمايز و تأكيد أحادية متعسفة في كل المجالات بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة و احتكار الامتيازات المرتبطة بها، تصلب في الجهاز البيروقراطي و تفشي ظاهرة الروتين الإداري و فشل في أداء المهام[4]

---

[1] -عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص 63

[2] -احمد وهبان، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية**، مصر، دار الجامعة الجديدة، 1997، ص 21

[3] - نبيل عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص 189.

[4] سليمان الرياشي و آخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 231

كل هذه العوامل كانت تصب في اتجاه زعزعة الثقة و هزها بين الحكام و المحكومين، و حتى بين قيادات جبهة التحرير الوطني و مناضليها و تكريس التناقض بين القرار السياسي و الواقع الذي تعيشه الجماهير و الطبقات الشعبية[1]

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية:

في هذا المطلب نعالج و نبرز تأثير العوامل الاقتصادية المتمثلة في الانكماش الاقتصادي و مشكلة المديونية في ظل تدهور للقدرة الشرائية للمواطن الجزائري، إلى جانب العوامل الاجتماعية من بطالة و تفاوت اجتماعي و كذا العوامل الثقافية المتمثلة في مطلب اللغة و أزمة الهوية، و هذا ما نبرزه في الفروع الآتية:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية:

لقد مثل العامل الاقتصادي بيئة خصبة لنمو الأزمة و اعتباره متغير أساس في التوجه نحو عملية التحول الديمقراطي، فالوضع الاقتصادي في الجزائر -خاصة أثناء مرحلة الرئيس **"هواري بومديـــــــن"** (1965-1979) عرف مخطط تنمية حقيقية يهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة في الهيكل و البنية الاقتصاديين و التقليل من التبعية للخارج و هذا بتوفر إرادة سياسية فعالة[2]

و لإنجاح هذه العملية تم اتخاذ عدة إجراءات أهمها:

* سيطرة القطاع العام على كافة الأنشطة الصناعية و أغلب أنشطة الخدمات
* الملكية العامة لوسائل الإنتاج و اعتماد مبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي.
* إعادة تنظيم لجهاز الدولة من خلال اللامركزية.
* انتهاج سياسة تأميم الأراضي بإقامة مزارع كبيرة تعود ملكيتها للدولة.

كما تم بشكل رئيسي الاعتماد على عائدات صادرات النفط و الغاز في تمويل هذه الإستراتيجية، مما أدى إلى استفادة الجزائر خلال الفترة 1979-1981، لمدخرات محلية كافية مكنتها من تجنب الاستدانة الخارجية حتى أوائل الثمانينيات.[3]

إلا أنه مع بداية الثمانينيات –خلال فترة حكم **"الشاذلي بن جديد"**- تم التوجه نحو إحداث إصلاح اقتصادي لفائدة القطاعات التي تم إهمالها مثل قطاعي الزراعة و السكن على اعتبار أن الاهتمام فقط بقطاع الصناعة أدى إلى "خلل بنيوي تحتي عاد و انعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها" فتم إطلاق مخطط (1980-1984) تحت شعار "من أجل حياة أفضل" لتحسين الأوضاع

---

[1] علي عليلات، **أزمة الجزائر: أزمة ثقة بين الجماهير و السلطة**، مجلة الوحدة، العدد 455، 1990، ص 50.

[2] - نور الدين زمام، **بناء القوة و مسار التنمية بالجزائر 1962-1990**، مجلة البحوث السوسيولوجية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد 1، السنة 2000، ص 308

[3] مجدي صبحي، **تركة الاقتصاد الجزائري ترهق العهد الجديد**، جريدة البيان، الإمارات، جويلية 1999، نقلا عن: جريدة الأطلس، العدد 251، بتاريخ 1999/08/01، ص 11

الاجتماعيـة، السـكن و الصـحة و تشـجيع الاسـتيراد و التركيـز علـى الكماليـات و الامتيازات لكسب الشرعية و التأييد[1]

و نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات النفط و بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية دخلت الدولة الجزائريـة فـي أزمـة اقتصـادية خطيـرة منـذ منتصـف الثمانينات، تجلت مظاهرها من خلال جملة من الاختلالات أهمها: [2]

*تقلـص مـداخيل صـادرات السـلع و الخـدمات مـن 13 مليـار دولار أمريكـي سـنة 1985 إلى 9,5 مليار دولار أمريكي سنة 1989 نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986 ثم إلى 11 دولار سنة 1988 مع مـا رافقه من انخفاض في قيمة الدولار في حد ذاته.

* انخفاض احتيـاطي الجزائـر مـن العملـة الصـعبة مـن 2,81 مليـار دولار أمريكـي سنة 1985 إلى 0,84 مليار دولار سنة 1989.

*ارتفـاع نسـبة خدمـة الـديون سـنة 1989 إلـى 07 مليـار دولار أمريكـي، و هـو مـا يمثل نسبة 67,3% من مداخيل الصادرات الجزائرية.

*انخفـاض القـدرة الشـرائية و زيـادة معـدل البطالـة بصـفة كبيـرة، حيـث كـان سـنة 1985 يمثل نسبة 16,9% لينتقل سنة 1989 إلى 23,4%.

* ارتفاع معدل الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي ليبلـغ 41% بعد أن كـان لا يزيد عن 30% في عام 1985

* الاعتماد الكلي على الصناعة الثقيلة المركبـة و انعدام الصـناعة الزراعيـة نتيجـة الركـود الاقتصـادي فـي إنتـاج بعـض المزروعـات أدى إلـى إحـداث مشـكلة غذائيـة تسببت في تردي الوضع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ما تبرزه هذه المؤشرات من تـأزم، فـإن الطـابع العـام الـذي ميـز السياسة الاقتصادية الجزائرية يتجلى في: [3]

* سوء التصرف في الإمكانات و الموارد المتاحة كالتبذير و الاختلاس.

*إهمال الكفاءات و انعدام المراقبة و المحاسبة.

*الفراغ القانوني و عدم الاستقرار التنظيمي فـي كثيـر مـن الحـالات و المجـالات و تناقض القوانين و عدم تطبيقها.

كما يبرز الأستاذ **"محفوظ بنون"** أنه بعد وفاة الرئيس **" هواري بومدين "** بلغت عائدات البترول 144,5 مليار دولار خلال الفترة 1979-1991 (ما يعادل

---

[1] نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، الجزائر،دار هومة، بدون سنة نشر، ص167

[2] كمال رزيق،أبوزعرور عمار، **التصحيح الهيكلي و آثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مشتركة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 04.

[3] محمد صدوق، **آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 72.

11,1 مليار دولار سنويا) تم استهلاكها كلها و جلبت للبلاد ديونا بـــ 25,7 مليار دولار، إلى جانب انخفاض احتياط الصرف الذي وصل إلى 1,6 مليار دولار [1]

إضافة إلى ما سبق تأتي مشكلة المديونية الخارجية التي ألقت بعبئها الثقيل على الاقتصاد الوطني و التي أدت إلى استفحال الأزمة، نتيجة غياب سياسة التصنيع عن التنمية الشاملة باستثناء بعض مداخيل النفط و عائداته كان مقدارها 48.000.000 دولار في سنة 1985 و 4.935.000.000 دولار في سنة 1986، في حين أن خدمة الديون سجلت ارتفاعا في نسبها إذ قدرت سنة 1979 بنسبة 27,6% و سنة 1982 بنسبة 29,6% ، أما سنة 1984 كانت النسبة 33% لتتحول سنة 1985 من 35% إلى 54,3% [2]

كل هذه الأوضاع الاقتصادية التي تم طرحها و تحليلها أدت إلى فقدان الثقة بالسلطة و رموزها و خلفت ردود أفعال تعبر عن حالة رفض الواقع و تطالب بالتغيير و الإصلاح خاصة و أن القرار الاقتصادي أصبح في يد المؤسسات و الهيئات المالية الدولية مما عقد الحلول و انعكس سلبا على الحياة السياسية و الاجتماعية.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية: تمثلت العوامل الاجتماعية في:

* غالبية الشعب الجزائري هو من جيل الاستقلال و هذه الفئة لم تعش ملحمة الثـورة التحريريـــة الكبرى.

* تغيير البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، بظهور جيل جديد من الشباب خاصة في نهاية السبعينيات حيث بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 35 عاما 75% من السكان.

*بروز اختلال بين جيل الاستقلال و جيل الثورة و انعدام التواصل بين الجيلين، و هذا الوضع ولد حلة اغتراب سياسي..

*التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الذي تبنته النخبة السياسية و بين الواقع الاجتماعي الذي تحياه مختلف طبقات المجتمع الجزائري، و هذا شكل فجوة بين النخبة الحاكمة و عموم الشعب.[3]

* ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي بشكل كبير بزيادة قدرها 800.000 نسمة سنويا حيث بلغت 3,2% و هي أعلى نسبة، ما انعكس سلبا على مستوى المعيشة و الظروف الاجتماعية للمواطنين عموما في ظل الأزمة الاقتصادية، و يرجع الوزير الأسبق **"أحمد بن بيتور"** أسباب تدهور الحياة المعيشية إلى عدم التناسب بين النمو

---

[1] -محفوظ بنون، **الجزائر سنة 2005، مخرج أم انهيار**، يومية الخبر، العدد 1215، بتاريخ 1994/10/30، ص 3

[2] -Mourad Benachnhou, **Algérie– FMI : L'histoire Secréte** Algérie actualité N° 1355 P17

[3] منصف الوناس، **الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر،" محاولة لقراءة انتفاضة أكتوبر 1988"**، في كتاب سليمان الرياشي و آخرون، **الأزمة الجزائرية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، 245.

الديمغرافي و الطلب الاجتماعي على الشغل و السكن و التعليم و الصحة من جهة و بين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى[1]

* النزوح الريفي المرتفع و ما خلفه من نمو فوضوي و غير منظم للمدن و ظهور مساحات و فضاءات في المدينة مهمشة و غير خاضعة لسلطة الدولة [2]

* انتشار أزمة البطالة بمؤشرات كبيرة في الجزائر، حيث بلغت حوالي 1,5 إلى 2 مليون شخص عاطل عن العمل أي حوالي 25% إلى 30%

* ظهور فروق طبقية نتيجة اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح و الفئات الاجتماعية المختلفة، فعندما نجد فئة تعاني من اكتظاظ في السكن و محدودية الاستهلاك و الندرة في المواد الأساسية، نجد في المقابل فئة أخرى تعيش في رغد من الحياة الطيبة و المسكن الواسع و المركب الفره، فضلا عن بروز ظاهرة الطوابير الطويلة من أجل الحصول على بعض المواد الضرورية، و هذا الوضع أدى إلى امتهان كرامة المواطن الجزائري[3]

تلك هي أهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية من بطالة و نمو ديمغرافي رهيب، و تهميش و تفاوت طبقي اجتماعي مقابل فشل النظام السياسي و عجز قنواته عن احتواء تلك التطورات الاجتماعية و امتصاصها.

الفرع الثالث: العوامل الثقافية:

فيما يخص الهوية الوطنية لم تكن بمعزل عن حالة التأزم التي تشهدها البلاد، و يتجلى المظهر الثقافي في المظاهر التالية أبرزها:

* اعتماد السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر على القضاء على مقومات الهوية الوطنية و على رأسها الدين الإسلامي و اللغة العربية من خلال تشويه و تحريف مفاهيم الدين و محاصرة العلماء و حركات التنوير التي يقومون بها، مقابل تشجيع تعليم اللغة الفرنسية و ما تحمله من أفكار و قيم[4].

* هذه السياسة الاستعمارية خلّفت أربعة أنماط من المتعلمين و المثقفين:[5]

النمط الأول: و هي ثقافة ما قبل الاستعمار أحادية اللغة وذات تأثير كبير في أوساط الريف و الفلاحين حيث تتجلى في المساجد و الزوايا و الجامعات الإسلامية "الزيتونة و القيروان و الأزهر" فهي تعبير عن موروث ثقافي تراثي.

---

[1]- Ahmed Ben Bitour,**L'Algérie au Troisiéme Millenaire, Defis et Potentialities**, Alger, Editions marimoor, 1988, p p 86-87

[2] - حكيم بن حمودة، **الجزائر بين تسلط الدولة و العنف الأعمى للحركات الدينية** - في كتاب: المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص 73

[3] محمد تاملالت، **الجزائر من فوق البركان**، الجزائر(د.م.ن)، 1999، ص07.

[4]-محي الدين عميمور، الجزائر الحلم و الكابوس، الجزائر، دار هومة، 2003، ص 241.

[5] - عمار بلحسن، **المشروعية و التوترات الثقافية – الدولة و المجتمع و الثقافة في الجزائر**، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 2، أكتوبر 1993، ص 129

النمط الثاني: تلك الثقافة السائدة في أوساط صغار الموظفين و الأهالي و هي وليدة الاستعمار هدفها تكوين وسطاء بين الإدارة و الدولة الاستعمارية.
النمط الثالث: ثقافة تتبناها أقلية صغيرة غير متوسعة تتميز بازدواجية المراجع الثقافية و ثنائية اللغة.
النمط الرابع: و هي الثقافة الشعبية التي نلمسها عند جماهير المدن و الأرياف و تكون شفوية لم تصل بعد إلى مرحلة الكتابة.
*نتج عن هذه الأنماط الثقافية ازدواجية مفروضة على الدولة الجزائرية، بحيث وجدت هذه الأخيرة نفسها بعد الاستقلال بين عقليتين: الأولى محافظة و حساسة لكل ما يمس الهوية الوطنية و الثانية ترى في الثقافة الغربية و خاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف الذي تعرفه الجزائر.[1]
* تكريس الازدواجية في الشخصية الوطنية و بروز صراع ثقافي بين أنصار التعريب و دعاة الفرنسية و المحافظة عليها.
* محاولة فرض الخطاب الثقافي الإيديولوجي للسلطة دون غيرها من خلال احتكارها لوسائل الاتصال[2]

المطلب الثالث: متغيرات البيئة الخارجية و أحداث أكتوبر 1988:

لا يمكن الاقتصار على متغيرات البيئة الداخلية لوحدها في فهم الوضع المتأزم في الجزائر، بل إن الضغوط و المتغيرات الخارجية كان لها نصيب مؤثر في دفع عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر التي لم تعد بمنأى عن التغيرات الخارجية، و يتجلى هذا المظهر في:
* إيجاد وسط ملائم لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث و العالم العربي بما يخدم قضايا حقوق الإنسان و الحريات العامة و المراقبة الدولية للانتخابات، و ذلك نتيجة انتهاء الحرب الباردة و زوال الخطر الشيوعي الذي كان يهدد الدول الغربية
* التطور السريع الذي شهده النظام السياسي الدولي في جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.
*هيمنة الدول الغربية و مؤسسات التمويل الدولية و المنظمات غير الحكومية على مصادر التأثير من خلال ممارسة الضغوط للإسراع في عملية الإصلاح السياسي و تقديم حوافز ايجابية للدول التي تدعم التحول إلى الديمقراطية مثل المساعدات و المعونات الفنية و المالية و التسهيلات التجارية فضلا عن التكنولوجيا المتطورة و الاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها بلدان العالم الثالث[3]

---

[1] - عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر، مصر، دار الامين، 1999، ص 54.
[2] - رياض صيداوي، **مرجع سابق**، ص 82
[3] -احمد ثابت، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث**، مصر، المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 274

الفرع الأول: المتغيرات الإقليمية و الدولية:

و نقصد بالتأثيرات أو المتغيرات الإقليمية تلك التي تشمل كل من النظام الإقليمي العربي و النظام الفرعي للمغرب العربي و كلاهما له تأثير خاص على الجزائر بحكم دورها و ارتباطاتها العربية المتميزة من خلال:

* انحسار و تقلص دور الدول الراديكالية و فسح المجال أمام الدول المحافظة بتصاعد نفوذها و تأثيرها في مجمل العلاقات و التفاعلات خاصة في النظام العربي[1]

*ضرورة إيجاد إصلاحات سياسية و اقتصادية تتماشى مع متطلبات الأوضاع العالمية و الجهوية، فبناء المغرب العربي أو محاولة تشكيل السوق العربية المشتركة لا يتحقق إلا عبر تقارب الأنظمة و تقاطع مصالحها[2]

* ظهور منظمات دولية غير حكومية و تزايد الاهتمام العالمي بقضية حقوق الإنسان خاصة مع بروز و تطور ما يعرف "بالمجتمع المدني العالمي".

* تصاعد الدور السياسي و الاجتماعي للتنظيمات الإسلامية في العديد من الدول العربية.

* حاجة الجزائر إلى المساهمة في بناء مغرب عربي متجانس و متكامل سياسيا و اقتصاديا تماشيا مع ما شهدته منطقة المغرب العربي من تطورات سياسية و كذا التطورات الاقتصادية التي عرفتها السوق الأوروبية المشتركة[3]

أما عن المتغيرات الدولية فيبرز دورها من خلال:

* ممارسة مجموعة من الوسائل الاقتصادية ضد الدول التي لم تبد استعدادها للانخراط في عملية التحول الديمقراطي و تبني التعددية السياسية، من هذه الوسائل: مراقبة التجارة و فرض قيود عليها، الضغط عن طريق سياسة التصويت في المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، عرقلة حركة الاستثمارات، ربط عملية التحول نحو التعددية السياسية بالمعونات المقدمة للدول النامية أو انتهاج سياسة التجميد الإداري للمعونة، الأمر الذي فسح المجال لتدخل تلك المؤسسات الاقتصادية المالية في توجيه و رسم السياسة العامة للدول الضعيفة، و هذا ما يتجلى في العلاقة التي تم استحداثها في عام 1977 بين قانون المؤسسات المالية الدولية و ارتباطه بحقوق الإنسان و الديمقراطية[4].

* كما تبرز تأثيرات السياسة الدولية من خلال رياح التغيرات التي أصابت العالم الاشتراكي و ما رافقه من تحولات في بنية الأنظمة التسلطية و انتقالها إلى

---

[1] -عامر السعدي، **ما يدور في الجزائر الآن**، مجلة قضايا دولية، العدد 123، ص 110

[2] عز الدين شكري، **الجزائر: عملية التحول إلى التعددية الحزبية**، مركز الدراسات السياسية و التوثيق، العدد 17، جانفي 2000، ص 154.

[3] - عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص 83

[4] - وليد عبد الحي، **علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 267، ماي 2001، ص 60

الديمقراطية، و قد قادت هذه الموجة من التحول الدول العظمى في المنظومة الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[1]
* كذلك أن المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لعبت الدور الأساسي في تحول كثير من دول العالم الثالث إلى الليبرالية، و ذلك من خلال المشروطية السياسية التي يفرضها على المقترضين؛ فصندوق النقد الدولي و عبر برنامج التصحيح الهيكلي الذي يعتبر الوصفة الأساسية التي يقدمها الصندوق لكل الدول المتأزمة يقوم على تشجيع نظام الخوصصة و رفع الدعم عن المؤسسات العمومية و اشتراط انسحاب الدولة التام من المنظومة الاقتصادية و فسح المجال أمام قوى السوق[2].

ما يمكن التوصل إليه هو أن تضافر جملة العوامل و الأسباب الداخلية و الخارجية أفرز ضغوطا لم يكن للنظام السياسي الجزائري القدرة على مواجهتها و الحفاظ على توازنه المطلوب أمامها، فكان أن انهارت شرعيته من خلال أحداث شغب عمت أرجاء البلاد و راح ضحيتها العديد من المواطنين الأبرياء و انعكست بشكل جلي على بنى النظام السياسي؛ و ذلك ما سنفصله في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: أحداث أكتوبر 1988 و انهيار شرعية النظام:

شكلت أحداث الخامس من أكتوبر سنة 1988 تجليا واضحا لحالة الانسداد التي شهدها النظام السياسي الجزائري في نهاية الثمانينات، حيث اعتبرت كنقطة تحول في تاريخ الجزائر السياسي، فقد واجه الرئيس **"الشاذلي بن جديد"** معارضة شديدة من أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني بشأن الإصلاحات السياسية التي تتماشى و التوجه الليبرالي، و بتاريخ 19 سبتمبر 1988 ألقى الرئيس **"بن جديد"** خطابا سياسيا وجه فيه انتقادات لمعارضيه من الحزب، انتشرت بعد الخطاب موجة من الاضطرابات تمثلت في:
- اندلاع أعمال الشغب من حي شوفالي بالعاصمة.
- تعطيل المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الحيوي منها كقطاع البريد و المواصلات.
- ظهور أزمة ندرة في المواد الغذائية في المدن الكبرى.
- قيام تلاميذ المدارس مساء يوم 04 أكتوبر 1988 بمظاهرات عنيفة بمشاركة شبان آخرون.

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] محمد ضيف، **التحول السياسي في الجزائر:" دراسة لتجربة الانتقال من نظام الحزب الواحد للتعددية السياسية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، دورة 1999، ص 123.

- تعرض الممتلكات العامة للدولة إلى التخريب و الحرق على غرار: الوزارات، البنوك، الخطوط الجوية الجزائرية، أسواق الفلاحين، المؤسسات التعليمية، مراكز الهاتف[1] و كذا مقرات حزب الجبهة.

و في 05 أكتوبر عمت المظاهرات كل أرجاء البلاد و سادت حالة خطيرة من العنف و كل أنواع الفوضى و الفساد، فقرر النظام مواجهة العنف بعنف مضاد حيث أصدر رئيس الجمهورية قرارا لأول مرة منذ 1965 يقضي بنزول الجيش الجزائري إلى العاصمة و إعلان حالة الحصار العسكري يوم 06 أكتوبر 1988، غير أن لجوء النظام إلى استعمال العنف و القوة القهرية دليل على فشله في احتواء الوضع السائد و إقناع المواطنين بالعدول عن أعمال الشغب و التخريب و التزام الانضباط خاصة اتجاه مؤسسات الدولة[2]

و قد نجم عن هذه الأحداث خسائر بشرية تمثلت في سقوط 189 قتيلا، و 1442 جريحا ما بين مدنيين و رجال الشرطة، و خسائر مادية 1,61 مليار دينار جزائري، ما دفع بالرئيس"الشاذلي بن جديد" بالتوجه بخطاب للشعب بتاريخ 10 أكتوبر 1988 وعد من خلاله فئات المجتمع بإجراء إصلاحات سياسية كبيرة تعرض للاستفتاء من قبل الشعب[3]

أسباب وقوع هذه الأحداث:

تباينت و تعددت الآراء حول أسباب وقوع هذه الأحداث، حيث أن هناك من رأى بأنها تعبير عفوي كان منتظرا من الشعب عن سوء الأوضاع و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و هناك من اعتبرها نتيجة لصراع الأجنحة داخل النظام السياسي بين من ينادون بضرورة تطبيق الإصلاحات و بين من يريدون المحافظة على الوضع الراهن، و ذلك ما سنتعرض إليه في الاتجاهين التاليين:

الاتجاه الأول: (الأحداث تعبير عفوي منتظر)

حيث يحصر أسباب حوادث أكتوبر 1988 في الظروف المزرية التي يعيشها المجتمع الجزائري منها:

* بروز أزمة اجتماعية و اقتصادية على نطاق واسع كالندرة الحادة في المواد الغذائية الأساسية بالأسواق و المحلات، ضعف التعليم بمختلف أطواره، أزمة خانقة في السكن، غياب التكفل التام في القطاع الصحي، ، الارتفاع الهائل للشباب و تهميشهم خاصة مع ارتفاع نسبة البطالة في أوساط هذه الفئة[4]

---

[1]-Kamel Bouchama, **Le FLN: Instrment et Elibi du Pouvoir 1962-1991**, Alger, Ed Dahleb, 1992, p 162

[2] - علي الكنز، **حول الأزمة: 05 دراسات حول الجزائر و العالم العربي**، الجزائر، دار بوشان للنشر، 1990، ص 10

[3] - السعيد بوالشعير، **مرجع سابق**، ص 178

[4] - عبد العالي رزاقي، **الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات و حقائق**،الجزائر،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص 27

* المبالغة في تهميش فئات و شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، و عدم إشراكها في رسم السياسة العامة للبلاد و تردي الوضع السياسي و الاجتماعي.
* التدهور الاقتصادي نتيجة المشاكل التي وقع فيها النظام السياسي الجزائري على رأسها انخفاض أسعار البترول، ضعف الإنتاج الزراعي، ارتفاع أسعار المواد الأولية في مقابل ضعف القدرة الشرائية للمواطن، و كذا العجز الذي سجلته المؤسسات الاقتصادية ما يقرب 110 مليار دينار جزائري، فضلا عن الارتفاع الرهيب في المديونية الخارجية التي بلغت 19 مليار دولار سنة 1988 بعدما لا تتجاوز 01 مليار دولار سنة 1970[1]

*في حين يعتبر الأستاذ "**علي الكنز**" أن حوادث أكتوبر هي انتفاضة و تعبر عن وعي جماعي للشعب الجزائري، باعتبار أن الطبقات المحرومة و بالأخص الفئة الشبابية في المجتمع هي التي مسها بالدرجة الأولى التدهور الكبير للحياة الاجتماعية نتيجة وجود فجوة واسعة بين القمة و القاعدة [2]

الاتجاه الثاني: (الأحداث نتيجة لصراع الأجنحة داخل النظام السياسي)

أما هذا الاتجاه فيحصر أحداث أكتوبر 1988 في أن الأزمة أوجدها النظام السياسي الجزائري نفسه، و هذا ما طرحه "الدكتور **جيلالي اليابس**" بأن أحداث أكتوبر 1988 هي نتاج و تراكم لأحداث سابقة على غرار الربيع الأمازيغي سنة 1980، قضية الاسلامين سنة 1982 و أحداث سطيف و قسنطينة 1985-1986 حيث أن النظام السياسي تجاهل هذه الأحداث و لم يعالجها في حينها إلى أن تضخم الأمر فكانت أحداث الخامس أكتوبر 1988[3]

فسبب أحداث أكتوبر هو صراع الأجنحة داخل النظام بين الجناح الداعي للتغير و إدخال الإصلاحات و بين الجناح المحافظ الرافض لفكرة الإصلاحات و احتكار سيادة الجبهة في اتخاذ و صنع القرارات السياسية، هذا الوضع أدى إلى توتر العلاقات بين المسؤولين الآخذين بزمام السلطة و عدم تقبل الانتقادات فيما بينهم، و انعكست هذه الممارسات سلبا على القاعدة الشعبية و أفرزت أزمة ثقة بينها و بين صانعي القرار و التي بدورها أفقدت النظام السياسي شرعيته.

فالأحداث من خلال هذا الطرح هي محاولة لرمي المبادرة إلى الشارع لما يئس أصحاب الطرح الإصلاحي من معالجة الأمور عبر المؤسسات و رغبتهم في الإطاحة بحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يمسك بزمام الأمور و قطع الطريق أمامه قبل أن يعقد مؤتمره السادس و يعيد إنتاج نفس السياسات[4]

و عليه و في ظل هذه المتغيرات، فإن السلطة قد وجدت لنفسها ذريعة لإجراء تعديلات على النظامين السياسي (بإقرار التعددية السياسية) و الاقتصادي

---

[1] -السعيد بو الشعير، **مرجع سابق**، ص 179

[2] - علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 8.

[3] - جيلالي اليابس، **التعددية أو صعوبة الوجود**، لوموند ديبلوماتيك، العدد 20، ماي و جوان 1990، ص 3

[4] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**، الجزائر، دار الفجر للنشر ة التوزيع، 2004، ص 219

(بالتوجه نحو اقتصاد السوق)، و هذا الحدث تجسد عمليا من خلال إقرار دستور 23 فيفري 1989 و الذي أقر نظام حكم جديد و جمهورية ثانية حسب رأي "السعيد بو الشعير" قائمة على الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية و احترام سيادة و حرية الشعب في خياراته على خلاف الجمهورية الأولى و نظامها الاشتراكي القائم على جعل السلطة حكرا على حزب جبهة التحرير الوطني و توليه قيادة و توجيه الشعب عن طريق القسر و الإكراه و القمع، و هكذا فإن مظاهرات أكتوبر 1988 و من بعدها دستور 1989 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر السياسي، و من الناحية النظرية القانونية بداية لمسار التحول نحو نظام ديمقراطي قائم على الحرية و التنافس و التداول السلمي للسلطة[1]

و على ضوء هذه التحاليل و الآراء نستخلص ما يلي:

* الصعوبات و المشاكل التي واجهتها الجزائر خلال أحداث الخامس أكتوبر 1988 لم تكن وليدة تلك اللحظة الظرفية و إنما كانت نتاج تراكم لمشاكل جمة منذ الاستقلال، غير أن عجز النظام السياسي الجزائري عن معالجتها و احتوائها أدى إلى تفاقمها.

* رفض القاعدة الشعبية للنظام القائم ناجم عن انتهاج هذا الأخير لسياسة القهر و التسلط، و هذا ما يدل على تراجع ولاء و مساندة الشعب لنظامه السياسي و ظهور أزمة ثقة بين الحكام و المحكومين.

* انتشار أعمال العنف و التخريب و المظاهرات و الاحتجاجات يعتبر بديلا طبيعيا لتعبير المجتمع عن مطالبه في ظل غياب الديمقراطية و قنوات الاتصال و حرية التعبير لان تطبيق الديمقراطية يتضمن قيمة ايجابية تتمثل في التعبير السلمي عن متطلبات المجتمع.

* ضرورة القيام بانفتاح سياسي يلازمه انفتاح اقتصادي استجابة للتطورات التي تهدد مستقبل النظام السياسي، لكن هذا التفتح يحدث في ظل استمرار حالة اللااستقرار الاجتماعي بفعل تفاقم الأزمة الاقتصادية و تأثيراتها على مختلف مناحي الحياة المجتمعية[2]

المبحث الثاني:

---

[1] -السعيد بوالشعير، **مرجع سابق**، ص 192

[2] -أحمد طعيبة، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 1997-1998، ص 87.

مظاهر التحول الديمقراطي:

انطلاقا مما أشرنا إليه سابقا حول المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي ضغطت على طبيعة النظام السياسي الجزائري لإحداث التغيير من الأحادية نحو التعددية السياسية، نحاول في هذا المبحث تحليل مظاهر التحول عن طريق إطلاق جملة من الإصلاحات: دستورية و سياسية و اقتصادية و إدارية، و عليه نستعرضها هذا المبحث ضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية و السياسية

المطلب الثاني: الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية

المطلب الثالث: نتائج الإصلاحات و عوائق التحول

المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية و السياسية:

بادرت النخبة السياسية لإحداث إصلاحات سياسية و دستورية و هذا لمواجهة الأزمة التي حدثت سواء داخل المجتمع بفعل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المزرية أو داخل النظام السياسي بانهيار شرعيته، و أهم هذه الإصلاحات نسردها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: التعديلات الدستورية (دستور 23 فيفري 1989)

تتجلى هذه التعديلات في: التعديل الجزئي لدستور 1976 و دستور 23 فيفري 1989

1-1: التعديل الجزئي لدستور 1976:

جرى التعديل الجزئي لدستور 1976 بتاريخ 03-11-1988، غير انه تم دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني في حيثيات التعديل، و التي تمثلت باختصار في ما يلي:

*استحداث منصب رئيس الحكومة.

* تعزيز علاقة رئيس الجمهورية بالشعب من خلال إقرار حق الاستفتاء كحق شرعي.

* إلغاء تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة، بمعنى إبعاد الحزب تدريجيا من مراكز القيادة و منح رئيس الجمهورية صلاحيات للقيام بالإصلاحات التي وعد بها و تضمنها فيما بعد دستور 1989.

* فصل التنظيمات المهنية و المنظمات الجماهيرية و الاتحادات العمالية عن وصاية الحزب و منحها استقلالية في تسيير شؤونها الداخلية، إلى جانب إلغاء الشرط المتعلق بإجبارية العضوية في الحزب في حالة التقدم للترشح للمجالس المنتخبة.[1]

[1] - عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص 87

إلا أن ما يميز هذه التعديلات هو أنها لم تشر إطلاقا إلى التعددية السياسية الحزبية، كون انها تعديلات جزئية.

2-1: دستور 23 فيفري 1989:

هذا الدستور يعتبر بمثابة تعبير عن نظام جديد للحكم أساسه سيادة الشعب في حكم نفسه بنفسه، حيث يهدف إلى تأسيس نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية الحزبية و تبني الليبرالية الاقتصادية إلى جانب إشراك منظمات المجتمع المدني و مؤسساته في عملية صنع القرار السياسي، كما اعتمد دستور 23 فيفري 1989 الشرعية الدستورية القانونية بدلا من الشرعية التاريخية الثورية.

و أهم ما جاء به دستور 23 فيفري 1989 نجد:

❖تبني مبادئ الديمقراطية الليبرالية ممثلة في: فصل السلطات، التعددية الحزبية، إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، الملكية الخاصة، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية و الاجتماعية.

❖ اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات.

❖إلغاء مصطلح الاشتراكية، حيث أصبحت المادة الأولى من الدستور تشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط.

❖التأكيد على الثوابت الجزائر الأساسية للدولة الجزائرية ممثلة في: الطابع الجمهوري، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية[1]

❖تنظيم الدستور للسلطات بدءا بالسلطة التنفيذية، فالتشريعية و أخيرا القضائية، حيث تم:

✓ إلغاء تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة و منح بعض من صلاحيات رئيس الجمهورية و إعهادها إلى رئيس الحكومة حتى يكون هذا الأخير مسؤولا أمام البرلمان عن تسيير الأمور الاقتصادية و الاجتماعية، بمعنى انه في حالة فشل الحكومة في إدارة السياسة العامة للبلاد فإن رئيس الجمهورية لا يتحمل المسؤولية في ذلك (أي ثنائية السلطة التنفيذية).

✓ إسناد مهمة إعداد القوانين و مناقشتها و التصويت عليها و الرقابة على أعمال الحكومة للسلطة التشريعية (المواد من 92 إلى 128)، إلا أن هيمنة الجهاز التنفيذي ممثلا في مؤسسة رئيس الجمهورية يجعل تلك الصلاحيات الممنوحة للسلطة التشريعية نسبية، و هذا يتجلى في منح رئيس الجمهورية إمكانية طلب قراءة ثانية لأي قانون ثم التصويت عليه أو اللجوء إلى الاستفتاء في حالة ما قوبل طلبه بالرفض.

✓ تجسيد استقلالية السلطة القضائية التي نصت عليها المادة 129، الى جانب استحداث أجهزة و مؤسسات استشارية تعهد لها مهمة الرقابة على أعمال سلطات

---

[1] - احمد وافي، إدريس بوكرا، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992، ص 182

الدولة و تقديم الآراء لرئيس الجمهورية كما جاء في المادة 153 من دستور 1989 [1]

- أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فقد أكد دستور 1989 على ضرورة تحييد الجيش عن الحياة السياسية و تكليفه فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد و سلامتها و المحافظة على الاستقلال الوطني و ضمان الأمن الوطني لجميع الفئات الاجتماعية. هذا ما تؤكده (المادة 124) من دستور 1989 [2]

الفرع الثاني: الإصلاحات السياسية:

من أهم الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 تلك التي مست بطريقة مباشرة **حزب جبهة التحرير الوطني** من خلال إبعاد الحزب عن مراكز القيادة و فصل الدولة عنه و عدم إسناد أي دور لحزب جبهة التحرير الوطني في هرم السلطة، إلى جانب إلغاء تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة ما يفتح المجال أمام الأحزاب للتنافس على منصب رئيس الجمهورية؛ إضافة إلى باقي الإصلاحات السياسية التي تتجسد في:

- الاعتراف بالتعددية الحزبية و السياسية: حيث نصت المادة 40 من الدستور على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"[3] ، كما وضع المشرع إطارا قانونيا من اجل تنظيم التعددية السياسية و تمثل ذلك في قانون 89-11 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي و الذي صودق عليه بتاريخ 1989/07/05، و قد تضمن القانون المبادئ و الشروط و الكيفيات التي تحكم تأسيس هذه الجمعيات إضافة إلى الأحكام المالية و الجزائية في حالة مخالفة هذا القانون[4]
- تخصيص فصل مهم للحقوق و الحريات: حيث نصت المادة 135 من دستور 1989 على: "أن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة و تكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين و الجزائريات من واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته و عدم انتهاك حرمته"، و هذا إلى جانب العديد من الحقوق كالحق في التعليم (المادة 50)، و حق الملكية و الإرث

---

[1] - مصطفى بوشاشي، **حماية الحقوق و الحريات**، محاضرة ألقيت في الندوة الثانية للقضاة، الجزائر، فيفري 1991

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 124 من دستور 1989 حيث نصت على: "أن تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة و دعمها و تطويرها حول الجيش الوطني الشعبي تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد و سلامتها الترابية و حماية مصالحها البرية و الجوية و مختلف أملاكها"

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 40 من دستور 1989.

[4]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 21، جويلية 1989.

(المادة 49)، و حق التنقل داخل و خارج الوطن (المادة 41) و غيرها من الحقوق و الحريات[1]

- التأكيد على التعددية النقابية :

حيث سمح دستور 1989 بممارسة حق الإضراب شريطة أن لا يتجاوز الإطار القانوني المسموح به دون المساس ميادين الدفاع و الأمن و الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع[2]

- الاعتراف بتأسيس الجمعيات غير السياسية:

حيث تم اعتماد قرابة 595 جمعية وطنية خلال فترة التسعينيات (1990-1995)، و هذا بفعل صدور قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، حيث تميز الوضع بانفجار رهيب من نوعه في الظاهرة الجمعوية سواء من خلال الفئات الناشطة فيها أو من حيث العدد و ميادين النشاط و كذا الكم الهائل من المواضيع التي تم تناولها، و ذلك بسبب الفراغ الكبير الذي كان موجودا في مجال الجمعيات و عدم تأسيسها قبل أكتوبر 1988

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية و الإدارية:

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية:

إن عامل الأزمة الإقتصادية العالمية و الأزمة الداخلية التي شهدها النظام الجزائري كانت الدافع الأقوى لجعل الاقتصاد الوطني يتخبط في ظروف صعبة و مشاكل جمة، فكان - مع ما أشرنا إليه سابقا من إصلاحات سياسية- لا بد من ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية الهدف منها الإنتقال نحو اقتصاد السوق بأقل التكاليف وتبني الليبرالية الاقتصادية القائمة على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، مع مراجعة مفهوم ملكية الدولة و علاقتها بالاقتصاد ضمن دستور 1989 و تتمثل أهم هذه الإصلاحات في:

- إصلاح المؤسسات الاقتصادية و إعادة هيكلتها بهدف إلغاء التسيير المركزي للدولة و إبعاد تدخلها في الشؤون الداخلية للمؤسسات، إضافة إلى جعل المؤسسات العمومية للدولة و مؤسسات القطاع الخاص في مستوى واحد من المعاملة.

-جعل الملكية العامة للدولة محصورة في المرافق العمومية و الثروات الطبيعية الحية.

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة الداخلية)، دستور 1989، الجزائر: وزارة الداخلية، 23فيفري 1989، ص 13.

[2] - المادة 53 من دستور 1989.

-إقرار حق الملكية الخاصة دون شرط أو قيد سواء كانت الملكية جماعية أو فردية كأملاك الجماعات الخيرية و الأملاك الوقفية[1]
- تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية و تحريرها بهدف تحسين و إدماج الإنتاج الوطني في المنافسة الخارجية و ذلك بموجب قانون 19 جويلية 1988.
- فتح الباب للاستثمار الأجنبي لتحقيق المشاريع التنموية و ذلك بموجب القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض[2] بغرض توفير فرص أكثر للعمل و الاستفادة من نقل التكنولوجيا.
- إيلاء الأهمية للقطاع الفلاحي المتضرر بسبب التوجه الكبير قبل 1988 نحو سياسة التصنيع خلال أكثر من عشرين سنة، من خلال إصدار قانون 18 نوفمبر 1990 الخاص بالتوجيه العقاري و الذي تم بموجبه إلغاء العمل بمرسوم الثورة الزراعية، و السماح للفلاحين بإنشاء التعاونيات و فتح المجال للاستفادة من القروض الفلاحية[3]
إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية نجد[4]:
- الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ووضع آليات أكثر مرونة في الإنتاج و الاستثمار
-التخفيف من حدة التنظيم المركزي للاقتصاد و تحريره من التسيير الإداري.
-منح المؤسسات الاقتصادية استقلالية في التسيير و توفير الشروط الملائمة للاستثمار.
-إخضاع السوق الوطنية للمنافسة و تحرير الأسعار.

الفرع الثاني: الإصلاحات الإدارية:

على غرار الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي أوجدها دستور 1989، كان للإدارة الجزائرية النصيب الأوفر من هذه الإصلاحات على اعتبار أن الجهاز الإداري للدولة هو الركيزة الأساسية في إعداد القرار السياسي للبلاد و كذا القرار الاقتصادي و من ثمة وجب ضرورة إدخال إصلاح إداري شامل من خلال[5]:
- التطبيق العملي لمبدأ الفصل بين السلطات الذي أقره دستور 23 فيفري 1989 و ضرورة أن يكون هناك فصل بين العمل السياسي و العمل الإداري.

---

[1] -محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، الجزائر، مطبعة دحلب**،ص 159

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض**، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة 27، الصادرة بتاريخ 1990/04/18، ص 530

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالتوجيه العقاري**، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 1990/11/18.

[4] - نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، مرجع سابق، ص 192.

[5] - علي سعيداني، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، مرجع سابق،ص 55

- القيام بتغيير شامل و كلي في الأجهزة الإدارية سواء من ناحية التنظيم الهيكلي لها أو في طرق و أساليب العمل أو حتى في الجانب السلوكي للعاملين.
- محاربة جميع المظاهر المسيئة للتنظيم الإداري و المتمثلة في المحسوبية و الرشوة و الكسب غير المبرر و عدم التكفل بالانشغالات التي يطرحها المواطن، و هذا بفل سيطرة التنظيم الحزبي (حزب جبهة التحرير الوطني) على العمل الإداري و ممارساته البيروقراطية داخل أجهزة الإدارة الجزائرية.
و من هذه الإصلاحات أيضا:
*إدخال آليات أكثر فعالية و مرونة في العمل الإداري بما يتماشى و مستجدات التطورات السياسية عن طريق سهولة تداول المعلومات و السرعة و الدقة في التنفيذ.
* جعل الإدارة وسيلة مهمة في تحقيق تنمية شاملة، مستديمة و متوازنة من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية و تقريب الإدارة من المواطن.

*إشراك المواطن في تسيير المجالس المحلية و اعتبارها فضاء للتعبير الديمقراطي من خلال حق الترشح لهذه المجالس و حق الانتخاب و حضور المداولات، و هذا ما نص عليه دستور 1989 على أنه "يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"[1]
* إيجاد قنوات الحوار و الاتصال بين الأجهزة الإدارية المركزية و المواطن عن طريق المجالس المحلية المنتخبة.
* يتجلى الإصلاح الإداري بصفة شاملة في إقرار القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية[2] الذي يجعل من المجالس الشعبية البلدية إطارا قاعديا لتلك الإصلاحات بمنحها شخصية معنوية و استقلالا ماليا[3]

المطلب الثالث:نتائج الإصلاحات و عوائق التحول:

الفرع الأول:نتائج الإصلاحات:

من خلال استعراضنا لمظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر و التي تجلت على شكل إصلاحات في جميع الميادين سواء كانت تعديلات دستورية و إقرار بالإصلاحات السياسية التي نجم عنها صدور جملة من القوانين الهامة التي اقرها دستور 1989 منها: قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي/ قانون الانتخابات/ استقلالية القضاء/ قانون النقد و القرض/ قانون التوجيه العقاري/ قانوني الولاية و البلدية و غريها من القوانين، فضلا عن الإصلاحات في الجانبين الاقتصادي و الإداري، يتبين لنا بأن مظاهر تلك الإصلاحات تجلت نتائجها فيما يلي:

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 16 من دستور 1989.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،**قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بقانون البلدية.**
[3] -عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص 96

* أن دستور 1989 هو بمثابة قرار سياسي تم فرضه من مستوى أعلى في هرم السلطة، و لم تتم استشارة الشعب في صياغة المشروع النهائي للدستور حتى بالنسبة لرجال الاختصاص و القوى الفاعلة و الحكومة انعدمت مشاركتهم في وضع الدستور، و هذا ما يتنافى و المبادئ الديمقراطية.
*أن دستور 1989 تم إعداده في زمن قياسي و لم يأخذ الوقت الكافي نظرا لتراكم الأحداث و تسارعها بما يوحي بأنه دستور ارتجالي.
* هذا الدستور منح صلاحيات أوسع للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية من خلال ترؤسه المجلس الأعلى للقضاء و المجلس الأعلى للأمن و له السلطة في حل البرلمان، و تغليب تلك السلطة على كل من السلطتين التشريعية و القضائية، إضافة إلى أنه لم يقر مسؤولية رئيس الجمهورية أمام تلك الصلاحيات بفعل تفويض جزء منها لرئيس الحكومة و تحميله مسؤولية فشل حكومته.
* عجز النخبة الحاكمة و فشلها في إدارة سياسات القطاع الاقتصادي بعيدا عن الإصلاحات المقررة مما أدى إلى استمرار الأزمة الاقتصادية.
*الاستقلالية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية كانت استقلالية نسبية، حيث وضعت الدولة غطاء جديدا للسيطرة على تلك المؤسسات من خلال إيجاد ما يسمى بصناديق المساهمة باعتبارها وسيطا بينهما (أي بين الدولة و المؤسسات)، مما أنتج عبئا ماليا تحمله الاقتصاد الوطني[1]
*فشل النخبة الحاكمة في احتواء المجتمع المدني و افتقارها إلى آليات عملية تمكنها من تأطير مختلف منظماته و اتحاداته و جمعياته التي كانت تلجأ إلى الإضراب بصفة عشوائية للتعبير و المطالبة بالحقوق السياسية المشروعة[2]
*الإصلاح السياسي هو تأكيد على ديمومة و استمرارية النخبة الحاكمة في صنع القرار السياسي للبلاد و حماية مصالحها و نفوذها، و ذلك نلمسه من خلال محافظة رئيس الجمهورية على مكانته كونه رئيسا منتخبا بطريقة مباشرة و يتجلى ذلك في: تعيين رئيس الحكومة و إنهاء مهامه (المادة 5/74)، التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية و عين سفراء الجمهورية (المادة 7/74)، رئاسة مجلس الوزراء، قيادة الدفاع (وزير الدفاع و رئيس المجلس الأعلى للأمن)، رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، حق اللجوء المباشر إلى المجلس أو الشعب أو هما معا، حق حل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) في المادة 120، كما خول الدستور لرئيس الجمهورية سلطات واسعة في حالة الظروف غير العادية تمكنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الحالات غير العادية (حالات الطوارئ و الحرب و الحصار) و هذا ما عزز من مركزه في قيادة الشعب و الحكومة و الدولة [3].

---

[1]- أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 116

[2] -منعم العمار، **الجزائر و التعددية المكلفة، في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 80

[3] -السعيد بو الشعير، **مرجع سابق**، ص 225.

الفرع الثاني:عوائق التحول الديمقراطي:

هنا نحاول أن نبرز العوائق و العقبات التي تشكل مناخا غير ملائم لتدعيم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف الميادين التي مستها عملية التحول إن قانونيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو على المستوى الخارجي و هذا كما يلي:

أولا: في الميدانين القانوني و السياسي:

أ- في الميدان القانوني: هناك عوائق قانونية تعترض أو تكبح عملية البناء الديمقراطي أهمها:

* استمرار العمل بقانون الطوارئ و ما ينجر عنه من تجاوزات و انتهاكات قد ترتكبها الأجهزة الأمنية و التنفيذية خلال تطبيقها لهذا القانون*

*تعدد القوانين و تضاربها بسبب لجوء السلطة إلى استصدار قوانين جديدة في محاولة لعلاج المشكلات و الأزمات،و تدني مستوى السياسة التشريعية في الجزائر بصدور قوانين معيبة ناقصة و حتى غير دستورية، بالإضافة إلى الانتهاكات المتعمدة للحقوق و الحريات الأساسية القوانين[1]

*عدم ملائمة الدستور لعملية التحول الديمقراطي، من خلال ترجيح الكفة لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية و كذا الاستقلال الشكلي غير الحقيقي للسلطة القضائية.

ب- في الميدان السياسي:

* افتقار الديمقراطية في الجزائر إلى التجربة الحقيقية في الممارسة، و ضرورة إخضاعها باستمرار للنقد و المراجعة و التصحيح من خلال الممارسة العملية في سياق تاريخي متميز، بالإضافة إلى عدم استبعاد الموروث التاريخي الحضاري الجزائري و مراعاة الخصوصيات المحلية بتمتين روابط الصلة مع هذا التراث لأن قطعها قد يؤدي إلى نوع من التغريب في المجتمع[2]

*تم إلغاء العمل بقانون الطوارئ بداية من مارس 2011.

[1] - بن يمينة شايب الذراع، **التحول الديمقراطي في الجزائر العوائق و الآفاق**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 8، 2012، ص 60.

[2] - علي خليفة الكواري (محرر)، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 26

* الاستخدام السيء للديمقراطية بجعلها وسيلة للسيطرة على المجتمع و الهيئات المدنية و المؤسسات نتيجة لضعف الالتزام بتطبيق مبادئها و معاييرها.
* التحول الديمقراطي في الجزائر يعتبر تحولا زائفا، حيث أنه جاء نتيجة للتراكم غير المسبوق للأحداث ظروف ضاغطة خارجية و داخلية؛ منها الانفجار الاجتماعي و الإفلاس الاقتصادي و الارتهان للقوى الدولية المانحة[1].
*تعرض النظام السياسي الجزائري إلى أزمتين خطيرتين هما أزمة الشرعية و أزمة الهوية حيث مثلتا العائق الأهم في إحداث عملية التحول الديمقراطي كما اشرنا إليه سابقا

ثانيا: في الميدانين الاقتصادي و الاجتماعي:

أ- في الميدان الاقتصادي:

*بقاء مخلفات النهج الاشتراكي و الاقتصاد الموجه بممارساته الاقتصادية و ما نتج عنها من سلبيات و عوائق كغلبة القطاع العام و ما لحقه من أزمات حادة أربكت كاهل الاقتصاد الوطني.
*الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط و جعله المصدر الوحيد للدخل القومي الجزائري و الركيزة الأساس في المشاريع التنموية.
* الآفات التي تعاني منها الجزائر و التي تنخر الاقتصاد الجزائري كمشاكل التهريب و الفساد و التهريب و التهرب الضريبي أو ما يطلق عليه البعض الاقتصاد الموازي أو غير الشرعي مثل تجارة السلاح و المخدرات و غيرها و الذي يعد تدميرا لنسيج الاقتصاد القومي و نسف القيم في المجتمع و بيئة لانتشار الأمراض و الأوبئة[2].
* انعدام سياسة ترشيد استخدامات الموارد وفق خطة تنموية عقلانية، فضلا عن الاستغلال العشوائي للثروات الطبيعية و التوزيع غير العادل للدخل الوطني مع اتساع الفجوة بين قطاعات الاقتصاد الوطني بفروعها المختلفة.
* ثقل المديونية و تبعاتها الإضافية على المستوى الخارجي و ما تؤدي إليه من تبعية للدول الغربية الساعية دوما إلى ربط الاقتصاد الجزائري باقتصادها من خلال محاولاتها التحكم في أسعار البترول و تقديمها للمعونات الاقتصادية، و هو ما يثقل كاهل الدولة الجزائرية و يحول دون قيامها بتطبيق سياسة تنموية محلية معتمدة على الإمكانيات الذاتية و على الخبرة الجزائرية في مجال الإصلاح الاقتصادي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية و الإسهام في تعزيز الاستقلال الوطني[3].

---

[1] -عصام عبد الشافي، **السياسة الخارجية الأمريكية و التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، في: أعمال المؤتمر الأول للباحثين الشباب: إفريقيا بين التحول الديمقراطي و التكيف الهيكلي، تحرير: إبراهيم احمد نصر الدين، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 486، نقلا عن شايب الذراع بن يمينة، مرجع سابق، ص 78.

[2] - عبد الإله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي و الديمقراطي**، دار الحوار للنشر و التوزيع، اللاذقية، سوريا، 2007، ص 137.

[3] - برهان غليون، **بيان من اجل الديمقراطية**، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990، ص 21

ب- في الميدان الاجتماعي:

* تفاقم أزمة البطالة و التي أصبحت ظاهرة مزمنة ملازمة للاقتصاد الجزائري، و فشل النظام الجزائري و سياساته غير الناجعة في القضاء على الظاهرة أو محاولة التقليل من حدتها.

*العائق السكاني أو الديمغرافي، حيث أن التزايد الكبير في عدد السكان و تركز الغالبية منهم في الشمال من شأنه أن يؤدي إلى الاهتمام بالمناطق الشمالية الحضرية و إهمال المناطق الأخرى غير الحضرية، و صعوبة إيجاد تنمية متوازنة بينها، و هذا الوضع يهدد الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة.

*المشاكل المتعلقة بالسكان و التي ساهمت كلها في تعقيد أزمة الجزائر سواء على المستوى الريفي أو الحضري أهمها انعدام الأمن، البطالة، الفقر، التلوث البيئي، المشاكل الصحية، قضية الإسكان، أزمة النقل و الاختناق المروري وصولا إلى الخلافات العائلية و العشائرية و غيرها من المشكلات، و التي بدورها أدت إلى إحداث أزمة أمنية رهيبة و تدهور اقتصادي داخل المجتمع [1]

ثالثا: في الميدانين الثقافي و الخارجي:

أ- في الميدان الثقافي:

* تميز الثقافة السياسية لدى الجزائريين بالثقافة السلبية و طغيان ثقافة التسلط و الاستبداد.

* انتشار المظاهر السلبية اللاأخلاقية و منها عدم التزام الأفراد بآداب التعامل العام و عدم المحافظة على الممتلكات بما فيها العامة و الخاصة، بالإضافة إلى انتشار قيم الجهل و الأمية و الفقر وكذا المعتقدات الرثة المعيقة للتحول الديمقراطي بما يؤثر سلبا على مختلف أجهزة التنشئة الاجتماعية و عدم السماح بنشوء ثقافة سياسية تتماشى و متطلبات الديمقراطية مثل الحرية الفكرية و الوعي بأسباب التسلط و الاستغلال و القهر و غير ذلك[2]

* أزمة الهوية في الجزائر و ما أدت إليه من انشطار و صراع بين أبناء المجتمع الواحد كان من نتيجته ذلك العنف السياسي و تصدع البناء السوسيوثقافي الجزائري و ظهور الانقسامات و الصراعات التي لا طائل من ورائها سوى تشتت هذا المجتمع و فشل مشروعه الديمقراطي[3]

ب-في الميدان الخارجي:

* التبعية الدائمة و المستمرة الناجمة عن تعرض الجزائر إلى الاستعمار الخارجي بشقيه الاستيطان الفرنسي و الاستبداد التركي و صعوبة التخلص من ذلك، الأمر

---

[1] - إسماعيل قيرة و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص 221

[2] - شايب الذراع بن يمينة، **مرجع سابق**، ص 83

[3] -إسماعيل قيرة و آخرون، **نفس المرجع**، ص 269

الذي أثر سلبا على البنية الاقتصادية التحتية و البناء الاجتماعي و حتى الثقافي الفكري و التي أثرت في مجملها على القرار السياسي العام للدولة الجزائرية.
* طغيان مظاهر التبعية التي فرضتها كبرى المؤسسات الدولية التابعة للدول الغربية خاصة المالية منها و و سيادة التنظيم الغربي على مظاهر الحياة في الجزائر بانتهاجه لسياسات السيطرة و الاستغلال و الهيمنة على المقدرات و الثروات
* التراجع الملحوظ لموقع الجزائر في المحافل الدولية و فقدانها لأهميتها الجيوسياسية خاصة مع دخولها العشرية الحمراء منذ سنة 1990 بأزمتها المتعددة الأوجه، حيث اتسمت معظم العلاقات الجوارية بعدم الاستقرار على حدود الجوار، إضافة إلى مظاهر تهريب الأموال و السلع و التسرب الإرهابي و الهجرة السرية مما يهدد أمن و سلامة التراب الجزائري و التأثير سلبا على التحول الديمقراطي الذي يتطلب استقرارا سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا[1].
* مخاطر العولمة و الذي تعاني منه أغلب الدول لا سيما دول العالم الثالث، و التي تعد شكلا من أشكال الاستعمار من خلال ترسيخ الهيمنة على ثروات الشعوب و مقدراتها، و من ثم سيادة اللاعدالة و اللامساواة في توزيع المكاسب و سيادة البقاء للأصلح و الانجح في كسب الثروة و النفوذ و تحقيق الهيمنة و السيطرة[2].

خلاصة الفصل الثاني:
و من خلال ما أوردناه من تحليلات في هذا الفصل نستخلص ما يلي:
* عملية التحول الديمقراطي في الجزائر جاءت بمبادرة من النخبة السياسية الحاكمة و مؤسسة الرئاسة لإحداث التغيير الديمقراطي و الإصلاح السياسي و كسب الشرعية التي فقدتها و ليس من القاعدة الشعبية، من خلال إقرار جملة من الإصلاحات السياسية، الدستورية، الاقتصادية و الاجتماعية و حتى في الجانب الإداري.
* لجوء النظام السياسي الجزائري إلى خيار التعددية السياسية و تبني التحول الديمقراطي كان بفعل تأثير الضغوطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي جعلت بيئة النظام الجزائري بيئة مأزومة (الوضع الداخلي أفرز عدة

[1] -شايب الذراع بن يمينة، **مرجع سابق**، ص86
[2] -لطيفة إبراهيم خضر، **الديمقراطية بين الحقيقة و الوهم**، عالم الكتب، 2006، ص 13، نقلا عن شايب الذراع بن يمينة، نفس المرجع، ص 88.

أزمات منها أزمة الشرعية و أزمة الهوية و أزمة المشاركة السياسية، و كذا تعقيدات المعضلة الاقتصادية).
* بروز مجتمع مدني قوي (من منظمات، جمعيات، اتحادات و نقابات) قام بممارسة الضغط على أجهزة الدولة بفعل ضعف مؤسساتها و هشاشة هياكل عملها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و كذا إخفاق أجهزتها في التعامل مع مطالب المجتمع و احتوائها بشكل منظم. .
* التحول الديمقراطي في الجزائر تميز باستمرار هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية على باقي السلطات في الدولة، و هذا ما يجعل العملية مقيدة و التعددية السياسية شكلية و ليست حقيقية بما يتنافى مع المبادئ الديمقراطية.
* من أهم مظاهر التعددية السياسية في الجزائر هو تبني مبدأ التعددية الحزبية و وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال، فقد جاء في المادة 39 من دستور 1989: "حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن" و جاء في المادة 40 منه ما يلي: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به "، ثم الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 لتأطير العمل الحزبي و السياسي.
* يمكن القول بأن النظام السياسي الجزائري بوضعه العام لم يرقى إلى درجة الديمقراطية الحقة و إنما يمكن وصفه بالنظام السياسي شبه التسلطي أو شبه الديمقراطي، على اعتبار أن الحقوق و الحريات التي تم إقرارها لم ترقى إلى مستوى التطبيق و بقيت مجرد نصوص يتم التحجج بها في الخطابات و المناسبات، فالأزمة التي عرفتها الجزائر على مختلف الأصعدة منذ نهاية الثمانينيات و حتى انتهاء المرحلة الانتقالية التي أعقبت وقف المسار الانتخابي في 1992، و عودة السير العادي للحياة السياسية وفق دستور 1996، تبين أن التعددية و القواعد الديمقراطية التي تم إقرارها محض شكليات بلا مضمون، و هذا ما سنتطرق إليه في تحليل الفصل الثالث.

الفصل الثالث

مسار النخبة السياسية الجزائرية ضمن عملية التحول

لقد تزامنت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مع تزايد الدعوة إلى التعددية و الديمقراطية في العالم، إلا أن هذه العملية طرحت نفسها في الجزائر بشكل مختلف يحمل خصوصية تميزها عن غيرها من الدول، فلقد ترتب على محاولة التحول الديمقراطي أحداث معقدة و دامية لا تزال مؤثرة و لا يمكن تحديد إلى متى سوف تظل تلقي بظلالها على المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن تلك الأحداث يتعدى تأثيرها إقليميا و عربيا و تتميز بالكثافة الزمنية، فبالرغم من أن المدة الزمنية التي توالت فيها تلك الأحداث محدودة نسبيا فإنها حملت العديد من التطورات و المؤشرات التي عكست العمق التاريخي للتجربة الجزائرية.

فعملية التحول الديمقراطي في الجزائر شهدت حالة من عدم الاستقرار منذ بدايتها خلال أحداث أكتوبر 1988 (هذا بصرف النظر عن أحداث الربيع الأمازيغي سنة 1980 و أحداث سطيف و قسنطينة سنة 1986) حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة؛ صاحبتها درجة عالية من العنف، ثم حدث لها تطور منذ تولي الرئيس **"عبد العزيز بوتفليقة"** الحكم في افريل 1999، إذ شهدت نوعا من الاستقرار السياسي الظاهري.

و لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي و حمايته من الانهيار اضطرت النخبة السياسية الحاكمة لانتهاج سبيل التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرضا لضغوط داخلية و خارجية عنيفة تؤثر سلبا في استقراره السياسي و ذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة.

و لكن المحور الأهم في هذا كله و الذي لا يمكن إغفاله في هذا البحث هو الدور الكبير و المؤثر للمؤسسة العسكرية (الجيش) و ما قامت به من أدوار سياسية خاصة في الفترة التي أعقبت إقرار التعددية السياسية منذ 1989 و تأثيرات هذه المؤسسة على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر خاصة مع عملية وقف المسار الانتخابي، و قد ركزنا في دراستنا لهذا الفصل على عنصر الانتخابات باعتباره أقوى مؤشر على عملية التحول الديمقراطي و ما يفرزه من تطورات على الساحة السياسية.

و عليه نحاول في هذا الفصل أن نستعرض مسار النخبة السياسية الجزائرية ضمن عملية التحول الديمقراطي بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول خصصناه لإبراز موقع النخبة السياسية الجزائرية ضمن الرهان الانتخابي أما المبحث الثاني: نستعرض فيه أنماط و أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ثم المبحث الثالث: حول عقبات أو عوائق النخبة السياسية المعارضة و جهود تعزيز التحول الديمقراطي.

المبحث الأول:
موقع النخبة السياسية ضمن الرهان الانتخابي:

نحاول في هذا الإطار أن نحدد موقع النخبة السياسية من خلال كرونولوجيا الانتخابات (كمحدد رئيسي للتسلسل الزمني للأحداث) باعتبارها آلية أساسية لها أهمية بالغة في تجسيد الديمقراطية و تكريسها و أحد أهم و أبرز مظاهر التحول الديمقراطي، بحيث أنه كان لا بد من خوض تجربة الانتخابات في الجزائر بعد إقرار التحول إلى نظام ديمقراطي تعددي للحكم على جدية هذا المسعى لدى النخبة السياسية و لإرساء ممارسة ديمقراطية حقة.

و عليه قمنا بتفصيل هذا المبحث الذي خصصناه لإبراز موقع النخبة السياسية الجزائرية ضمن الرهان الانتخابي إلى مطلبين:

المطلب الأول: التعددية السياسية و بداية الأزمة الأمنية من خلال إبراز كرونولوجيا الرهان الانتخابي و تحليل عنصر الانتخابات (الرئاسية و التشريعية على وجه التحديد) كأهم آلية لتحقيق التحول الديمقراطي على ضوء إقرار التعددية السياسية (1989-1992)، ثم الانفلات الأمني (1992-1999) حيث نبرز من خلالها محل النخبة السياسية و دورها في الانتخابات خاصة الرئاسية و التشريعية و دور الأحزاب السياسية كذلك.

المطلب الثاني: إعادة تشكيل المجال السياسي من خلال التطرق إلى ظروف وصول بوتفليقة إلى الحكم (1999-2009) ثم المبادرة بالإصلاحات السياسية (2009-2012).

و هذا على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعددية السياسية و بداية الأزمة الأمنية

الفرع الأول: إقرار التعددية السياسية (1989-1992)

لقد أدت أحداث أكتوبر 1988 –التي تم الإشارة إليها في الفصل الثاني- إلى إقرار دستور جديد (دستور 23 فيفري 1989) تم عرضه على الشعب الجزائري عن طريق الاستفتاء[1] ليتوج بالموافقة بالأغلبية أي أكثر من (7.2) مليون ناخب في مقابل (2.6) مليون [2].

و هذا الدستور الجديد يسمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، مما يعنى فسح المجال أمام المعارضة السياسية.

و نظرا للإصلاحات التي أقرها الدستور خاصة الاقتصادية منها و عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق و ما يمكن أن تفرزه من احتجاجات و مظاهرات و غضب شعبي، قام النظام في هذه المرحلة بمحاولة احتواء الشارع من خلال مبادرة رئيس الحكومة "**مولود حمروش**" بتوظيف الجبهة الإسلامية للإنقاذ لامتصاص الغضب الشعبي قصد إضعافها، كما قرر النظام في هذه الفترة إجراء الانتخابات البلدية في جوان 1990، و التي أحدثت المفاجأة بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS بـــ 853 بلدية* مقابل 487 بلدية لجبهة التحرير الوطني و 87 بلدية للتجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية RCD، فتم نزع عدة صلاحيات من المجالس المحلية البلدية في محاولة من النظام لإضعاف الجبهة و إفشال مخططها خاصة مع التضييق المالي الذي مارسته السلطة عليها، و بالتالي كانت هذه الانتخابات بمثابة بداية للعنف السياسي[3]

فتنظيم انتخابات تشريعية تعددية لأول مرة جرت في 26 ديسمبر 1991 أدت إلى اكتساح حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" لمنافسيه في الساحة السياسية، حيث حصدت الجبهة أعلى نسبة من الأصوات 24,59% و أغلبية مقاعد البرلمان 188 مقعدا بنسبة 43,72% مقابل 25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية و 16 مقعدا لجبهة التحرير الوطني.

---

[1]-Mohamed brahimi**, Le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle** , o.p.u , 1995,p 49.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **محضر إعلان نتائج إستفتاء 23 فبراير سنة 1989**، الجريدة الرسمية، العدد 9، السنة 26 الصادرة بتاريخ الأربعاء 23 رجب عام 1409 الموافق لـــ 01 مارس 1989، ص 230.

**-فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان مشكوكا في نزاهته حسبما أشار إليه الباحث "عروس الزبير" في مقاله "الإنتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة إلى الإمتناع الرافض " الموجود ضمن كتاب "النزاهة في الإنتخابات البرلمانية مقوماتها و آلياتها" وذلك نظرا إلى" عدم حياد الإدارة المحلية و تعقيدات الحالة السياسية و التنظيمية و التقنية التي جرت في ظلها هذه الإنتخابات التي كادت أن توصل للبرلمان قوة سياسية جديدة لا تؤمن حسبه بالعملية الإنتخابية بصفتها آلية دائمة من أجل التجديد و التغيير فحسب بل من أجل تثبيت نظام سياسي غير متفق على طبيعته و مكانة حرية الجماعات و الأفراد فيه مما أدى إلى إلغاء نتائج جولتها الأولى بحجة الخوف على بعض المواد الدستورية و لا سيما الحريات"

[1] -شمسة بوشنافة و قبي آدم، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000**، مداخلة في الملتقى الدولي المنعقد بجامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص 133.

جدول رقم (01)النتائج العامة للإنتخابات التشريعية لـــ 26 ديسمبر 1991 [1]

	العدد	النسبة
عدد الناخبين المسجلين	13.258.554	/
عدد الناخبين المصوتين	7.822.625	**% 59**
عدد الناخبين الممتنعين	5.435.929	**% 41**
عدد الأصوات المعبر عنها	6.897.719	**% 88.18**
عدد الأوراق الملغاة	924.906	**% 11.82**

لكن ينبغي الإشارة إلى الأحداث التي سبقت إجراء تلك الانتخابات، حيث اندلعت أحداث جوان 1991 حين أعلنت الجبهة الإسلامية إضرابا مفتوحا عشية الحملة الإنتخابية للتشريعيات بسبب إقرار قانون الدوائر الانتخابية و الذي يمنح لحزب جبهة التحرير الوطني حظا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس النواب حيث صادق عليه المجلس الشعبي الوطني لكن رفضته أغلب الأحزاب السياسية، فكان رد النظام على هذا الإضراب قمعيا و انتهى بإعلان حالة الحصار يوم 04 جوان 1991 و إقالة رئيس الحكومة "**مولود حمروش**"[2].

و خلفا لحكومة "**حمروش**" تم تعيين "**سيد أحمد غزالي**" رئيسا للحكومة في ماي 1991 ، و أول ما بادرت به حكومة "**غزالي**" هو محاولة إدماج بعض من القياديين في الجبهة في مناصب هامة في الحكومة من خلال:

- تم تعيين كل من "السعيد قشي" في منصب وزير التشغيل و التكوين المهني و "أحمد مراني" كمستشار في ديوان رئيس الحكومة.
- سماح النظام لـــ "أحمد مراني" و "الهاشمي سحنوني" و "بشير فقيه" بالظهور في التلفزيون للهجوم على سياسة رئيس الجبهة "عباسي مدني" أثناء الأزمة التي واجهتها الجبهة بسبب الإضراب السياسي.
- نجاح النظام السياسي الجزائري في استقطاب و احتواء كل من "بشير فقيه" و "محمد كرار" و تجميد عضويتهما الإنقاذية في اجتماع باتنة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري المتضمن نتائج الإنتخابات الرسمية للدور الأول بتاريخ 30 ديسمبر 1991**، الجريدة الرسمية،العدد1، السنة 29،الصادرة يوم السبت 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق ل 4 يناير 1992،ص 2.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرسوم الرئاسي رقم 91-196 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1411 الموافق 4 يونيو 1991 المتضمن تقرير حالة الحصار**،عدد 29،السنة 28، الصادرة يوم الأربعاء 29 ذو القعدة 1411 الموافق 12 يونيو 1991 ، ص 1087.

- تمكن النظام من إقناع قيادي الجبهة الذين تم استقطابهم و إدماجهم في الحكومة بضرورة المشاركة في لقاء الحكومة مع الأحزاب السياسية، و هذه اللقاءات كانت قد توالت إلى غاية 1993 [1].

فهذه المحاولات و الإجراءات إنما تدل في جوهره على اعتماد سياسة الاختراق في صفوف الجبهة التي انتهجها النظام السياسي الجزائري.

غير أن الرئيس "الشاذلي بن جديد" لم يبد أي انزعاج من الفوز الساحق الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الاقتراع الأول، كما لم تكن لديه أية رغبة في إلغاء الدورة الثانية للإنتخابات، بخلاف ذلك فقد أعلن الرئيس "بن جديد" -قبل يومين من الإنتخابات- عن استعداده و قبوله للتعايش مع حكومة معارضة، الأمر الذي دفع بالعسكريين إلى عدم تقبل قرارات الرئيس و عدم ثقتهم في حديثه عن قدرته على كبح جماح الإسلاميين و احتوائهم باستخدام سلطاته الدستورية و الإدارية و تقييد البرلمان الذي يمثل أغلبيتهم، فضلا عن تخوفهم من تعاطف الرئيس مع الإسلاميين و الانضمام تحت غطاء الجبهة، كل هذه الأسباب دفعت بمؤسسة الجيش إلى إقالة "الشاذلي بن جديد" لتحل محله "الهيئة العليا للدولة" و التي أعلنت عن استحالة و عدم إمكانية مواصلة العملية الإنتخابية بمعنى وقف المسار الانتخابي إلى حين توفر الظروف الضرورية للمؤسسات للعمل بشكل عادي[2]

هذا الوضع غير المقبول سياسيا أو دستوريا أدى إلى ظهور معارضة مسلحة تجاوزت الخط السياسي في العمل و ذلك مباشرة بعد تأجيل الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث أن قرار توقيف المسار الانتخابي أدخل الجزائر في دوامة "حرب أهلية" ذهب ضحيتها أكثر من مائة ألف (100.000) جزائري، و قد تمثلت أطرافها في مختلف قوات و أعوان الأمن و الجيش الجزائري و ميليشيات* التيار الاستئصالي من جهة، و الجماعات المسلحة التابع منها للجبهة الإسلامية للإنقاذ و المعارض لها مثل أهم الفصائل الجماعة الإسلامية المسلحة.

و عليه تجدر الإشارة إلى أن قرار التحول من الأحادية إلى التعددية في الجزائر كان انفراديا و مستعجلا بمبادرة من السلطة و لم يكن موضوعا للتدارس و النقاش و التداول بين فعاليات المجتمع، فهذا التغيير كان في نظر النخبة الحاكمة المنفذ الوحيد من الأزمات التي أشرنا إليها في الفصل الثاني من الدراسة و التي

---

[1] - محمد بشير صفار، **النخبة السياسية في الجزائر**، في علي الصاوي (محررا)، **النخبة السياسية في العالم العربي**، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 11 و 12 نوفمبر 1995، ص 99.

[2] - شمسة بوشنافة و قبي آدم، **مرجع سابق**، ص 134

تعرض لها نظام الحكم و على رأسها تآكل الشرعية، و هذا ما يفسر إلى حد كبير الإنطلاقة المتعثرة للديمقراطية[1].

الفرع الثاني: الانفلات الأمني (1992-1999)

نشير هنا إلى هيئة تم استحداثها في ظل هذه الفترة، و هي"**المجلس الأعلى للدولة"**[2] الذي تم تكوينه بتاريخ 14 جانفي 1992 برئاسة "**محمد بوضياف**" أي مباشرة بعد إستقالة[3] الرئيس "**الشاذلي بن جديد**" في جانفي 1992، و قد ضم المجلس أربع (04) شخصيات بارزة و هي: "خالد نزار" وزير الدفاع، "علي كافي"، "علي هارون" و "تيجاني هدام"، و قد انتهج رئيس المجلس "**بوضياف**" جملة من الإجراءات اتجاه جبهة الإنقاذ التي حسم موقفه بشأنها و ذلك من خلال:

* ممارسة الضغط على جبهة الإنقاذ بشكل متزايد في محاولة منه لتحجيم دورها و الحد من فاعليتها و كذا إضعافها و إفشال مسارها السياسي.
* إلغاء نتائج الإنتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1990.
* الإقرار بعدم دستورية جبهة الإنقاذ نتيجة حظر الدستور لإقامة أحزاب على أساس ديني بحجة أنه تم توظيف الدين في السياسة.
* رفض الرئيس "بوضياف" إجراء أي حوار مع قوى سياسية تستخدم العنف من أجل الإستيلاء على السلطة و كان يقصد جبهة الإنقاذ[4] .

و مع هذه الإجراءات التي أقرها رئيس المجلس الأعلى للدولة "**بوضياف**" تم الدخول في مرحلة جديدة و خطيرة من مراحل المواجهة بين النظام و القوى الإسلامية، و قد اتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في الخطوات التالية:

❖ إعلان حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992[5].

---

*-تحتمي هذه الميليشيات بلافتات "الحرس البلدي" و ميليشيات "الدفاع الذاتي" و تتحرك تحت غطاء مكافحة الإرهاب، و قد أشارت بعض الصحف إلى أعمالها الإجرامية (قتل، اغتصاب و رسائل تهديد) مذكرة بأسماء بعضها: "فيالق الموت"، "المنظمة السرية للدفاع عن الجمهورية"، و "منظمة الشباب الجزائري الحر" التي ذهب ضحيتها في مدينة التنس مثلا 173 قتيلا.

[1]-حسين بوقارة، **التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز و متطلبات البيئة الداخلية**، دراسات الملتقى الوطني الأول حول: **التحول الديمقراطي في الجزائر**، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2005، ص 34

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الإعلان المؤرخ في 9 رجب 1412 الموافق ل 14 يناير 1992 المتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة**،الجريدة الرسمية،العدد 3،السنة 29،الصادرة في 10 رجب 1412 الموافق ل 15 يناير 1992،ص 80.

[3] -انظر الملحق رقم 01، النص الكامل لاستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بتاريخ 1992/01/11.

[4] -ابراهيم البيومي غانم، **الحركة الإسلامية بين المجتمع و الدولة في الجزائر**، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد الأول، السنة 1993، ص 92، نقلا عن: شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص 134

[5] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 5 شعبان 1412 الموافق ل 9 فبراير 1992 المتضمن إعلان حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، العدد 10، السنة 29، الصادرة يوم الأحد 5 شعبان 1412 الموافق لـ 9 فبراير 1992، ص 285.

❖ حل جبهة الإنقاذ و هو القرار الذي استكمل شكله القانوني في 04 مارس 1992 حيث أفقد أنصار الجبهة سندهم الحزبي (تاريخ حل الجبهة 29 افريل 1992).

❖ شن النظام لحملة مداهمة و اعتقالات واسعة لقيادة الجبهة شملت **"عبد القادر حشاني"**، **"رابح كبير"** زعيم المكتب الوطني المؤقت، **"محمد السعيد"**، مما اضطر الإسلاميين للعودة إلى العمل السري.

❖ إنشاء المراكز الأمنية في الجنوب[1] و التي تزامنت مع إقرار حالة الطوارئ في فيفري 1992 حيث بلغ عدد المعتقلين 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30.000 معتقل حسب إحصائيات جبهة الإنقاذ [2]

و عليه قامت قيادات جبهة الإنقاذ بالإقرار بشرعية استخدام العنف المسلح في مواجهة السلطة السياسية لعدم احترامها لإرادة الشعب و خياراته، و تمثل هذا العنف بداية في الاعتداء على رموز النظام من مدنيين و عسكرين و تفجير بعض المباني و المنشآت الحكومية و هياكل الدولة.

بالإضافة إلى جملة الإجراءات التي اتخذها رئيس الحكومة **"سيد أحمد غزالي"** تتمثل في:

* حظر جميع النشاطات السياسية[3] بما فيها الخطب ذات الصبغة السياسية في المساجد.
* إصدار مراسيم تمنع المصلين من الإنتشار في الشوارع المحيطة بالمساجد.
* إعلان السلطات لحالة الطوارئ في 09 فيفري 1992.
* الحكم بالإعدام في حق 14 فردا من الإسلاميين الذين اشتبه في تورطهم في الهجوم على ثكنة قمار العسكرية الحدودية.

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**قرار وزارة الداخلية المؤرخ في 6 شعبان 1412 الموافق ل 10 فبراير 1992 المتضمن إنشاء مركز أمن في رقان و في عين صالح و في ولاية ورقلة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، سنة 29، الصادرة يوم الثلاثاء 7 شعبان 1412 الموافق ل 11 فبراير 1992. ص ص 299-300

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار وزارة الداخلية المؤرخ في 26 شوال 1412 الموافق ل 29 أبريل 1992 إنشاء مراكز أمن بتسابيت و تيبرغامين و بشار** ،الجريدة الرسمية، العدد 36 ،السنة 29 ، الصادرة الأربعاء 10 ذي القعدة 1412 الموافق 13 ماي 1992، ص 1027.

[2]- علي جوني، **الجزائر: الحوار المفخخ**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 24، السنة 1992، ص 78، نقلا عن: شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص 135.

[3] - المرسوم التنفيذي رقم **93-55 و المرسوم التنفيذي رقم 93-56 المتضمنان حل مجالس شعبية ولائية و بلدية**، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، السنة 32 ، المؤرخة في 28 فبراير 1993،ص 5،و العدد 53 ،السنة 29، الصادرة بتاريخ 12 يوليو 1992، ص 1456

*يرى العديد من متتبعي الشؤون الجزائرية أن شروع الرئيس **"بوضياف"** في حملة محاسبة للمسؤولين عن الفساد هو ما عجل بإقصائه من السلطة عن طريق الإغتيال على المباشر بعنابة بتاريخ 29 جوان 1992.

و موازاة مع ما تم إقراره من إجراءات في حق جبهة الإنقاذ، قام الرئيس " **محمد بوضياف**" بقيادة حملة واسعة ضد الفساد و جعلها من أولوياته، حيث أعلن أنه يحوز ما يفوق أربعة آلاف (4000) ملف للفساد سيتم فتحها لإعادة مصداقية السلطة و استرجاع هيبة الدولة؛ بل أكثر من ذلك، فقد أقدم الرئيس "**بوضياف**" على إيداع الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في عهد الشاذلي بن جديد- الجنرال "**مصطفى بلوصيف**" - السجن العسكري بتهمة الفساد*.

و بعد حادثة اغتيال الرئيس "**بوضياف**" في 29 جوان 1992 بعنابة، تم اختيار "**علي كافي**" من بين أعضاء المجلس الأعلى للدولة خلفا للرئيس المغتال "**بوضياف**"، و قد وصل "**علي كافي**" إلى سدة الحكم في وضع تميز بعدم الإستقرار السياسي، استمرارية العنف و احتدام الصراع على السلطة و تجسد في الإطاحة بأربع حكومات خلال أربع سنوات [1]

و في ظل تلك الظروف تم إنشاء **لجنة الحوار الوطني** في عهد الرئيس "**اليامين زروال**" و ضمت كل من: "يوسف الخطيب"، "الجنرال الصنهاجي"، "الجنرال محمد تواتي"،"الجنرال الطيب دراجي"، "قاسم كبير" و "عبد القادر بن صالح"، حيث لجأ النظام إلى:

- إطلاق سراح اثنين من قادة الـــ FIS و هما:"**علي جدي**" و "**عبد القادر بوخمخم**" و هذا كتجسيد لبوادر الحوار و المصالحة.
- محاولة إقناع قيادة الـــ FIS بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي كانت مشروطة بنبذ العنف.

غير أن كل المحاولات باءت بالفشل خاصة بعدما أصدر "علي بلحاج" بيانا يدعم فيه الجماعة الإسلامية المسلحة.

-إعلان الرئيس "زروال" عن فشل الحوار الوطني.

-الإعلان عن تنظيم و إجراء انتخابات رئاسية مسبقة قبل نهاية 1995.

و عقب انتخاب "**زروال**" رئيسا للدولة و تعيين "**مقداد سيفي**" رئيسا للحكومة خلفا لـــ"**رضا مالك**" تم اتخاذ التدابير التالية:

-إغلاق المحتشدات و المراكز الأمنية و إطلاق سراح شاغليها.

- استئناف الرئيس "**زروال**" الحوار مع الشركاء السياسيين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني الثانية في 14 سبتمبر 1996.

غير أن ما ميز هذه المرحلة الحرجة هو ارتكاب اعنف المجازر و بكل وحشية خاصة في المناطق المعزولة، بالإضافة إلى اختفاء عشرات المواطنين الذين لا يزالون إلى اليوم ضمن المفقودين، و هنا تم طرح استفهام كبير حول

---

[1]- نبيهة الأصفهاني، **الجزائر بين المواجهة و المراهنة على شرعية الإنتخابات الرئاسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، جانفي 1997، ص 170 ، نقلا عن: شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص 137.

حقيقة من يقوم بالإختطاف و من يقوم بارتكاب المجازر و كانت هناك تهم متبادلة بين عناصر الجيش و قوى المعارضة[1].

و بعد هذا الوضع المتأزم تم التوصل إلى اتفاق الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) في جويلية 1997 تبعه إطلاق سراح "عباسي مدني" و "عبد القادر حشاني" و هذا ما أفضى إلى منح الرئيس **"زروال"** الغطاء السياسي للإتفاق الذي تم بين الجيش الجزائري و الجيش الإسلامي للإنقاذ بإعلانه عن انتخابات رئاسية مسبقة[2].

الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى 16 نوفمبر 1995:

تم تنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية منذ الاستقلال يوم 16 نوفمبر 1995 بعد فترة صعبة شهدتها الدولة الجزائرية في ظروف أمنية مشددة و ذلك بمشاركة الأحزاب السياسية مع حملة دعائية مكثفة أساسها الترغيب و الترهيب الإداري و الاجتماعي و الأمني[3].

حيث تقدم للترشح عدة شخصيات سياسية حرة و حزبية* و توفرت الشروط الضرورية في أربعة مترشحين و هم على التوالي:

1* **اليامين زروال**:مترشح حر مدعوم من طرف مؤسسة الجيش و بعض المنظمات الوطنية و منظمات المجتمع المدني (المنظمة الوطنية للمجاهدين،منظمة أبناء الشهداء،الاتحاد العام للعمال الجزائريين).

2* السيد **محفوظ نحناح**: ممثلا عن حركة المجتمع الإسلامي (حماس)

3* السيد **سعيد سعدي**: ممثلا عن حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية.

4* السيد **نور الدين بوكروح**: ممثلا عن حزب التجديد الجزائري.

تميزت هذه الانتخابات بما يلي:

-قيام باقي الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية: جبهة التحرير الوطني–جبهة القوى الاشتراكية–الحركة من اجل الديمقراطية، بمقاطعة هذه الانتخابات و تكتلها في مجموعة "العقد الوطني".

-الظروف الأمنية الصعبة التي جرت فيها الانتخابات إلى درجة وصفها بأنها تصويت أمني

-نسبة المشاركة مرتفعة 75 %

- أسفرت النتائج على فوز المترشح الحر **"اليامين زروال"** بنسبة 62 % من الأصوات المعبر عنها --وصف هذا التصويت بأنه تصويت أمني.

جدول رقم (02)

---

[1] - توفيق المدني، **تحول المشهد السياسي الجزائري: مقترحات للتسوية بين الشرعيتين**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 46، بتاريخ فيفري 1996، ص 63، نقلا عن: شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص 138.

[2] -رياض صيداوي، **مرجع سابق**، ص 114.

[3] فضيل دليو، **"الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1995/11/19"** من خلال مضمون جريدة الوطن EL WATAN » ، مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، الجزائر، العدد 1، 2000، ص 320

نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية، نوفمبر 1995 حسب الانتماء الحزبي[1]

الانتماء الحزبي	المترشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
مترشح حر	اليامين زروال	7.088.618	% 62
حركة المجتمع الإسلامي	محفوظ نحناح	2.971.974	% 26
حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	سعيد سعدي	1.583.482	% 08
حزب التجديد	نور الدين بوكروح	443.144	% 04
عدد الناخبين المسجلين		15.969.904	
عدد الناخبين		12.087.281	
عدد الأصوات المعبر عنها		11.619.532	
عدد الأصوات الملغاة		347.722	

الانتخابات التشريعية التعددية:

الانتخابات التشريعية التعددية الأولى 05 جوان 1997:

هذه الانتخابات أعقبت رئاسيات نوفمبر 1995 و تميزت بـ:

*إصدار قانون جديد للانتخابات من قبل مجلس انتقالي معين.

*تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمراقبة الانتخابات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية و المجتمع المدني.

* إشراك المراقبين الدوليين في العملية السياسية.

* المشاركة الحزبية القوية (39 حزبا يتنافسون على 380 مقعدا في البرلمان).

* مشاركة واسعة قدرت بـــ: 65,60 %

* نتائج الانتخابات التشريعية هي امتداد لنتائج رئاسيات نوفمبر 1995، حيث حاز حزب الرئيس "التجمع الوطني الديمقراطي" على 155 مقعدا من بين 380 مقعدا، أي بنسبة تمثيل في البرلمان تقدر بـــ: 40,79% (حزب الأغلبية)، هذا ما يعطيه صلاحية تشكيل حكومة

جدول رقم (03) نتائج الانتخابات التشريعية 05 جوان 1997 و نسبة التمثيل: [2]

الحزب السياسي أو القوة الحرة	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة عدد الأصوات المعبر عنها المتحصل عليها	عدد المقاعد المتحصل عليها	نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني
التجمع الوطني الديمقراطي	3.533.434	% 33,66	155	% 40,79
حركة مجتمع السلم	1.553.154	% 14,80	69	% 18,16
جبهة التحرير الوطني	1.497.285	% 14,26	64	% 16,84
حركة النهضة	915.446	% 08,72	34	% 08,95

* من بين المترشحين الناطقة الرسمية لحزب العمال "**لويزة حنون**" و "**رضا مالك**" رئيس التحالف الجمهوري، لكنهما لم يستطيعا تجاوز مرحلة جمع التوقيعات اللازمة للترشح و المقدرة بـــ 75.000 توقيع عبر 25 ولاية من أصل 48 ولاية على المستوى الوطني.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 72، تاريخ 26 نوفمبر 1995 (بتصرف من الباحث)

[2] -الجرائد الوطنية و الجريدة الرسمية (بتصرف من الباحث)

جبهة القوى الاشتراكية	527.848	% 05,03	19	% 05,00
التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	442.271	% 04,21	19	% 05,00
الأحرار	459.233	% 04,38	11	% 02,89
حزب العمال	194.493	% 01,85	04	% 01,05
الحزب الجمهوري التقدمي	65.371	% 00,62	03	% 00,79
الاتحاد من اجل الديمقراطية و الحريات	51.090	% 00,49	01	% 00,26
الحزب الاجتماعي الحر	36.374	% 00,35	01	% 00,26
المجموع	**9.275.999**	**% 88,37**	**380**	**% 100**

المطلب الثاني: إعادة تشكيل المجال السياسي.

بعد تشريعيات 05 جوان 1997 أعادت الشرعية للسلطة السياسية، لجأ الرئيس "زروال" إلى إصدار قراره المتعلق بانسحابه من الحياة السياسية قبل نهاية عهدته (المقررة في 15 نوفمبر 2000) و دعوته إلى تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة تكون حرة و نزيهة تضمن التداول السلمي على السلطة.

و قد تقدم للمشاركة في هذه الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية (التي جرت في 15 افريل 1999) سبعة (07) مترشحين استوفوا الشروط المحددة في المادة (59) الفقرة الثانية من قانون الانتخابات المتعلقة بضرورة جمع 75 ألف توقيع في 25 ولاية مع حد أدنى لا يقل عن 500 توقيع في كل ولاية، و المترشحون هم على التوالي:

1* **حسين آيت احمد:** ممثلا عن جبهة القوى الاشتراكية.

2* **عبد العزيز بوتفليقة:** مترشح حر.

3*يوسف الخطيب: مترشح حر.

4* **مولود حمروش:** مترشح حر.

5* **عبد الله جاب الله:** مترشح حر.

6* **مقداد سيفي:** مترشح حر.

7* **احمد طالب الإبراهيمي:** مترشح حر.

أما عن الأحزاب التي قاطعت الانتخابات نجد "حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية" و هذا راجع إلى رفض السلطة للمطالب التي تقدم بها الحزب و الممثلة في:

- مراجعة قانون الانتخابات.
- تقليص صناديق الاقتراع في المهجر.
- إلغاء الاقتراع في الثكنات العسكرية و المؤسسات الأمنية.[1]

---

[1] - ح.سليمان " **مرشحو رئاسيات 1995 خارج السباق** "، جريدة الخبر اليومية، الجزائر في 13 مارس 1999 ، ص 3

*- تنص المادة (57) البند 2 من القانون العضوي للانتخابات 1997 " شهادة تثبت المشاركة في ثورة أول نوفمبر 1954 للمولود قبل جويلية سنة 1942

كما تميزت هذه الانتخابات بإسقاط مترشحين شاركوا في الانتخابات الأولى من بينهم رئيس حركة حماس **"محفوظ نحناح "** الذي رفض ملفه لعدم تمكنه من تقديم وثيقة تثبت مشاركته في الثورة التحريرية مثلما تنص الفقرة (2) من المادة (57) من قانون الانتخابات*

الفرع الأول: ظروف وصول بوتفليقة إلى الحكم (1999-2009)

تم تنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد 15 افريل 1999، و قد تميزت بـــ:

- نسبة المشاركة مرتفعة بلغت 60,25 % عشية

-أفضت الانتخابات إلى فوز السيد: **"عبد العزيز بوتفليقة"** بنسبة 73,79 %

- تحقيق **"عبد العزيز بوتفليقة"** هذه النسبة راجع إلى أمرين هما: دعم المؤسسة العسكرية و مشروع الإجماع الوطني الذي طرحه في حملته الانتخابية و الذي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية و لم شمل الجزائريين سعيا نحو ترسيخ التعددية السياسية و الحزبية.

-ما يلفت الانتباه في هذه الانتخابات هو اتخاذ المترشحين الستة قرار انسحابهم الجماعي من سباق الرئاسيات بسبب ما أسموه بالخروقات و التجاوزات التي طالت العملية الانتخابية و المتمثلة حسبهم في عملية جمع التوقيعات، و تحيز الإدارة لمرشح السلطة.

جدول رقم (04)

نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية 15 افريل 1999 حسب الانتماء الحزبي[1]

الانتماء الحزبي	المرشح	عدد الأصوات	النسبة
التحالف الحزبي الانتخابي	عبد العزيز بوتفليقة	7.445.045	% 73,79
مترشح حر	احمد طالب الابراهمي	1.265.594	% 12,35
حركة الإصلاح	سعد عبد الله جاب الله	400.080	% 3,95
جبهة القوى الاشتراكية	حسين آيت احمد	321.179	% 3,18
مترشح حر	مولود حمروش	314.160	% 3,9
مترشح حر	مقداد سيفي	226.139	% 2,24
مترشح حر	يوسف الخطيب	121.414	% 1,22
عدد الناخبين المسجلين		17.488.759	
عدد المصوتين		10.652.623	
نسبة المشاركة		% 60,91	
الأصوات المعبر عنها		10.093.611	
الأغلبية المطلقة		5.046.807	

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، بتاريخ 21 افريل 1999 (بتصرف من الباحث).

كما أن أكبر تحدي واجهه "بوتفليقة" في ظل هذه الظروف هو الوئام المدني و الذي كان شعار حملته الانتخابية عام 1999، و تأتي سياسة الوئام المدني كتتويج للمساعي الرامية لوضع حد للأزمة الأمنية القائمة؛ فبعد التوصل إلى هدنة بين الجيش الشعبي الوطني و جيش الإنقاذ في 21 سبتمبر 1997 تفاوض الطرفان حول شروط و كيفية إحلال السلام و العودة للحياة العادية، و انتهى ذلك التفاوض إلى توقيع اتفاق في 20 أوت 1997 بين الجناح الأمني في النخبة الحاكمة ممثلا في "محمد مديان"و "اسماعيل العماري" و بين جيش الإنقاذ بقيادة أميره الوطني "مدني مزراق"[1].

الانتخابات التشريعية التعددية الثانية 2002:

تعد هذه الانتخابات التشريعية هي الثانية من نوعها بعد إقرار التعددية السياسية، غير أنها تميزت بجملة من الخصائص منها:

- عدم قدرة النظام الحزبي و فشله في توعية الناخبين بأهمية الخطاب السياسي.
- الانخفاض الملحوظ في نسبة المشاركة و مردها تأثير عوامل ثقافية و اجتماعية ذات صلة بالمستوى الثقافي للجزائريين و رصيدهم المعرفي.
- حصر حملات التعبئة الانتخابية و جعلها حبيسة القاعات و المهرجانات المغلقة دون الانفتاح على الشارع الخارجي و القيام بالعمل الجواري.
- عجز النظام بكل مكوناته عن تعبئة الناخبين للمشاركة في هذه العملية.

و قد أفرزت هذه الانتخابات النتائج التالية:

---

[1] - احتوى نص هذا العقد أو الإتفاق على ما يلي:

1* العفو الشامل لصالح كل الجماعات التي دخلت في الهدنة؛ سن قانون كإطار قانوني للهدنة؛

2* اعتبار كل أولئك الذين ماتوا أثناء سنوات العنف كضحايا المأساة الوطنية؛

3* التكفل التام و التعويض من طرف الدولة لكل الضحايا؛

4* الوقف النهائي للكراهية من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ و الجماعات التي التحقت بالهدنة؛

5* إنشاء لجنة متابعة مختلطة للاتصالات بين الجيش الوطني الشعبي و الجيش الإسلامي للإنقاذ؛

6* إنشاء لجنة فيما بين الوزارات تتألف من وزارتي العدل و الداخلية عليها أن تشرف على توسيع العفو ليشمل شخصيات من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة في أجل 18 شهرا؛

7* تجميع كل أجزاء الجيش الإسلامي للإنقاذ في نقاط محددة و تحت مراقبة الجيش الوطني الشعبي؛

8* إدماج هذه العناصر في الوحدات الخاصة في مكافحة الجماعات الإرهابية؛ و جرد كل أسلحتها و ذخيرتها؛

9* إجلاء عائلات العناصر التي دخلت في الهدنة في أماكن آمنة و بعيدة عن مناطق العمليات المضادة للإرهابيين؛

10*عتراف الجيش الإسلامي للإنقاذ بالجيش الوطني الشعبي كجيش وحيد في الجزائر و كسليل جيش التحرير الوطني ؛

11* التوقف النهائي عن كل عمل مسلح و التعهد بعدم دعم مباشر أو غير مباشر لأي جناح أو مجموعة إرهابية عبر الوطن؛

12* عودة الجبة الإسلامية للإنقاذ المحلة إلى الساحة السياسية تحت اسم جديد و بقيادة جديدة لا علاقة لها بالقيادة القديمة و على هذا الحزب أن يمتثل إلى أحكام دستور 1996 و القانون العضوي للأحزاب السياسية و أن يعترف بالطابع الجمهوري للدولة و التعددية الحزبية و المبادئ الديمقراطية.

- ❖ حزب جبهة التحرير الوطني: 199 مقعدا من أصل 389 مقعدا (فوز ساحق)
- ❖ حزب التجمع الوطني الديمقراطي: 64 مقعدا (تراجع مقارنة بالانتخابات التشريعية لسنة 1997).
- ❖ حركة مجتمع السلم و حركة النهضة: 82 مقعدا في تشريعيات 2002 (تراجع ملحوظ للتيار الإسلامي مقارنة بتشريعيات 1997 أين حصد 103 مقعدا)، و ربما يمكن إرجاع سبب هذا التراجع في تحصيل المقاعد النيابية إلى الاحتفاظ بالخطاب الديني أو الخطاب المسجدي و عدم تطوير الخطاب السياسي الإسلامي، فضلا عن دخول عامل المصلحة الذاتية في العمل السياسي للنواب و الأحزاب.[1]
- ❖ حركة الإصلاح الوطني: 43 مقعدا في المرتبة الثالثة بعد كل من جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي أي أخذ 11 % من مقاعد البرلمان.
- ❖ دور الحملات الإعلامية الوطنية و الدولية في توجيه الرأي العام.
- ❖ التيار العلماني (الديمقراطي، الجمهوري) غاب عن التمثيل البرلماني في حين بقي التيار الوطني يحتل المرتبة الأولى في ذلك

الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة 08 افريل 2004:

نظرا لاستقرار الوضع السياسي وتحسن الظروف الأمنية ظهر نوع من الحراك السياسي في هذا الموعد الانتخابي، حيث أهل المجلس الدستوري 06 مترشحين من بين 45 ملفا و المترشحون هم:

1***عبد العزيز بوتفليقة**: مرشح حر

2***علي بن فليس**: مرشح جبهة التحرير الوطني

3***عبد الله جاب الله:** مرشح حركة الإصلاح

4***لويزة حنون**: مرشحة حزب العمال

5***سعيد سعدي:** مرشح التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية

6* **علي فوزي رباعين**: مرشح عهد 54

و قد تميز هذا الموعد الانتخابي عن سابقيه بوضع آلية قانونية جديدة و ضمانات سياسية لتعزيز صحة و مصداقية و نزاهة الانتخابات، من خلال:

*صدور قانون جديد معدل للقانون العضوي للانتخابات في خريف 2003 تضمن تعديلات تمس العملية الانتخابية في نزاهتها و شفافيتها.

* إصدار رئاسة الجمهورية قبيل إجراء الانتخابات لتعليمة تتعلق بضرورة احترام التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي و المتمثلة في:

---

[1] - محمد لعقاب، **"الإسلاميون الجزائريون: لم يربحوا المعركة و لم يخسروا الحرب"**، جريدة الشروق، الجزائر، العدد 484، بتاريخ 06 جوان 2002، ص ص 12-13

- أن لكل مترشح أو حزب سياسي مشارك في الانتخابات له الحق في طلب نسخة من القائمة الانتخابية البلدية و استلامها.
- ضرورة تسليم محاضر فرز إحصاء الأصوات إلى ممثلي المترشحين.
- العمل على احترام حرية اختيار الناخبين و العدل في التعامل مع كافة المترشحين.
- حياد المؤسسة العسكرية و إلغاء التصويت في الثكنات[1]

من نتائج رئاسيات 08 افريل 2004 نرتبها حسب نسبة الأصوات:
- بلغت نسبة المشاركة 57,78 % (تصويت 10 ملايين و 455389 ناخبا من أصل 18 مليون و 94555 ناخبا).
-رئاسيات افريل 2004 هي الأكثر مصداقية و نزاهة، و هذا راجع إلى جملة الآليات و التعديلات التي أقرتها التعددية بما يتماشى و مبادئ الديمقراطية.

و يكون ترتيب المترشحين بحسب نسبة الأصوات المتحصل عليها:
1* السيد: **عبد العزيز بوتفليقة** : مترشح حر فاز بعهدة رئاسية ثانية بنسبة 83,49%
2* السيد: علي بن فليس: عن جبهة التحرير الوطني بنسبة 93, 7 %
3* السيد: عبد الله جاب الله: حركة الإصلاح بنسبة 4,84 %
4* السيد: سعيد سعدي: التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية بنسبة 1,93 %
5* السيدة: لويزة حنون: حزب العمال بنسبة 1,16 %.
6* السيد: علي فوزي رباعين:حزب عهد 54 بنسبة 0,64 %

اعتبرت هذه الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة الأكثر نزاهة و مصداقية منذ تبني الانتخابات الأحادية و التعددية في الجزائر و أنها تتماشى و المعايير الديمقراطية.

جدول رقم (05)
نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة 08 افريل2004[2]

الانتماء الحزبي	المرشح	عدد الأصوات	النسبة
التحالف الحزبي الانتخابي	عبد العزيز بوتفليقة	8.489.487	% 83,49
جبهة التحرير الوطني	علي بن فليس	806.458	% 07,93
حركة الإصلاح	سعد عبد الله جاب الله	492.015	% 04,84
التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	سعيد سعدي	196.434	% 01,93
حزب العمال	لويـــزة حنون	118.367	% 01,16
حزب عهد 54	علي فوزي رباعين	65.073	% 00,64

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رئاسة الجمهورية – تعليمة حول الانتخابات الرئاسية صادرة بتاريخ 7 فيفري 2004**، الجزائر، افريل 2004، ص ص 3-4

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 20 افريل 2004 (بتصرف من الباحث)

عدد الناخبين المسجلين	18.094.555
عدد المصوتين	10.496.083
عدد الأوراق الملغاة	238.249
الأصوات المعبر عنها	10.167.834
نسبة المشاركة	% 58

الانتخابات التشريعية التعددية الرابعة 17 ماي 2007:

أما تشريعيات 17 ماي 2007 فقد عرفت ظواهر سياسية نجملها في:

* ارتفاع نسبة مشاركة الأحزاب السياسية حيث شارك في هذه الانتخابات أربعة و عشرون (24) حزبا سياسيا بما فيها تلك الأحزاب المتعودة على مقاطعة الموعد الانتخابي في كل مناسبة (كالحركة الديمقراطية و الاجتماعية (الحزب الشيوعي سابقا) و الحزب الاشتراكي للعمال.
* عزوف عدد كبير من المواطنين عن المشاركة الانتخابية.
* عدم تمكن الأحزاب من استقطاب الناخبين و حثهم على المشاركة الانتخابية و إقناعهم بالبرامج الانتخابية، و هذا راجع إلى غياب الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب.
* نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت 35,65 % بمعنى أن 6.687.838 مواطن صوتوا من مجموع 18.760.400 ناخب.
* تم إلغاء 961.751 ورقة انتخابية أثناء عملية الفرز.
* عدد الأصوات المعبر عنها بلغ 5 ملايين و 726 ألف و 87 صوت (5.726.087) أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06)

نتائج الأحزاب السياسية و المرشحين المستقلين في تشريعيات 17 ماي 2007: [1]

الحزب السياسي	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	1.315.686	% 22,98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	591.310	% 10,33	61
حركة مجتمع السلم	552.104	% 09,64	52
المرشحون المستقلون	562.986	% 09,83	33
حزب العمال	291.312	% 05,09	26
التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	192.490	% 03,36	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	239.563	% 04,18	13
الحركة الوطنية من اجل الطبيعة و النمو	114.767	% 02,00	07
حركة النهضة	194.067	% 03,39	05
التحالف الوطني الجمهوري	126.444	% 02,21	04
حركة الوفاق الوطني	122.501	% 02,14	04
حزب التجديد الجزائري	103.328	% 01,80	04
حركة الإصلاح الوطني	144.880	% 02,53	03

[1] - الجرائد الوطنية و الجريدة الرسمية (بتصرف من الباحث)

حركة الانفتاح	143.936	% 02,51	03
الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	112.321	% 01,96	03
حزب عهد 54	129.300	% 02,26	02
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	119.353	% 02,28	02
الحركة الوطنية للأمل	99.179	% 01,73	02
التجمع الوطني الجمهوري	84.348	% 01,47	02
التجمع الجزائري	100.079	% 01,75	01
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78.865	% 01,38	01
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51.219	% 00,89	01
الحزب الجمهوري التقدمي	81.046	% 01,42	00
حزب العمال الاشتراكي	42.735	% 00,75	00
المجموع	**5.726.087**	/	389
عدد الناخبين المسجلين		18.760.400	
عدد المصوتين		6.687.838	
نسبة المشاركة		% 35,65	
عدد الأوراق الملغية		961.751	
عدد الأصوات المعبر عنها		**5.726.087**	

الفرع الثاني: المبادرة بالإصلاحات السياسية (2009-2012)

في هذه المرحلة و قبل تحليل الأوضاع الداخلية للشأن الجزائري نشير إلى أن هناك جماة من الأوضاع الدولية و الإقليمية ميزت الساحة السياسية و ألقت بظلالها على الوضع في الجزائر خاصة و أن الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 تزامنت مع ما أطلق عليه موجة "الربيع العربي" و التي تجلت في سقوط حكم **"زين العابدين بن علي"** في تونس و **"حسني مبارك"** في مصر و **"معمر القذافي"** في ليبيا بعد التدخل العسكري للناتو؛ هذه الأوضاع الإقليمية دفعت الرئيس **"عبد العزيز بوتفليقة"** إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية و عدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للإنتخابات التشريعية في إطار سياسي و قانوني جديد؛ و هذا الحوار الوطني -الذي جاء بمبادرة من الرئيس- تحت السيطرة الكاملة للنخبة السياسية الحالية و في غياب ممثلين عن المجتمع المدني- أفضى إلى إجراء عدد من التعديلات القانونية، من خلال[1]:

* إقرار نواب الشعب السابقون قبل انتهاء عهدتهم القانونية قانون انتخابات جديد
* قيام وزارة الداخلية بفتح الباب لاعتماد ما لا يقل عن 22 حزبا جديدا قبل أقل من شهرين عن موعد الانتخابات التشريعية؛ هنا نلحظ أن النظام لم يسمح بتأسيس أي حزب سياسي جديد منذ سنة 1999 و فتح الباب لتأسيس أحزاب جديدة بطريقة مفاجئة كنتيجة للربيع العربي حتى يعطي الانطباع أن النخبة السياسية تتبنى أجندة للإصلاح السياسي و أن الانتخابات التشريعية القادمة سوف تنظم في جو سياسي

[1] - تقرير المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات: **الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي 2012**، وحدة تحليل السياسات، بتاريخ 31 ماي 2012، ص 2.
*ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابا بمدينة سطيف بتاريخ 2012/05/08 بمناسبة ذكرى مجازر 08 ماي 1945، حيث دعا الشعب الجزائري إلى التصويت بقوة في تشريعيات 10 ماي 2012 و قال عبارة "إنتمائي الحزبي معروف و لا غبار عليه".

جديد يتميز بالمنافسة الشفافة و النزيهة و دخلت هذه الأحزاب الجديدة الانتخابات التشريعية و لم يكن بإمكانها أن تكون جاهزة لخوضها خلال هذه الفترة القصيرة لأنها تفتقر إلى القاعدة الشعبية و إلى الهيكل الحزبي في الميدان

و في إطار الحديث عن الإصلاحات السياسية المعتمدة في هذه المرحلة فإنها (أي الإصلاحات) جاءت تجسيدا لمحتوى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية "بوتفليقة" في شهر افريل 2012 *، و من ثمة لا بد من إبراز السياق العام الذي جاءت فيه المبادرة بالإصلاحات من خلال:

- أن تلك الإصلاحات لم تأت فقط بفعل الحراك الشعبي الجاري في العالم العربي بل كانت متوقعة منذ مدة طويلة نتيجة حالة الانسداد السياسي السائد في البلاد منذ التسعينيات و لا سيما منذ الانتخابات الرئاسية لسنة 2009، خاصة و أن الجزائر تعاني إحباطا نتيجة فشل المبادرة الديمقراطية التي بدأت في أواخر 1988، و عليه فإن هذه الإصلاحات لم تأت نتيجة "ثورة" شعبية أو على يد سلطات مؤقتة برزت بعد إسقاط النظام الحاكم كما كان الحال في عدد من البلدان العربية الأخرى، و إنما جاءت بفعل مبادرة من النخبة السياسية الحاكمة.

- أن المبادرة بالإصلاحات لم تتم عن طريق نقاش وطني واسع أو من منطلق التفاوض مع القوى السياسية و الاجتماعية في البلاد، و إنما تم الإكتفاء بمجرد "مشاورات" أسندت إلى لجنة تم تعيينها من طرف النخبة السياسية الحاكمة، كما انحصر دور هذه اللجنة فقط في الاستماع إلى المدعوين و إيصال آرائهم و مواقفهم إلى رئيس الجمهورية الذي يعود إليه أمر البت فيها، غير أن تلك المشاورات توجت بقوانين عضوية تخص مجالات أساسية خصت الأحزاب، الانتخابات، الإعلام، الجمعيات، ترقية حضور المرأة في مؤسسات الدولة؛ فمن السمات الرئيسية المميزة لهذه الإصلاحات نجد[1]:

*السمة الأولى: طابع المنحة: إذ لم تأت الإصلاحات المقررة ثمرة نقاش واسع ما عدا تلك "المشاورات" التي سبق ذكرها، كما أنه لم يكن هناك نقاش حر على مستوى وسائل الإعلام الثقيلة.

*السمة الثانية: خلوها من عنصر الثقة بالنظر إلى تجربة التزوير في الانتخابات، فالسلطات الجزائرية تؤكد أن انتخابات 10 ماي 2012 ستكون أحسن الانتخابات التي عرفتها البلاد إلى اليوم، معنى ذلك أن سابقتها كانت مزورة، لكن ذلك يبقى مجرد وعد مثل الوعود السابقة التي لم يتم الوفاء بها، فعلى النخبة السياسية

---

[1] - محمد هناد، **الإصلاحات السياسية المعتمدة في الجزائر،**" المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، بتاريخ 2012/01/22، على الموقع الالكتروني:

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=98 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2013/12/25.

الاعتراف بشكل صريح بعدم صحة الانتخابات السابقة أولا ثم الوعد بصحة الانتخابات المقبلة، كما أن عدم الثقة يتجلى في قيام نواب المجلس الشعبي الوطني بحذف المادة 93 في مشروع قانون الانتخابات التي تنص على وجوب استقالة الوزراء الراغبين في الترشح للانتخابات ثلاثة أشهر قبل إجرائها؛ إضافة إلى تضخيم القوائم الانتخابية إضافة ما لا يقل عن أربعة ملايين ناخب جديد إلى القائمة.

و لتدعيم عنصر الثقة بين القمة و القاعدة كان بمقدور النخبة السياسية أن تقوم بمبادرات تتمثل في:

1* حل البرلمان بسبب فقدانه للمصداقية و الفاعلية.

2* تغيير الطاقم الحكومي بطاقم آخر ليس له رهانات انتخابية (في الانتخابات التشريعية 10 ماي).

3* حل ما يسمى بـــ "التحالف الرئاسي" باعتباره كيانا مصطنعا يهيمن على الحياة السياسية الوطنية من دون وجه حق و يقوم على منطق التحصيص (تقاسم الحصص).

*السمة الثالثة: الطابع الأمني، حيث أن مهمة الإصلاحات تم إسنادها إلى وزارة الداخلية، فالهاجس الأمني في هذه الإصلاحات هو الذي جعل وزير الداخلية هو المشرف عليها و كأن نظام الحكم الحالي خائف على مصيره.

*السمة الرابعة: تغيير الإجراءات حيث تم إقرار القوانين العضوية المذكورة قبل صدور تعديل الدستور الذي هو مصدر هذه القوانين، و المعروف عن القوانين العضوية (مصدرها رئيس الجمهورية و تتعلق بأهم المجالات من بينها الأحزاب، الإعلام، الإنتخابات، القضاء) أنها تأتي لتكمل الدستور في مجالات محددة.

في حين يرى الدكتور "عبد العالي عبد القادر" أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية أن تشريعيات 10 ماي ستؤسس لمرحلة جديدة في تقاليد الممارسة السياسية أبرزها ظاهرة رفض التحالف قبل الانتخابات مقابل التجاوب مع الفكرة بعد إعلان النتائج لكن على أساس البرامج مؤكدا أن البرلمان المنبثق عن تشريعيات 10 ماي سيعطي الوظيفة البرلمانية حقها و لن يكتفي بمهمة التشريع فقط ليضطلع بمهام المتابعة و مراقبة عمل الحكومة؛ أما عن الإصلاحات التي أعلنها الرئيس "بوتفليقة" فيرى أنها تأخذ مسارا إيجابيا و ستكون نتائجها جلية مع إجراء التشريعيات في كنف النزاهة و الشفافية[1]؛ من أبرز هذه الإصلاحات مايلي:

1-إصلاح القانون الإنتخابي.

2-فتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة.

3-إنهاء احتكار الإعلام المرئيّ و المسموع.

[1] - عبد العالي عبد القادر، **الإصلاحات و المشهد السياسي في ظل تشريعيات 10 ماي 2012**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، جريدة الشعب، بتاريخ 04 أفريل 2012، ص 3

4-زيادة عدد المقاعد البرلمانية[1] و ذلك برفع عدد أعضاء الغرفة السّفلى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) من 389 إلى 462 نائب.
5-تعزيز التمثيل السياسي للمرأة و فرض "الكوتا" النسائيّة داخل البرلمان.

جدول رقم (07) نتائج الأحزاب السياسية في تشريعيات 10 ماي 2012:[2]

الحزب السياسي	عدد الأصوات	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	1.324.363	221
التجمع الوطني الديمقراطي	524.057	70
تكتل الجزائر الخضراء	475.049	47
جبهة القوى الاشتراكية	188.275	21
الأحرار	671.190	19
حزب العمال	283.585	17
الجبهة الوطنية الجزائرية	198.544	09
جبهة العدالة و التنمية	232.676	07
الحركة الشعبية الجزائرية	165.600	06
حزب الفجر الجديد	132.492	05
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	114.372	04
جبهة التغيير	173.981	04
حزب عهد 54	120.201	03
التحالف الوطني الجمهوري	109.331	03
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	140.223	03
اتحاد القوى الديمقراطية و الاجتماعية	114.481	03
التجمع الجزائري	117.549	02
التجمع الوطني الجمهوري	114.651	02
الحركة الوطنية للأمل	119.253	02
جبهة المستقبل	174.708	02
حزب الكرامة	129.427	02
حركة المواطنين الأحرار	115.631	02
حزب الشباب	102.663	02
حزب النور الجزائري	48.943	02
حزب التجديد الجزائري	111.218	01
الجبهة الوطنية الديمقراطية	101.643	01
الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	107.833	01
حركة الانفتاح	116.384	01
المجموع	**6.328.713**	**462**

المبحث الثاني:
الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر

في هذا المبحث نسلط الضوء على تحليل الأبعاد المختلفة للدور السياسي الذي مارسته المؤسسة العسكرية في الجزائر، خاصة في الفترة التي أعقبت إقرار

[1]- البرلمان يصادق على زيادة عدد المقاعد، جريدة الخبر، في 2012/03/16.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الإعلان الدستوري رقم 1 /ا.م.د/ 12 المؤرخ في 15 ماي 2012 يتضمن نتائج إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 32، السنة 49، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2012، ص ص 6-7 (بتصرف من الباحث).

التعددية السياسية، و أن دور الجيش في الحياة السياسية أصبح مقترنا إلى حد بعيد بعملية وقف المسار الانتخابي و ما كان لها من تأثيرات وانعكاسات على مسار التحول الديمقراطي، و ذلك ما قمنا بتبيانه في الفصل الثاني خاصة و أن مؤسسة الجيش هي أحد أهم عناصر النظام السياسي الجزائري، بل هي العمود الفقري للنظام و المحور الرئيس في الحكم و عليه نتناول هذا المبحث في مطلبين اثنين:

المطلب الأول: أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية على مسار التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

تميز مسار الإصلاحات السياسية في التوجه نحو التعددية الحزبية و الانفتاح على اقتصاد السوق و التي اقرها دستور 23 فيفري 1989 بدعم المؤسسة العسكرية لخيار التحول الديمقراطي من جهة، و التأكيد على التزام مؤسسة الجيش الحياد إزاء العمل السياسي، غير أن ممارسة ذلك الحياد لم تكن حقيقية بحيث عادت مؤسسة الجيش لتمارس التدخل في الشأن السياسي بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 و تلعب دور الوصي في صنع القرار السياسي، وهو الوضع الذي استمر إلى غاية أفريل 2004 ولكن بصور مختلفة يمكن حصرها في شكلين بارزين:

1-استعمال حق الإعتراض أو النقض (veto): و يتجلى هذا الشكل حين يسود النظام حالة من عدم الاستقرار السياسي، بما يستدعي تدخل الجيش في الحياة السياسية فيمارس هذا الأخير دور الحماية و المحافظة للنظام القائم، و يحدث ذلك عندما يتسع نطاق المشاركة السياسية في المجتمع في مقابل الافتقار إلى المؤسسات التي تكفل مهمة استيعاب الكم الهائل من الجماهير الراغبة في الإنخراط في العمل السياسي، و عليه فتدخل الجيش بهذه الصفة يكون في حالتين:

أ- الحالة الأولى هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية.

ب-الحالة الثانية محاولة النخبة الحاكمة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية أو إتباعها (أي النخبة) لسياسات راديكالية[1]

كما يبرز هذا النمط من التدخل أيضا حين حدوث فوضى وأزمة خطيرة تهدد البلاد -حسب رؤية المؤسسة العسكرية- فيدفعها هذا الوضع إلى التدخل لفرض النظام و إعادة الاستقرار و وتهيئة الظروف لإقامة حكومة شرعية، لكن هذا الوضع إما أن يعيد الحياة المدنية الشرعية في تسيير نظام الحكم و عودة التزام

[1]-نور الدين زمام،**القوى السياسية و التنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**،الجزائر،دار الكتاب العربي،2003،ص 279

الجيش إلى الثكنات و إلى مهمته التي أوجد من أجلها، و إما أن يستمر الجيش في الإحتفاظ بالسلطة، و ممارسته صفة "الحاكم"[1].

غير أن هذا الشكل من أشكال التدخل يبرز بوضوح كبير في تدخل قيادة المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و اعتراضها على نتائج الانتخابات التي جرت في توقيفه للمسار الإنتخابي في جانفي 1992، مبررة ذلك بأن احتمال حصول حزب سياسي معين (في إشارة إلى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ) على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في أول انتخابات تشريعية تعددية يعد تهديدا للطابع الجمهوري للدولة والتجربة الديمقراطية الحديثة، و انحرافا لمسار عملية التحول الديمقراطي عن إتجاهها الصحيح.

و عليه فإن هذا الشكل من أشكال تدخل مؤسسة الجيش في الحياة السياسية يعتبر نمطا انتقاليا ينتهي بعودة الجيش إلى الثكنات و استئناف الحياة المدنية في ظل الشرعية.

2-اختيار أو تزكية القيادات السياسية: و ينطبق هذا النمط من أنماط التدخل بشكل كلي على حالة الجزائر من خلال التأثير المباشر للنخبة العسكرية على تطورات مسار الأحداث و اضطلاعها بممارسة دور الوصاية باستمرار مما يجعلها تنفرد باختيار القيادات السياسية للبلاد و تزكيتهم، وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز "مرشح الجيش" المتمثل في شخص وزير الدفاع ورئيس الدولة بأول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 **"اليامين زروال"** بدعم وتأييد واضح من الجيش، فهذه الانتخابات حسب "نور الدين زمام" منحت النخبة العسكرية لأول مرة شرعية تمكنهم من قيادة وتسيير المجتمع، أما "نور الدين بوكروح" أحد المرشحين لتلك الانتخابات فيعتقد أن السلطة قد قامت من خلال هذا الاقتراع بحل مشكل يستحيل حله وهو "تغطية الذهنية الانكشارية بالثوب الديمقراطي، فالكل كان يعرف بأن الجيش جمهوري، لكن الآن لا يمكن جهل أو نفي أن الجمهورية أصبحت جد عسكرية"[2]

في حين أن اعتلاء أول شخصية مدنية سدة الحكم في الجزائر ممثلة في الرئيس **"عبد العزيز بوتفليقة"** بعد انتخابات أفريل 1999، إنما شكل ديمومة و استمرارية تدخل المؤسسة العسكرية و وصايتها على الشأن السياسي، خاصة و أن فوز **"بوتفليقة"** بالحكم راجع أساسا إلى الدعم المطلق و التأييد الكامل للمؤسسة العسكرية، حيث تمكن "بوتفليقة" من اتخاذ جملة من الإجراءات منها:

* انتزاع المبادرة السياسية من خصومه بقانون الوئام المدني و استفتاء 16 سبتمبر 1999.

---

[1] - مسلم بابا عربي، **المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد 35، خريف 2007، ص 21.

[2] نور الدين بوكروح، **الجزائر بين السيء و الأسوأ: بحث في الأزمة الجزائرية**، الجزائر، دار القصبة، 2000،ص 88.

*وضع و صياغة ميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية و الذي تم قبوله من الشعب الجزائري بعد عرضه للإستفتاء[1] .
* تعديل الدستور مرتين وأهم التعديلات الإعتراف باللغة الأمازيغية و جعلها لغة رسمية، و تعديل المادة (74) المحددة للعهد الرئاسية[2] (بمعنى فتح العهدات الرئاسية).
* كسب بعض أحزاب التيار البربري و العلماني لصفه و لكن صورته العمومية تشهد الآن بعض التآكل نتيجة جمود الساحة السياسية و قلة تفعيل العمل على الجبهة الاقتصادية و الاجتماعية.[3]
تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي الجزائري يرجع إلى عدة أسباب لعل أهمها:[4]

- ضعف البنى و المؤسسات المدنية نظرا لحداثة التجربة السياسية و ضعف الثقافة السياسية.
- ضعف التماسك الاجتماعي و انهيار اللحمة الاجتماعية.
- انتشار الفساد مما يخلق حالة من السخط العام يستغلها العسكريون للتدخل في السياسة.
- الأزمات الإقتصادية الحادة و ما ينتج عنها من اضطرابات اجتماعية تدفع الجيش للتدخل بحجة حماية النظام.
- الهزائم العسكرية و مشاكل الحدود، حيث يتهم الجيش القيادة السياسية بالتسبب فيها كما حدث مع هزيمة حرب فلسطين 1948 التي كانت سببا مباشرا لحركة الضباط الأحرار في مصر في جويلية 1952.
- الإحساس بالتفوق الناتج عن القوة و القدرة القتالية المفرطة للجيش مما يجعله المؤهل الوحيد لحسم الصراعات السياسية.
- المحافظة على النظام السياسي عبر احتكار السلطة و قمع الدوران النخبوي.
- النشأة السياسية للجيش بأن يكون سليل حركة تحرر وطني تمنحه شرعية التدخل في الممارسة السياسية.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الإعلان الدستوري رقم 1 /ا.م.د/ 05 المؤرخ في 1 أكتوبر 2005 المتعلق بنتائج إستفتاء 29 سبتمبر 2005 حول الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 67، السنة 42، الصادرة يوم الأربعاء 2 رمضان 1426 الموافق ل 5 أكتوبر 2005، ص 3

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم **02-03** المؤرخ في 10 أفريل 2002 ، الجريدة الرسمية رقم 25 ، المؤرخة في 14 أبريل 2002 ، والقانون رقم **19-08** المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، الجريدة الرسمية رقم 63، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

[3] - إسماعيل قيرة و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، جانفي 2002، ص 126

[4] محمد دخوش، **في الجزائر هل يمكن إخضاع المؤسسة العسكرية – الأمنية للسلطة المدنية؟**، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، مقال منشور في جريدة الخبر، بتاريخ 2013/09/16، ص 23

إذن فتدخل الجيش في الحياة السياسية خلال عقد التسعينات وإن اختلفت أشكاله وأنماطه، يبقى معطى أساسي وعامل مؤثر في عملية التحول، من خلال انعكاساته ونتائجه المختلفة على الواقع السياسي ومسار التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية على مسار التحول

إن الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على النخبة السياسية من خلال التدخل بتوقيف المسار الانتخابي تارة وبتزكية ودعم القيادات السياسية (المرشحين) تارة أخرى كان لها تأثيرها المباشر و الجلي على مسار التحول الديمقراطي وعلى بنية النظام السياسي من خلال:

1***غياب التداول على الحكم**: حيث أن الجزائر لم تشهد خلال العقد الماضي تداولا حقيقيا بقدر ما شهدت تعاقب المسؤولين والرؤساء في إطار استمرارية الوضع القائم، دون المساس بجوهر السلطة الحاكمة التي ظلت واحدة طيلة عقد من الزمن ولم يطرأ عليها تغيير فعلي، وفي هذا الشأن يشير الباحث "إسماعيل قيرة" إلى أن الوضع في الجزائر تنطبق عليه إلى حد ما نظرية "الطوق العازل" أو ما هو شائع باسم "القوابس والقواطع الكهربائية"حيث أن الممسك بزمام السلطة السياسية (المؤسسة العسكرية) لا يظهر إلى العلن بصفة مباشرة، و إنما تقوم السلطة الحقيقية بتفويض أمر الممارسة المباشرة إلى واجهة مدنية هي أشبه بالطوق العازل الذي يحمي المركز، ويتشكل هذا الطوق من رئيس الدولة "كقاطع كهربائي" (Disjoncteur) ورئيس الحكومة والوزراء كقوابس (fusibles) هذه القوابس يمكن التضحية بها دائما حفاظا على سلامة الجهاز الحاكم، وفي الحالات الخطيرة يمكن التضحية أيضا بالقاطع الكهربائي الرئيسي (رئيس الدولة) المهم هو بقاء مركز النظام سليما[1]

كما قدم "رياض الصيداوي" في دراسته جدولا للمقارنة بين تغير و ثبات كل من القيادة العسكرية والقيادة السياسية في الجزائر خلال عقد التسعينات، و توصل من خلالها إلى أنه من سنة 1992 إلى سنة 1999 شهدت الجزائر تعاقب 5 رؤساء دولة و6 رؤساء حكومات على سدة الحكم مقابل عدم إحداث أي تغييرات جوهرية على مؤسسة الجيش عدا تغيير واحد في قيادة القوات البرية وقيادة الدرك الوطني، و هو ما يبين ثبات العسكريين و تغير المدنيين[2]

جدول رقم (08) تغير المدنيين و ثبات العسكريين خاصة خلال الفترة 1993-1999

رئيس الدولة	رئيس الحكومة	قائد الأركان	قائد القوات البرية	مسؤول جهاز المخابرات	قائد الدرك الوطني
الشاذلي بن جديد	سيد احمد غزالي	محمد العماري	محمد التواتي	محمد مدين	عباس غزيل
محمد بوضياف	رضا مالك	-	-	-	-

[1] - إسماعيل قيرة و آخرون، **مرجع سابق**، ص 126

[2] - رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، ص 62

علي كافي	بلعيد عبد السلام	-	-	-	-
اليامين زروال	مقداد سيفي	-	-	-	الطيب الدراجي
-	أحمد أويحي	-	أحمد قايد صالح	-	-
عبد العزيز بوتفليقة	اسماعيل حمداني	-	-	-	-

.

و عليه فالتداول الفعلي على السلطة لا يتم عن طريق الاختيار و التزكية الفوقية، و إنما يتم من خلال إجراء انتخابات تنافسية في إطار من الشفافية والنزاهة و التعبير الحقيقي عن إرادة الناخبين، وهو ما لم يتحقق في الجزائر طيلة العقد الماضي، بدليل أن جميع الشخصيات التي تداولت على هرم السلطة كانت من أبناء النظام (مؤسسة الجيش)، باستثناء شخصية "محمد بوضياف" الذي و إن كان يعتبر رمزا تاريخيا، إلا أنه عاش حياة المعارضة من الاستقلال إلى غاية توليه منصب الرئاسة بتعيين من القيادة العسكرية[1].

2***ضعف المشاركة السياسية**: كما أشرنا سابقا إلى أن الانتخابات باعتبارها مؤشرا قويا على تحقيق التحول الديمقراطي عرفت تراجعا واضحا في نسب المشاركة الشعبية، فهي لا تعبر عن حجم المشاركة الحقيقية خاصة و أنها شهدت تراجعا كبيرا عقب وقف المسار الانتخابي و أن نسب المشاركة مبالغ فيها و مضخمة بصفة جلية؛ ففي انتخابات ديمسبر 1991 التي شهدت تجنيدا واسعا لكل التشكيلات السياسية وإقبالا واسعا للمواطنين بلغت نسبة المشاركة فيها 58.55%، في حين أن انتخابات نوفمبر 1995 التي قاطعتها الأحزاب الرئيسية و جرت في ظروف أمنية هي الأسوأ في تاريخ الجزائر المستقلة، تصل إلى حدود 75% [2]

و عليه فظاهرة ضعف المشاركة السياسية و تراجع الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية ترجع إلى عدم إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيرا عن إرادتهم و حرية اختيارهم لقيادتهم.

3* **ضعف السلطة السياسية**: حيث أن السلطة السياسية (ممثلة في سلطة رئيس الدولة) الناتجة عن انتخابات خاضعة لمنطق التزكية و الاختيار المسبق لا يمكنها، إلا أن تكون رهينة في يد القوى أو الأطراف التي زكتها، وبالتالي فهي ضعيفة ومحدودة الصلاحيات وغير قادرة على القيام بتغييرات هامة أو نقلة حقيقية في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة.

4* **استمرار المرحلة الانتقالية**: حيث أن تدخل المؤسسة العسكرية في المسار الانتخابي ساهم بشكل أساسي في إطالة عمر المرحلة الانتقالية، و ذلك من خلال التأثير في مسار اختيار القيادة السياسية و وصف النظام السياسي بأنه عسكري،

---

[1] - مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] - رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، د.د.ن، 2000، ص 52.

غير أن هناك من الباحثين من يرى بأنه من المبالغة وصف النظام السياسي الجزائري بالنظام العسكري، و ذلك بحصر عناصر النظام السياسي العسكري في خمسة:- وجود الجيش على كل مستويات القيادة.

-التبعية المطلقة للسلطة السياسية للجيش.

-سيطرة الأيديولوجية العسكرية على الدولة.

-تدخل وسيطرة الجيش في تسيير شؤون الدولة ومراقبة الساحة السياسية.

- استقلالية الجيش نهائيا في تسيير شؤونه الداخلية.

و بإسقاط هذه العناصر على النظام الجزائري يتحقق شرطان اثنان فقط هما: استقلالية المؤسسة العسكرية والرقابة على الساحة السياسية، و عليه فمن المبالغة وصف النظام الجزائري بالنظام العسكري[1]

في حين يميل الباحث "خميس والي حزام" إلى تصنيف النظام السياسي الجزائري إلى غاية سنة 2000 في خانة النظام العسكري-البيروقراطي، فالرئيس في هذه الحالة مسير و يخضع لمصالح أساسية لجماعة (جماعة الجيش) مكنته من تقلد السلطة، كما أن الجيش في النهاية هو المسيطر والحاكم النهائي، على الرغم من بعض الفترات التي مر بها النظام، التي سمح فيها لبعض القوى أن تشارك ولو جزئيا في السلطة،"و هذا ما يفسر في الوقت نفسه أن ظاهرة القوة التي يعكسها دور الجيش في الحياة السياسية والاجتماعية هي الصفة الملازمة لطبيعة النظام السياسي الجزائري"[2].

ما يمكن أن نخلص إليه هو أن دور الجيش في اختيار القيادات السياسية يعد مؤشرا هاما على درجة التأثير الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ويعكس حجم ثقل هذه المؤسسة في النظام السياسي، إلا انه ليس بالضرورة وصف الحالة الجزائرية على أنها حالة تسيطر فيها المؤسسة العسكرية وتهيمن على الحياة السياسية بصفة مطلقة إلى الحد الذي يصبح فيه النظام السياسي نظاما عسكريا، و من جهة أخرى فإن وجود دور سياسي للجيش مهما كانت درجته، ينفي أيضا صفة الطابع الجمهوري عن الدولة ويحول دون قيام تجربة ديمقراطية حقيقية.

المبحث الثالث:
عقبات النخبة السياسية المعارضة و آفاق التحول

في هذا المبحث لا بد من الإشارة إلى دور و مكانة النخبة السياسية المعارضة كون أنها جزء من العملية السياسية و لها الدور الكبير في تحريك العجلة نحو إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، و عليه نبرز العقبات أو العوائق التي تواجهها النخبة السياسية المعارضة و آفاق التحول الديمقراطي ضمن مطلبين هما:

---

[1] - الياس بوكراع، **العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر**، مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001، ص 35

[2] - خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص 79

المطلب الأول: العقبات (العوائق) التي تواجه النخبة السياسية المعارضة من خلال التطرق إلى العوائق الخارجية و العوائق الداخلية.
المطلب الثاني: متطلبات و مداخل تعزيز آفاق التحول الديمقراطي على ضوء إبراز متطلبات إنجاح التحول الديمقراطي و كذا ميادين تفعيل مستقبله، و هذا على النحو التالي:

المطلب الأول: العقبات (العوائق) التي تواجه النخبة السياسية المعارضة

نتعرض هنا إلى إبراز العقبات التي تواجهها النخبة السياسية المعارضة (حتى و إن وجدت المعارضة في مثل حالة النظام الجزائري فهي معارضة شكلية و لا نجد لها في أرض الواقع تجسيدا)، حيث تعتبر العوائق التي تواجه النخبة السياسية المعارضة من أهم الجوانب التي تحدد واقعها و بالتالي مدى انعكاسه على دورها في عملية التحول الديمقراطي، و هو ما يدفع إلى محاولة الكشف عن طبيعة هذه العقبات بالنسبة للحالة الجزائرية و التي تكون عموما إما خارجة عن نطاق النخبة أو مرتبطة بالنخبة نفسها.

الفرع الأول: العوائق الخارجية:

ترتبط العوائق الخارجية بشكل رئيسي بما تخلقه السلطة من قيود مختلفة على النشاط السياسي للمعارضة بصفة خاصة، و من ذلك:
* القيود المؤسساتية الدستورية و المتمثلة أساسا في الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية مقابل إضعاف المؤسسات الأخرى خصوصا الهيئة التشريعية بإقرار حق الرئيس في التشريع بأوامر بين دورات البرلمان و تدخله في تشكيل الغرفة الثانية (مجلس الأمة) التي تعين ثلث (3/1) أعضائها[1]، مما يؤدي إلى تركيز السلطة في مؤسسة رئاسة الجمهورية.
* القيود على الممارسة السياسية التي تضعها السلطة من خلال ما تصدره من قوانين، و من أخطر هذه القوانين على الحريات و الديمقراطية تلك التي تقيم حالات الإستثناء و الطوارئ، مثلا كقانون الطوارئ الذي تم فرضه بمرسوم رئاسي في فبراير 1992 تعزز بقرار حظر المسيرات بعد أحداث ربيع 2001 بالعاصمة[2]
* القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية الصادر في مارس 1997 كذلك يعد من الآليات القانونية التي أوجدتها السلطة للتحكم في الساحة السياسية، إذ مكنها

---

[1] -اسماعيل قيرة و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، جانفي 2002،، ص 136

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 93-44 المتضمن إعلان حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، الجزائر، الأمانة العامة للحكومة، السنة 29، العدد 10، بتاريخ 09 فبراير 1992، ص ص 285-286

من معاملة الأحزاب تبعا لحجمها الإنتخابي و أن إعتماد الأحزاب يتم وفقا للسلطة التقديرية لوزارة الداخلية، بالإضافة إلى أن تحكم الإدارة (وزارة الداخلية) في النشاط الحزبي من خلال منح الإعتماد يجعل السلطة قادرة على تشكيل التوازنات داخل الساحة السياسية، و هذا ما يحاول "عبد الرزاق مقري" إثباته بالنسبة للحزب الذي ينتمي إليه (حركة مجتمع السلم)، فالسلطة في تقديره عمدت على إضعافه بعدة وسائل؛ فبالإضافة إلى التزوير الإنتخابي و إعطائه مناصب وزارية في الحكومات المتعاقبة منذ 1994 قصد تقليص جماهيريته، كما عملت على استعمال قوة سياسية إسلامية موازية تتمثل في شخصية "عبد الله جاب الله" الذي منحته السلطة اعتماد حزب جديد "حركة الإصلاح الوطني" بعد خروجه من "حركة النهضة" مع رفضها بالمقابل لطلبات شخصيات سياسية أخرى، و هذا حسب زعمه لئلا تنفرد "حركة مجتمع السلم" بالتيار الإسلامي، و قد عاد النظام الحاكم حسبه ليخرج "جاب الله" من العملية السياسية بقرار إداري من وزير الخارجية جرده من رئاسة "الإصلاح" لضرورات التوازنات السياسية على مقربة من الإنتخابات التشريعية لشهر ماي 2007[1].

* انحياز و عدم استقلالية القضاء ساعد على تحكم السلطة في التوازنات على مستوى الساحة السياسية من خلال إقصائها للشخصيات التي لا تساير توجهاتها، (إما بانتهاج سياسة العزل من رئاسة الحزب أو الحركات التصحيحية، و هو السيناريو الذي وقع مع "علي بن فليس" لما كان رئيسا لحزب "جبهة التحرير الوطني" و مع "عبد الله جاب الله" في "حركة الإصلاح"، أو برفض ملفات بعض المترشحين البارزين للإنتخابات الرئاسية -كما سبق تبيانه- مما أفرغ العملية السياسية من محتواها و جعل نتائج الإنتخابات محسومة سلفا).

*قلة قنوات الإتصال و ضيق الفضاء الإعلامي نتيجة احتكار السلطة للإعلام الثقيل المرئي و المسموع و تسخيره لخدمة مشاريعها و تلميع صورتها مقابل حرمان المعارضة من استخدام هذا المجال العمومي كما يفترض للتواصل مع الرأي العام[2].

* انتهاج النظام لأسلوب الترغيب و شراء الذمم أو الزبونية، و الذي أدى إلى تمييع و تفريغ العمل السياسي من محتواه باستقطاب السلطة عدد من الأحزاب (أحزاب التحالف) و الجمعيات، بالإضافة للمركزية النقابية و تجنيد تلك القوى سياسيا لخدمة مشاريعها مقابل امتيازات و تسهيلات مختلفة، و أبرز مثال على ذلك المساهمة الفعالة لهذه الأطراف في تعديل الدستور (التعديل الأخير 2008) إذ تم تمرير هذا المشروع على البرلمان الذي تحوز أحزاب التحالف على أغلبية مقاعده، و بعد ذلك في فوز الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" بعهدة رئاسية

---

[1] - عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر**: دراسة ميدانية، ص 8 على الموقع الإلكتروني:
http://hmsalgeria.net/download/tahawol dimocrati algeria.pdf

[2] -Ratiba Hadj-Moussa, "**New media, community and politics in Algeria**", Media, Culture & Society, Vol 25, N° 4, 2003, p 435.

ثالثة من خلال تنظيم مهرجانات و مواكب التأييد عبر القطر الوطني؛ فمثل هذه التنظيمات الحزبية، الجمعوية و النقابية تشكل واجهة لنظام يسعى لإكتساء مظهر ديمقراطي كقوى ضاغطة وهمية تقوم مقام القوى الحية الحقيقية التي يتم قطع الطريق أمامها و إقصائها[1]

*الصراعات الدائرة داخل تنظيمات النخبة المعارضة حول التلاعب و الفساد المالي، و كذا الخلافات الموجودة حول طريقة التسيير إلى جانب الصراع حول الزعامة، ما أدى إلى بروز توترات داخلية تعاني منها غالبية الأحزاب، و هذا الوضع أدى إلى غياب الديمقراطية الداخلية في ظل سيطرة رؤساء و قادة هذه الأحزاب و نزوعهم إلى شخصنتها مع غياب التداول و التشارك في إدارتها و اتخاذ قراراتها الحاسمة، مما جعل هذه التنظيمات تعكس و تعبر عن شخصيات أكثر من تمثيلها لتشكيلات و جماعات سياسية، و هو ما سهل تعامل السلطة معها من هذا المنطلق الشخصي، حيث يكفي استمالة الزعيم لجر الحزب إلى فلك السلطة أو ضرب رأس الحزب ليتهاوى جسمه بالكامل[2].

الفرع الثاني: العوائق الداخلية:

من جملة العوائق الداخلية هو أن المعارضة تعاني ضعفا من حيث الفاعلية و التأثير السياسي، و هذا راجع إلى ما تعانيه في حد ذاتها من سلبيات يمكن استخلاصها لوضع النخبة السياسية في الجزائر، و من أهمها:

- عدم احتواء النخبة السياسية لمشروع فكري و رؤية واضحة لتحقيق تحول ديمقراطي فعلي.
- افتقار النخبة السياسية المعارضة إلى المبادرة السياسية و انعدامها في بعض الأحيان بوضع استراتيجيات عملية من خلالها يتم توجيه العمل السياسي الميداني، و الاكتفاء فقط باتخاذ مواقف هشة على قرارات السلطة و مشاريعها بالإضافة إلى ظهورها الظرفي بمناسبة حدث سياسي أو موعد انتخابي و هو ما يعيق التحول إلى ديمقراطية حقيقية.
- عدم التزام النخبة السياسية المعارضة عموما بالديمقراطية سواء كقواعد و التزامات تحكم تنظيماتها أو كقيم سلوكية تحكم ممارساتها السياسية.
- غياب التنسيق للمواقف و الجهود بين المعارضة لتكوين قطب سياسي قوي قادر على مواجهة السلطة، و بالتالي الضغط عليها بما يكفل الاحتكام إلى قواعد الديمقراطية.
- قلة تواصل النخبة السياسية المعارضة و تعاطيها مع المطالب الشعبية و التي تنحصر في مناسبات سياسية كالانتخابات، مما يحد من دورها في تأطير

---

[1] -فضيل دليو، **الزبائنية السياسية و الإجتماعية في عصر الديمقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17، شتاء 2008، ص 172

[2] - اسماعيل قيرة و آخرون، **مرجع سابق** ، ص 126

المواطنين و تعبئتهم للوقوف في جانبها و دعم توجهاتها و على رأسها تحقيق التحول الديمقراطي[1]

- عدم انفتاح النخبة السياسية على قاعدة الجمهور و انغلاقها المستمر حول قيادتها و كوادرها بما يوجد نوعا من عدم الشرعية لها.
- انعدام الآليات و الميكانيزمات التي تؤطر عمل النخبة السياسية و العمل بشكل انفرادي بعيدا عن إحداث تكتل في تنسيق العمل السياسي لمواجهة النخبة الحاكمة.

المطلب الثاني: متطلبات و مداخل تفعيل مستقبل التحول الديمقراطي:

الفرع الأول: متطلبات إنجاح التحول الديمقراطي

من أهم متطلبات إنجاح التحول الديمقراطي في الجزائر ما يتعلق بـــ:[2]

1- نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي، فهذه الممارسة إن لم تكن مؤطرة و مهيكلة داخل مؤسسات فإنها لا ترقى إلى تحقيق التحول الديمقراطي الفعلي .

2-تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع و اتخاذ القرارات السياسية و وضع السياسات العامة بأطر و آليات مؤسسية سياسية.

3- اعتماد التعددية السياسية و الفكرية و تكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.

4-الانتشار الواسع للصحافة الخاصة غير العمومية على الرغم من محدودية هامش حريتها.

5-التعددية الحزبية و الانتخابات الدورية.

6-تجذر روح الانتماء الوطني و الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية مما يشجع و يدعم المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

7-التحسن المستمر لتوازنات الاقتصاد الكلي (موازين المدفوعات و التجارة و نسبة النمو و احتياطي الصرف...) قد يكون له تأثير ايجابي في مسار التحول الديمقراطي.

كذلك أن من أهم المداخل الإستراتيجية المطروحة لإنجاح عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

*بلورة مشروع فكري و سياسي حقيقي لإحداث التغيير الديمقراطي و العمل على تكوين عمق شعبي و تعبئة قوى الاحتجاج في المجتمع لدعم هذا المشروع[3].

---

[1]-زكرياء بوروني، **النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي – دراسة حالة الجزائر**- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 148.

[2] - إسماعيل قيرة، و آخرون، **مرجع سابق**، ص 313

[3]-برهان غليون، **الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال و صعوبات المشاركة**، في غليون و آخرون، **حقوق الإنسان: الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية**، سلسلة كتب المستقبل العربي 41، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 257

* تكوين تكتل يجمع مختلف التيارات السياسية مع التوافق بينها في الرؤى و الاستراتيجيات، لأنه لا يمكن لأي تيار سواء الإسلامي أو الوطني أو العلماني في حالة الجزائر أن يعمل بمفرده على إقامة الديمقراطية، و وضع مشروع سياسي يجمع بينها و يتجاوز ما يفرقها، تستند عليه في مطالبة السلطة و الضغط عليها للوصول إلى ديمقراطية حقيقية[1].

*ضرورة توافق التيارات و القوى التي تنشد التغيير على مفهوم الديمقراطية و توضيح مضامينها بهدف تأسيسها في الفكر و تأصيلها في الثقافة، ليكون بالإمكان تبنيها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي و العام، إلى جانب بلورة قواسم وطنية مشتركة و الاتفاق على مشروع دستور ديمقراطي تطالب بتطبيقه[2]

الفرع الثاني: ميادين تفعيل مستقبل التحول الديمقراطي:

إضافة إلى هذه المداخل و بناء على ما تقدم ذكره في الفصل الثاني بخصوص العوائق التي تواجه التحول الديمقراطي في الجزائر، لا يسعنا سوى القول بأن للجزائر إمكانيات كافية لرفع التحدي و مواجهة الصعوبات و العراقيل التي تعترضها إزاء بناء ديمقراطية محلية راسخة، لذلك سنتطرق إلى مختلف الميادين التي بها يمكن تجاوز مختلف الأزمات إن قانونيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو على المستوى الخارجي و هي بمثابة حلول لتجاوز عوائق التحول الديمقراطي كما يلي:

أولا: في الميدانين القانوني و السياسي:

أ- في الميدان القانوني:

*مراجعة القوانين المطروحة على الساحة الجزائرية و تنقيحها و إجراء إصلاحات بشأنها بما يجعلها تتناسب مع المرحلة التي هي مرحلة البناء الديمقراطي.

* ضرورة إجراء إصلاحات في الميدان القضائي بما يقضي على كل مظاهر الفساد سواء في المحاكم أو في المؤسسات التابعة للدولة أو حتى بما يتعلق بالأفراد[3].

* رفع كافة القيود المفروضة على الأحزاب و منظمات المجتمع المدني في التحرك و التنظيم و الاحتجاج و التظاهر السلمي حتى يمكن التعبير عن مطالبها و مصالحها للرأي العام الجزائري.

*توفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد و حرياتهم من خلال إقرار مبدأ الفصل بين السلطات و مركزية السلطة التشريعية و رقابتها على السلطتين التنفيذية و القضائية إلى جانب إيجاد قضاء عادل و مستقل و نزيه.

---

[1]- خير الدين حسيب، **دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 343، سبتمبر 2007، ص ص 19-20.

[2]- علي خليفة الكواري محررا، **الخليج العربي و الديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، بيروت، دار الساقي، 2004، ص 102

[3]-شايب الذراع بن يمينة، **مرجع سابق**، ص 77

*مراجعة قانون الانتخابات و الجمعيات و الإعلام بما يستجيب و طموحات السلطة و الأحزاب و المعارضة و تنظيمات المجتمع المدني مع إلغاء القوانين الاستثنائية و قوانين الطوارئ الكابحة لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر.
* ضرورة إجراء تعديلات دستورية بما يعزز من عملية الدمقرطة في الجزائر، و هنا نشير إلى تلك المبادرات الإصلاحية للقوانين التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1999 و التي أدت إلى صدور 159 نصا جديدا و 58 مرسوما تنفيذيا و 13 مرسوما رئاسيا و كلها إصلاحات و مراجعات للمنظومة التشريعية قصد تكييفها مع مقتضيات التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تبني المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان و تحسين الجهاز القضائي، و من ثم تحقيق العدالة و دولة القانون[1]

ب- في الميدان السياسي:
*ضرورة وضع حد لعملية الاحتكار في العمل السياسي و الانفراد بالساحة السياسية في الدولة.
*إطلاق المبادرات و التوجهات المستقلة لهذه المؤسسات سواء تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية و تمكينها من حق التعبير عن آرائها بما يجعل منها مؤسسات فاعلة في العملية الديمقراطية.
* وضع تصور شامل و توحيد رؤى الحركات و الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة الجزائرية
* ضمان الالتزام الفعلي و الدائم بضرورة حياد المؤسسة العسكرية و وضع حد لتدخلات الجيش في الحياة السياسية و سياسات الإقصاء و تدعيم مبدأ الانتخابات النزيهة و حرية التعبير و التنظيم المكفولين دستوريا.
* السعي نحو تدعيم و تعميق المكتسبات التي تدفع بالعملية الديمقراطية نحو غاياتها و أهدافها القصوى؛ على اعتبار أن ترسيخ قيمة الديمقراطية في المجتمع يرتبط بالضرورة بالتطور على جميع الأصعدة الأخرى[2].

ثانيا: في الميدانين الاقتصادي و الاجتماعي:
أ-في الميدان الاقتصادي:
رغم كل ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري من سلبيات و عوائق فإن هناك أرضية و مقومات داخلية كثيرة تمكنه من مواجهة التحديات و تحويلها إلى رهانات يمكن كسبها و تطويرها بما يجعل من الاقتصاد الجزائري وسيلة للخروج من المأزق

[1]-مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2006، ص 546، نقلا عن: شايب الذراع بن يمينة، **نفس المرجع**، ص 77
[2]-هالة مصطفى، **النظام السياسي و قضايا التحول الديمقراطي في مصر**، ميريت للنشر و المعلومات، القاهرة،1999، ص 29 نقلا عن: شايب الذراع بن يمينة، **نفس المرجع**، ص 79.

الذي آلت إليه الأوضاع السياسية و الاجتماعية، سيما و أن الإصلاحات الاقتصادية للفترات اللاحقة لسنة 1999 قد أعطت نتائج ايجابية و مؤشرات ذات فاعلية في مجال البطالة و المديونية و تدعيم التوازنات المالية و كذا ارتفاع حاجيات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004.[1]، و من هذه المقومات نذكر:

* التعويل على الخبرة الجزائرية في مجال الإصلاح الاقتصادي مع توفير الإمكانيات للراغبين في إعادة بناء الاقتصاد الجزائري.

* منح الأولوية للإصلاحات الاقتصادية اعتبارا أن الإصلاح الاقتصادي يقود إلى الإصلاح السياسي الذي يسعى إلى تحقيق مصالح قطاعات كبيرة من المواطنين و تحسين أوضاعهم المعيشية بفعل التطور الاقتصادي[2]

*تدعيم القطاع الخاص بما يمكنه من المساهمات في البناء الاقتصادي و النهوض به.

*إجراء إصلاحات في النظام المصرفي بما يتلاءم و التحولات السياسية الديمقراطية.

*وضع خطة تنموية شاملة و متكاملة تشمل أهم القطاعات لا سيما القطاعين الصناعي و الزراعي، مع ضرورة تماشيها و نظام التعليم و التكوين، كما تكون قائمة و معتمدة على الإمكانيات و القدرات الذاتية و مراعاة الخصوصيات الجزائرية و لواقع المجتمع الجزائري.

ب- في الميدان الاجتماعي:

*ضرورة التكفل بقضايا الشباب و المرأة و وضع سياسة حكيمة لكل ما تواجهه هاتين الفئتين سواء فيما يتعلق بقضايا التعليم و التكوين و التشغيل،

* القضاء على جميع مظاهر الكبح و الحرمان من الحقوق و التهميش و المحاصرة و الاستغلال.

*وضع آلية للقضاء على الصراع بين فئات المجتمع الجزائري خاصة مسألة الهوية الوطنية تجنبا لتمزيق وحدة الجزائر و شخصيتها.

* ضرورة وضع حد للاحتقان الاجتماعي الناتج عن شعور بعض الجزائريين بالتهميش و التمييز فيما بينهم سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا.

*مواجهة كل تعقيدات المشاكل الاجتماعية مثل السكن و البطالة و الفقر و تدني مستوى المعيشة و الفساد الأخلاقي و العنف و غير ذلك[3]

خلاصة الفصل الثالث:

بناء ما سبق نستخلص إلى أن:

---

[1]-محمد خليفة، **إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، المنظم يومي 16 و 2008/12/17 بجامعة الشلف، ص 62

[2] -مصطفى كامل السيد، **مرجع سابق**، ص 537 نقلا عن: شايب الذراع بن يمينة، **نفس المرجع**، ص 79.

[3] -شايب الذراع بن يمينة، **مرجع سابق**، ص 82

*النخبة السياسية التي لا تعيش في حمى السلطة و بين أحضانها في الجزائر تعترضها عقبات مختلفة من تدبير النخبة الحاكمة بالأساس، من حيث أن:
-الدستور يخول رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تمكنه من تركيز السلطة و تهميش المؤسسات الأخرى في مقدمتها البرلمان.
- من الناحية القانونية يخضع النشاط السياسي لحصار و رقابة مفروضة بموجب حالة الطوارئ، كما تقع التنظيمات الحزبية و الجمعوية من حيث تشريع وجودها و عملها تحت طائلة قوانين تعرضها على مصفاة الإدارة المحتكمة لمصالح السلطة.
-انعدام حيادية القضاء الذي غالبا ما يرجح كفة الموالاة على حساب المعارضة.
-الفضاء الإعلامي لا يتيح قنوات تكفل للمعارضة الوصول إلى الرأي العام بفعل احتكار السلطة للإعلام الثقيل من جهة و ضعف إمكانيات الصحف المستقلة من جهة أخرى ما جعلها عرضة للإبتزاز و التوظيف من قبل دوائر النفوذ و المال.
-لجوء السلطة إلى التجنيد السياسي لقوى حزبية و جمعوية خدمة لمشاريعها مقابل امتيازات مختلفة يؤدي إلى تمييع العمل السياسي و إبطال دور المعارضة.
*كما أن النخبة السياسية الحاكمة أبقت على نفس ميكانيزمات و أساليب الحكم و ممارسة السلطة المعمول بها في مرحلة الأحادية من خلال سعيها لضبط الساحة السياسية و السيطرة على المجتمع و توجيهه من خلال إبعاد المعارضين و إقصاء المنافسين أو احتوائهم، و تحكمها في عملية توزيع الريع من جهة، و خلق قيود و عوائق من جهة أخرى.
* أن التغيير الذي كان بمبادرة من النخبة الحاكمة لم ينبع من ثقافتها السياسية بقدر ما تم اتخاذه تكتيكا لتجاوز مأزق الشرعية و إطالة عمر النظام.
* أزمة الديمقراطية في الجزائر ترجع من الناحية الثقافية إلى أزمة هوية نتيجة غياب توافق حول مكوناتها التي تظهر في شكل ثنائيات ثقافية متناقضة تتجاذبها التيارات السياسية (عربي-بربري)، (مفرنس-معرب)، (إسلامي-علماني)، و تجعل منها عاملا أساسيا للانقسام و الصراع السياسي.
* من خصائص النخبة السياسية في الجزائر وجود نخبة مركزية تسيطر على النظام الحاكم يغلب فيها ذوو الخلفية العسكرية و النزعة المحافظة و تستخدم نخبة مدنية كواجهة لحكمها تلتزم بتنفيذ أجندتها و قراراتها.

* الديمقراطية المعلن عنها في الجزائر بعد 1991 ليست تمثيلية و لا مشاركاتية، بل هي عبارة عن ديمقراطية مقيدة، و أن الوضع السياسي الحالي يتميز بإعادة تشكيل الخارطة السياسية الجزائرية من مختلف الأحزاب على تنوع أطيافها و توجهاتها و إيديولوجياتها.
*النظام السياسي في الجزائر هو في الوقت الراهن ليس نظاما ديمقراطيا بالمعنى الكامل، أي أن الجزائر بوضعها العام سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا ما زالت دون مستوى وصفها بالنظام الديمقراطي، كما أنه ليس نظاما استبداديا محضا أو تسلطيا، و لعل أحسن وصف ينطبق عليها هو وصفها بالدولة ذات النظام

الديمقراطي المحدود أو النظام السياسي شبه التسلطي أو شبه الديمقراطي، حيث يجمع بين خصائص الديمقراطية و بين بعض خصائص النظم التسلطية؛ أي وجود و توفر الجزائر على بعض الأسس القاعدية للبناء الديمقراطي كالدستور الديمقراطي الذي يقر بالحقوق السياسية العامة و بعض المؤسسات التي لا غنى عنها للبناء الديمقراطي، و لكن هناك افتقار للفعالية و التطبيق.

الخـاتمـــة

الخـاتمـــة

إن التحـول الـديمقراطي ظـاهرة سياسـية و اجتماعيـة معقدة تتـأثر بالعديـد مـن العوامـل كـأحوال المجتمـع الاقتصـادية و الاجتماعيـة و بنائـه الثقـافي، إلا أنـه لـيس تحصيل حاصل عن تهيؤ ظروف مواتية كرفاه اجتماعي و يسر اقتصادي و انتشار للتعليم و الوعي السياسي بقدر ما هو نتاج مباشر لمبـادرة سياسية و مسـعى واعـي تقوده نخبة سياسية تتميز بقدرتها على ممارسة النفوذ و التأثير السياسي بالنظر لمـا تحوزه الشخصيات التي تندرج في مصافها من مواهب و قدرات و مؤهلات ماديـة و معنوية، تجعلها مسؤولة عن تحديد مسارات المجتمع و خياراته الكبرى، و قيـادة عمليات التغيير داخله بما في ذلك تحقيق التحول الديمقراطي.

من هنا فإن مدلول النخبـة السياسية لا ينطبـق فقط علـى مـن يشـغلون المناصـب السياسية الرسمية و مواقع السلطة، بل يتعداهم إلـى كل مـن يملكـون المؤهلات و أيضا الاستعداد النفسي للقيام بأدوار مؤثرة على الخيارات و القرارات السياسية و اتجاهات الرأي العام بشأنها، و بذلك يمكن توقع وجود النخبة السياسية داخل النظام السياسي و عبر كامل النسق الاجتماعي، أو ضـمن مختلـف القطاعـات و المجـالات السياسية، الاقتصادية، الثقافيـة، الدينيـة و العسكرية ، و حتـى فـي إطـار التنظيمـات الحزبية، الجمعوية، النقابية و جماعات المصالح.

و نظرا لأهمية موضوع النخبة السياسية و التحول الديمقراطي تم اختياره كموضوع لهذه الدراسة مع التركيز على حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين سنتي (1989 و 2012) خاصة مع عدم وجود إن لم نقل انعدام نخبة سياسية معارضة بشكل واقعي.

كان منطلق الدراسة طرح إشكالية؛ إلى أي مدى تلعب النخبة السياسية دورا في رسم مسار التحول الديمقراطي ؟

- **مع مجموعة من الأسئلة الفرعية التوضيحية ؛**
- ماذا نعني بالنخبة السياسية ؟
- ما طبيعة العلاقة القائمة بين النخبة السياسية و التحول الديمقراطي ؟
- ما هي الآليات و الميكانيزمات التي تعتمدها النخبة السياسية في فترة معينة من أجل تجسيد التحول الديمقراطي ؟
- ما مدى إسهام النخبة السياسية في مسار التحول الديمقراطي وفقا لمداخل استراتيجية معينة ؟

و لدراسة الإشكالية تم طرح فرضيتين :

1- التحول الديمقراطي ينشأ نتيجة تفاعل أنساق المؤثرات و العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية) و الخارجية (الإقليمية و الدولية).

2- كلما كانت النخبة السياسية أكثر انفتاحا و تجددا كلما كان هناك تحول ديمقراطي حقيقي و فعال و العكس صحيح.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن الأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر ليس سببها تطبيق الفكرة الديمقراطية، و إنما عدم التزام النخبة السياسية الحاكمة و الفاعلين السياسيين و النافذين في الحكم بنتائج العملية الديمقراطية، مما جعل الديمقراطية تفشل في أول تطبيق سياسي لها لحظة إقرار التعددية، و هذا راجع للأسباب التالية:

1-غياب ثقافة سياسية بالمعيار الديمقراطي لأنها ضرورية لنجاح أي تطبيق للديمقراطية، و كأداة لإعداد المواطن للمشاركة الايجابية، بحيث لا وجود لممارسة ديمقراطية ايجابية إذا غابت القيم و المفاهيم التي تحميها و تدعمها (الحرية، المساواة، العدل، احترام القانون،...).

2-ضعف الأحزاب السياسية و انعدام فكر سياسي ديمقراطي تعددي لدى أغلبها يجعلها غير واعية بمعنى الحزب و دوره في إرساء الديمقراطية ثقافة و ممارسة.

3-غياب مجتمع مدني قادر على تشكيل حركة اجتماعية تتبنى الديمقراطية و تحميها و تدعمها و تضحي من أجلها.

4-هناك مسألة هامة مرتبطة ببناء الدولة الوطنية لم يتم الفصل فيها في حينها، و يتعلق الأمر بمسألة الهوية الوطنية التي كانت و لا زالت محل خلاف، بحيث أن عدم الحسم في عناصر الهوية الوطنية دفع إلى تفعيل الصراع السياسي.

5-بروز ظاهرة العنف السياسي و إشكالية التوفيق بين النمط التعددي و طبيعة التكوين الفكري للفاعلين السياسيين.

من خلال دراسة و تحليل الفرضية الأولى و التي مفادها أن التحول الديمقراطي ينشأ نتيجة تفاعل أنساق المؤثرات و العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية) و الخارجية (الإقليمية و الدولية) تبين للدراسة من خلال التطرق للعوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي أن المبادرة جاءت من النخبة السياسية الحاكمة و مؤسسة الرئاسة لإحداث التغيير الديمقراطي و الإصلاح السياسي، حيث تم إقرار تعديلات دستورية و إصلاحات سياسية و إدارية تم بموجبها إلغاء احتكار جبهة التحرير الوطني للعمل السياسي و فصل الدولة عن الحزب و إنهاء الدور السياسي للجيش و السماح بإنشاء جمعيات سياسية، تم هذا بمبادرة من مؤسسة الرئاسة و هذا لكسب و تجديد الشرعية بعدما فقدت الجماهير الثقة في النظام السياسي و الحزب، و اتسعت الهوة بين النظام و المجتمع و أصبح التغيير ضروريا للحفاظ على النظام و استمراره و ديمومته.

كما أن عملية التحول و التغيير في النظام السياسي فرضها كذلك الواقع الداخلي للنظام القائم الذي أفرز عدة أزمات منها أزمة الشرعية و أزمة الهوية و أزمة المشاركة السياسية، و كذا المعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية و أصبحت بيئة النظام السياسي الجزائري بيئة مأزومة، كل هذه المؤثرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ لخيار التعددية فقامت الأبنية السياسية و التنفيذية باستيعاب هذه الضغوط.

أما بخصوص تحليل الفرضية الثانية و البرهنة عليها و التي مفادها أنه كلما كانت النخبة السياسية أكثر انفتاحا و تجددا كلما كان هناك تحول ديمقراطي حقيقي و فعال و العكس صحيح، بحيث أن دوران النخبة السياسية المركزية و انفتاحها يسهم بشكل كبير في تعزيز جهود التحول الديمقراطي، غير أنه من خلال تحليل هذه الوضعية تبين لنا أنه لا يوجد هناك دوران للنخبة السياسية المركزية و إنما هناك إعادة إنتاج لهذه النخبة، بحيث أن الانتقال إلى التعددية و إيلاء الأهمية البالغة للمواعيد الانتخابية و الاستحقاقات الرئاسية و التشريعية (بالرغم من حسم النتائج سلفا) هو دليل على أن النخبة الحاكمة تبحث عن مخرج من أزمتها و إنعاش وجودها بتجديد شرعيتها؛ بالإضافة إلى أن التغيير الذي كان بمبادرة من النخبة الحاكمة لم ينبع من تبدل في قناعاتها أو ثقافتها السياسية بقدر ما تم اتخاذه تكتيكا لتجاوز مأزق الشرعية و إطالة عمر النظام.

كما أن الخصائص التي يتسم بها هيكل النخبة السياسية في الجزائر تعتبر من العوامل المعيقة لظهور حراك سياسي باتجاه الديمقراطية من خلال وجود نخبة مركزية تسيطر على النظام الحاكم و داخله يغلب فيها ذوو الخلفية العسكرية و

النزعة المحافظة و تستخدم نخبة مدنية كواجهة لحكمها تلتزم بتنفيذ أجندتها و قراراتها.
ثم إن النخبة السياسية التي لا تعيش في حمى السلطة و بين أحضانها في الجزائر تعترضها عقبات مختلفة من تدبير النخبة الحاكمة بالأساس، فالدستور يخول رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تمكنه من تركيز السلطة و تهميش المؤسسات الأخرى في مقدمتها البرلمان.

إن مبادرة النخبة السياسية المركزية نحو إقرار تحول ديمقراطي في المجتمع لا يسفر عن تغيير حقيقي، و غالبا ما ينتهي إلى إقامة نظام هجين أو ما يسمى ديمقراطية الواجهة يهدف كإجراء تكتيكي إلى تعديل هامش الشرعية و تحسين صورة النظام الحاكم؛ و عليه فإن قيام الديمقراطية و تحقيق تحول ديمقراطي ناجع و فعال مرهون بإحداث النخبة السياسية المعارضة لتغيير شامل انطلاقا من تغيير النظام السياسي و طريقة إدارة المجتمع على كل الأصعدة، و هذا يعتمد على توافقها على مشروع سياسي للتغيير الديمقراطي و توحدها في إطار جبهة سياسية معارضة للاستبداد ملتزمة بالديمقراطية فكرا و عملا، و كذا قدرتها على الثبات و تخطي العوائق المفروضة من السلطة و الناجمة عن المجتمع، بالإضافة إلى تمكنها من تعبئة قوى الضغط و الاحتجاج من الأوساط الشعبية التي تحتاج إلى بث الوعي السياسي فيها و تأطيرها بالاستغلال الأمثل لوسائل الاتصال السياسي
آفاق الدراسة: نحاول هنا أن نشير إلى السيناريوهات المحتملة للوضع السياسي الراهن:
السيناريو الأول: خاصة مع تمتع الجزائر ببحبوحة مالية، لن تستطيع الأحزاب السياسية التي ترفض الوضع القائم أن تشكل أي خطر على الفاعلين في النظام أو أن تعرقل أجندة النخبة الحاكمة في صياغة دستور جديد، و ستبقى المعارضة مفتتة و غير قادرة على تحريك الشارع، خاصة في ظل قيام السلطة السياسية بالإعداد للانتخابات الرئاسية بتقديم مرشح يرعى مصالحها يكون من التيار الوطني و من حزب جبهة التحرير الوطني في الأغلب، في المقابل سوف يتوسع الحراك المطلبي الاجتماعي الاقتصادي من اجل المطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي و رفع المرتبات من دون الارتقاء إلى حراك سياسي يطالب بإصلاحات سياسية جذرية، و هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحا.
السيناريو الثاني: و هو مرتبط بالتطورات في الساحة الإقليمية و على المدى المتوسط و البعيد، إذ لن يستطيع النظام السياسي في الجزائر أن يتخلف عن الإصلاح السياسي الجدّي و دول المنطقة تترسخ فيها الديمقراطية، و خاصة في تونس و مصر، و ما سوف يزيد من احتمالات تطور حراك شعبي اجتماعي سياسي –لا تقوده الأحزاب السياسية الرسمية- نحو الإصلاح السياسي الجذري، هو انتشار الفساد الكبير و سوء توزيع الرّيع، و خاصة إذا تزامن ذلك مع أزمة

مالية كنتيجة لانخفاض في أسعار النفط أو لأزمة اقتصادية معينة بحيث تؤثر سلبا في القدرة المالية للسلطة الحاكمة في توزيع الرّيع النفطي و شراء السّلم الاجتماعي.

السيناريو الثالث: و هو غير مرجّح، و يتمثل في حدوث انفجار شعبي على المدى القريب كنتيجة لحالة الانسداد السياسي المزمنة، و بالتزامن مع عوامل إقليمية و دولية سوف تكون نتائج هذا السيناريو وخيمة.

قائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب و المؤلفات العامة:

- الكتب:

01- أبراش، (إبراهيم)، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1998

02- اتزيوني، (اميتاي)، اتزيوني، (وايفا)، **التغيير الاجتماعي – مصادره، نماذجه، نتائجه**، ج 2، ترجمة: محمد احمد حنونة، مطابع وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1984

03- الأسود، (صادق)، **علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990

04- الحسيني، (السيد محمد) ، **مقدمة كتاب الصفوة و المجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي لبوتومور**، ترجمة و تقديم محمد الجوهري و آخرون، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المعارف، 1978

05- الخشاب، (مصطفى)، **النظريات و المذاهب السياسية**، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1958

06- السويدي، (محمد)، **علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998

07- السيد، (سليم محمد)، **تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و 20**، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، 2008

08- السيد، (عبد الحليم الزيات)، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثالث: الأدوات و الآليات**، دار المعرفة الجامعية، 2002

09- الشويري، (يوسف)، **الشورى و الليبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال**، في علي خليفة الكواري محررا، **مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

10- العمار، (منعم)، **الجزائر و التعددية المكلفة، في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

11- العياشي، (عنصر) ، **نحو علم اجتماع نقدي: دراسات نظرية و تطبيقية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

12- القصبي، (عبد الغفار رشاد)، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة)**، القاهرة، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، ط 2، 2006.

13- القصبي، (عبد الغفار رشاد)، **الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

14- الكنز، (علي) ، **حول الأزمة: 05 دراسات حول الجزائر و العالم العربي**، الجزائر، دار بوشان للنشر، 1990

15- المنوفي، (كمال) ، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1987

16- بركات، (ناصر سليم) ، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2001
17- بن حمودة، (حكيم)، **الجزائر بين تسلط الدولة و العنف الأعمى للحركات الدينية** - في كتاب: المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997
18- بن حينيتان، (محمد)، **النخب السعودية..دراسة في التحولات و الإخفاقات**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
19- بهلول، (محمد بلقاسم حسن)، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية**، الجزائر، مطبعة دحلب.
20- بوالشعير، (سعيد)، **النظام السياسي الجزائري**، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 1990
21- بوتومور، (توماس بيرتون)، **الصفوة و المجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة و تقديم محمد الجوهري و آخرون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1978
22- ثابت، (احمد)، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث**، مصر، المجلس الأعلى للجامعات، 1999
23- خضر، (خضر)، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1999
24- رزاقي، (عبد العالي) ، **الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات و حقائق**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990
25- زايد، (أحمد)، عروس، (الزبير)، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر و مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مركز البحوث العربية و الإفريقية، 2005
26- زايد، (أحمد)، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية**، القاهرة، دار المعارف، 1981
27- زمام، (نور الدين)، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، الجزائر، دار هومة، بدون سنة نشر
28- سعد، (إسماعيل علي)، **في السياسة و المجتمع -المدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989
29- سعد، (إسماعيل علي)، **نظرية القوة- بحث في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1978
30- شيلر، (هربرت) ، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 106، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1999
31- صفار، (محمد بشير) ، **النخبة السياسية في الجزائر**، في علي الصاوي (محررا)، **النخبة السياسية في العالم العربي**، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 11 و 12 نوفمبر 1995.
32- صيداوي، (رياض)،**صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر:الحزب،الجيش، الدولة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2000
33- طلعت، (احمد)، **الوجه الآخر للديمقراطية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1990

34- عبد البديع، (احمد عباس)، **حكومة الفنيين في النظم السياسية المعاصرة**، دار المعارف، القاهرة، 1982
35- عبد الرحيم، (حافظ) ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراء اجتماعية.سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحة الدكتوراه 59، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002
36- عيد، (عبد الرزاق)، عبد الجبار، (محمد) ، **الديمقراطية بين العلمانية و الإسلام**، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الأولى، 1999
37- فؤاد عبد الله، (ثناء)، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1997
38- قيرة، (إسماعيل) و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، جانفي 2002.
39- لينشوفسكي، (جورج) ، **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**، ترجمة د.عادل مختار الهواري، القاهرة، دار الموقف العربي، 1987
40- محمد، (علي محمد)، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة و المجتمع في العالم الثالث**، الجزء الثاني: القوة و الدولة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985
41- مهنا، (نصر محمد)، **علم السياسة**، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر، 1997
42- مهنا، (نصر محمد)، **علم السياسة بين الأصالة و المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
43- ناجي، (عبد النور)، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010
44- هلال الدين، (علي)، مسعد، (نيفين) ، **النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار و التغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
45- هنتنغتن، (صاموئيل) ، **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993
46- وافي، (أحمد)، بوكرا، (إدريس) ، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**،الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992
47- والي، (خميس حزام)، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، (مع إشارة إلى تجربة الجزائر)، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
48- وهبان، (أحمد) ، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر:دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية**، مصر، دار الجامعة الجديدة، 1997

ب- المقالات و الدراسات:

1- أبو الخير، (أميمة)، **النخبة النسوية..رؤية سوسيولوجية**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 25، يناير 2007
2- أسيري، (عبد الرضا علي) ، **التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي2007
3- السيد، (ياسين)، **السلطة بين الصفوة و الجماهير**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2012

4- الشطي، (إسماعيل)، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي، العدد 31، 2007.
5- المجمعي، (محمد شطب عيدان) ، **النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، بغداد، جامعة تكريت، العدد 4، السنة الأولى، بدون سنة
6- بابا عربي، (مسلم)، **المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد 35، خريف 2007
7- بلحسن، (عمار) ، **المشروعية و التوترات الثقافية – الدولة و المجتمع و الثقافة في الجزائر**، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 2، أكتوبر 1993
8- جابي، (عبد الناصر)، **العنف و جذوره**، مجلة إنسانيات، الجزائر، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، الجزائر، العدد 10، جانفي – افريل 2000
9- دليو، (فضيل)، **الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1995/11/19 من خلال مضمون جريدة الوطن "EL WATAN"**، مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، الجزائر، العدد 1، 2000.
10-دليو، (فضيل) ، **الزبائنية السياسية و الإجتماعية في عصر الديمقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17، شتاء 2008.
11- زايد، (احمد)، **نخب ما بعد الاستعمار**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 25، يناير 2007
12- زمام، (نور الدين) ، **بناء القوة و مسار التنمية بالجزائر 1962-1990**، مجلة البحوث السوسيولوجية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد 1، السنة 2004
13- شايب الذراع، (بن يمينة)، **التحول الديمقراطي في الجزائر العوائق و الآفاق**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 8، 2012.
14- عارف، (نصر محمد) ، **نظرية النخبة و دراسة النظم السياسية العربية – الإمكانات و الإشكالات**- أشغال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، 1996
15- عبد الحي، (وليد) ، **علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 267، ماي 2001
16- عبد الفتاح، (نبيل)، **الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات و الصراعات و المسارات**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 108، ابريل 1992
17- غربي، (آسيا)، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية** – إطار و تحليل مقارن، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005
18- لكريني، (إدريس) ، **النخبة السياسية العربية و قضايا الإصلاح**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 25، يناير 2007
19- مساعيد، (فاطمة)، **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية**، دفاتر السياسة و القانون، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، عدد خاص، أفريل 2011.
20- معن، (حمدان علي)، **مفاهيم و مصطلحات النخبة السياسية**، مجلة النبأ، العدد 79، أكتوبر 2005

21- مغيث، (أنور)، **النخبة...تأملات نظرية و منهجية**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 25، يناير 2007
22- ميتيكس، (هدى) ، **توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172، 1993
23- هناد، (محمد) ، **الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الخامسة، العدد 17، جانفي 2005.

ث- الوثائق الرسمية و القانونية :

***- الدساتير:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري، دستور 1989، الجزائر، المطبعة الرسمية، 1989.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية – تعليمة صادرة بتاريخ 7 فيفري 2004 حول الانتخابات الرئاسية، الجزائر، افريل 2004
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية

***- الجرائـــد الرسميـــة:**

- الإعلانات الدستورية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **محضر إعلان نتائج إستفتاء 23 فبراير سنة 1989**، الجريدة الرسمية، عدد 9، السنة 26 الصادرة بتاريخ الأربعاء 23 رجب عام 1409 الموافق لأول مارس 1989
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري المؤرخ في 23 جمادى الثانية 1412 الموافق 30 ديسمبر 1991 المتضمن نتائج الرسمية للإنتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991 (الدور الأول)**، الجريدة الرسمية، عدد 01، السنة 29، الصادرة بتاريخ السبت 28 جمادى الثانية 1412 الموافق ل 4 يناير 1992
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الإعلان الدستوري رقم 1 /ا.م.د/ 05 المؤرخ في 1 أكتوبر 2005 المتعلق بنتائج إستفتاء 29 سبتمبر 2005 حول الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 67، السنة 42، الصادرة يوم الأربعاء 2 رمضان 1426 الموافق ل 5 أكتوبر 2005
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الإعلان الدستوري رقم 1 /ا.م.د/ 12 المؤرخ في 15 ماي 2012 يتضمن نتائج إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 32، السنة 49، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2012.

- القوانين:

***- العضوية:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**القانون رقم 89-11 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409 الموافق ل 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي** ،الجريدة الرسمية، عدد 27،السنة 26 ، الصادرة يوم الأربعاء 2 ذي الحجة 1409 الموافق ل 5 جويلية 1989

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**،الجريدة الرسمية، العدد 1، السنة 49، الصادرة يوم السبت 20 صفر 1433 الموافق 14 يناير 2012

***- العادية:**

*** المراسيم الرئاسية:**

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 91-196 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1411 الموافق 4 يونيو 1991 المتضمن تقرير حالة الحصار**، العدد 29، السنة 28، الصادرة يوم الأربعاء 29 ذو القعدة 1411 الموافق 12 يونيو 1991.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 91-198 يتضمن تعيين رئيس الحكومة و المرسوم الرئاسي رقم 91-199 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة**، الجريدة الرسمية، عدد 30، السنة 28، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 6 ذو الحجة 1411 الموافق 18 يونيو 1991

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 5 شعبان 1412 الموافق ل 9 فبراير 1992 المتضمن إعلان حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، العدد 10، السنة 29، الصادرة يوم الأحد 5 شعبان 1412 الموافق ل 9 فبراير 1992.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض**، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة 27، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالتوجيه العقاري**، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 1990/11/18.

*** المراسيم التنفيذية:**

*** القرارات الوزارية:**

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**قرار وزارة الداخلية المؤرخ في 6 شعبان 1412 الموافق ل 10 فبراير 1992 المتضمن إنشاء مركز أمن في رقان و في**

عين صالح و في ولاية ورقلة ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، سنة 29، الصادرة يوم الثلاثاء 7 شعبان 1412 الموافق ل 11 فبراير 1992.

*** الإعلانات و البلاغات:**

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان المؤرخ في 9 رجب 1412 الموافق ل 14 يناير 1992 المتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة**، الجريدة الرسمية، العدد 3، السنة 29، الصادرة يوم الأربعاء 10 رجب 1412 الموافق ل 15 يناير 1992.

ج- المحاضرات و المداخلات:

1- بوشاشي، (مصطفى) ، **حماية الحقوق و الحريات**، محاضرة ألقيت في الندوة الثانية للقضاة، الجزائر، فيفري 1991.

2- بوشنافة، (شمسة) و قبي، (آدم)، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000**، مداخلة في الملتقى الدولي المنعقد بجامعة بسكرة، الجزائر، 2003

3- بوقارة، (حسين)، **التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز و متطلبات البيئة الداخلية**، دراسات الملتقى الوطني الأول حول: **التحول الديمقراطي في الجزائر**، بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ديسمبر 2005.

4- خليفة، (محمد)، **إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: **التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر**، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2008.

5- طعيبة، (أحمد)، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 1997-1998.

التقاريـــــــر:

*** الجرائد اليومية:**

1- اليابس، (جيلالي) ، **التعددية أو صعوبة الوجود**، لوموند ديبلوماتيك، العدد 20، ماي و جوان 1990.

2- بنون، (محفوظ)، **الجزائر سنة 2005، مخرج أم انهيار**، جريدة الخبر اليومي، العدد 1215، بتاريخ 1994/10/30

3- سليمان ح، **مرشحو رئاسيات 1995 خارج السباق**، جريدة الخبر اليومية، الجزائر في 13 مارس 1999

4- لعقاب، (محمد)، **الإسلاميون الجزائريون: لم يربحوا المعركة و لم يخسروا الحرب"**، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 484، بتاريخ 06 جوان 2002

5- عرض الحكومة عن الوضعية الاقتصادية و المالية و الاجتماعية في البلاد، يومية الشعب، 1991/07/31

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

أ- الكتب و المؤلفات العامة:

- الكتب:

1-Ben Bitour(Ahmed), **L'Algérie au Troisiéme Millenaire, Defis et Potentialities**, Alger, Editions marimoor, 1988

2-Bouchama (Kamel), **Le FLN : Instrment et Elibi du Pouvoir 1962-1991**, Alger, Ed Dahleb, 1992

3- Marger (Martin. N), **An introduction to Political Sociology**, New York, D. Van Nastrand Company, 1981.

-الموسوعات و القواميس:

1-**International Encyclopedia of social science**, volume 5, London: the MacMillan Company and free press, 1968

2-**Oxford Word power**, oxford university press, 1999

3-Emerson (Rupert), **The Erosion of Democracy**, Journal of Studies 20, November 1960.

-المقالات و الدراسات:

1- Benachnhou(Mourad), **Algérie –FMI : L'histoire Secréte**, Algérie actualité, N° 1355

2-Hadj-Moussa Ratiba, **"New media, commnity and politics in Algeria"** , Media, Culture & Society, Vol 25, N° 4, 2003.

-المواقـــــــــــــع الالكترونيـــــــــــــة: -

www.annabaa.org/nbahome/nba79/007.htm//http:

قائمـة الأشكـال و الجـداول

1-قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنماط دوائر النخبة	35
02	رؤية باريتو للنخبة: حاكمة و غير حاكمة	37
03	رؤية موسكا لمستويات النخبة (الطبقة السياسية): حاكمة و فرعية	39
04	متغيرات تفضي إلى الأوليغارشية في التنظيمات الاجتماعية عند ميشيلز	40
05	نموذج نخبة القوة عند سي رايت ميلز	42
06	نموذج هرمي للنخبة بقمة واحدة للقوة	42
07	النموذج التعددي للنخبة	42
08	النمو الاقتصادي باعتباره أحد عوامل التحول إلى الديمقراطية	51

2-قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	النتائج العامة للإنتخابات التشريعية لـــ 26 ديسمبر 1991	95
02	نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية، نوفمبر 1995 حسب الانتماء الحزبي	101
03	نتائج الانتخابات التشريعية 05 جوان 1997و نسبة التمثيل	102
04	نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية 15 افريل 1999 حسب الانتماء الحزبي	104

05	نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة 08 افريل2004	108
06	نتائج الأحزاب السياسية و المرشحين المستقلين في تشريعيات 17 ماي 2007	109
07	نتائج الأحزاب السياسية في تشريعيات 10 ماي 2012	113
08	تغير المدنيين و ثبات العسكريين خلال الفترة 1993-1999	118

ملحق رقم 01

نص استقالة رئيس الجمهورية السيد "الشاذلي بن جديد" بتاريخ 1992/01/11

أيها الإخوة أيتها الأخوات، أيها المواطنون، لا شك أنكم تعلمون بأنني لم أكن راغبا في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية غداة وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، و ما قبولي بالترشح إلا نزولا عند رغبة و إلحاح رفقائي، و يومها لم أكن اجهل بأنها مسؤولية ثقيلة و شرف عظيم في آن واحد.

و منذ ذلك الحين و أنا أحاول القيام بمهامي بكل ما يمليه علي ضميري و واجبي، و كانت قناعتي انه يتعين تمكين الشعب الجزائري من الوسيلة التي يعبر بواسطتها عن كامل إرادته، لا سيما و أن هذا الشعب الجزائري سبق له أن دفع ثمنا باهظا من اجل استرجاع مكانته على الساحة الدولية؛ لذا فبمجرد أن تهيأت الظروف عملت على فتح المسار الديمقراطي الضروري لتكملة مكتسبات الثورة التحريرية.

و ها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعه تيارات جد متصارعة، و هكذا فإن الإجراءات المتخذة و المناهج المطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد بلغت اليوم حدا لا يمكن تجاوزه دون المساس الخطير و الوشيك بالانسجام الوطني و الحفاظ على النظام العام و الوحدة الوطنية.

و أمام حجم هذا الخطر الداهم فإنني اعتبر في قرارة نفسي و ضميري بان المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم و الوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن.

و أمام هذه المستجدات الخطيرة فكرت طويلا في الوضع المتأزم و الحلول الممكنة و كانت النتيجة الوحيدة التي وصلت إليها هي انه لا يمكنني الاستمرار في الممارسة الكلية في مهامي دون الإخلال بالعهد المقدس الذي عاهدت به الأمة.

و وعيا مني لمسؤولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإنني اعتبر الحل الوحيد للازمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية.

و لهذا أيها الإخوة أيتها الأخوات، أيها المواطنون، فإنني ابتداء من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهورية، و اطلب من كل واحد من الجميع اعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلح العليا للأمة.
تحيا الجزائر و المجد و الخلود لشهدائنا الأبرار
الشاذلي بن جديد، الجزائر 06 رجب 1412 الموافق لـــ 11 جانفي 1992

المصدر:عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية: مواقف و أحداث**، الجزائر، دار الهدى، 2001، ص ص 33-34

فهـرس المواضيـع

المحتــويـــــات

العنوان	الصفحة
مقدمـــــــــــــــــــــــــــــــة	06
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للنخبة و التحول الديمقراطي	19
المبحث الأول : التأصيل النظري لمفهوم النخبة (الصفوة)	22
المطلب الأول: التأصيل اللغوي و التاريخي للمفهوم و أبعاده الجديدة	25
الفرع الأول: التأصيل اللغوي للمفهوم و نشأته.	25
الفرع الثاني: دور النخبة و الأبعــاد الجديــدة للمفهوم.	29
المطلب الثاني: المعطيات المنهجية و المعرفية الواجب توفرها في تحديد النخبة	32
الفرع الأول: المعطيات المنهجية لنظرية النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة	32
الفرع الثاني: الحدود المعرفية الواجب توفرها في تحديد النخبة	34
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للنخبة	36
الفرع الأول: الاتجاه السيكولوجي	36
الفرع الثاني: الاتجاه التنظيمي	38
الفرع الثالث: الاتجاه الاقتصادي الإداري	40
الفرع الرابع: الاتجاه البيئي (النظامي أو المؤسساتي)	41
المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم التحول الديمقراطي	44
المطلب الأول: التأصيل لمعنى الديمقراطية و التحول الديمقراطي	44
الفرع الأول: معنى الديمقراطية	44
الفرع الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي	46
الفرع الثالث: التحول الديمقراطي و المفاهيم المشابهة له	48
المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي، أنماطه و النظريات المفسرة له.	50
الفرع الأول: أسباب التحول الديمقراطي	50
الفرع الثاني: أنماط التحول الديمقراطي	52
الفرع الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي	55
خلاصة الفصـــل الأول	57

الفصل الثاني: العوامـــل المؤثـــرة في التحـول الديمقــراطي في الجزائـــــر ومظاهره 60
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي 62
المطلب الأول: العوامل السياسية (الأزمة السياسية) 62
الفرع الأول: أزمة الحزب الواحد 63
الفرع الثاني: أزمات النظام السياسي في الجزائر 64
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 67
الفرع الأول: العوامل الاقتصادية 67
الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية 69
الفرع الثالث: العوامل الثقافية 71
المطلب الثالث: متغيرات البيئة الخارجية و أحداث أكتوبر 1988 72
الفرع الأول: المتغيرات الإقليمية و الدولية 72
الفرع الثاني: أحداث أكتوبر 1988 و انهيار شرعية النظام 74
المبحث الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي 78
المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية و السياسية 78
الفرع الأول: التعديلات الدستورية (دستور 1989) 78
الفرع الثاني: الإصلاحات السياسية 80
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية و الإدارية 82
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية 82
الفرع الثاني: الإصلاحات الإدارية 83
المطلب الثالث: نتائـــج الإصلاحـــات و عوائـــق التحـــول 84
الفرع الأول: نتائج الإصلاحات 84
الفرع الثاني: عوائق التحول الديمقراطي 86
خلاصة الفصـل الثانـــي 90

الفصل الثالث: مسار النخبة السياسية الجزائرية ضمن عملية التحول الديمقراطي 91
المبحث الأول: موقع النخبة السياسية ضمن الرهان الانتخابي 93
المطلب الأول: التعددية السياسية و بداية الأزمة الأمنية 93
الفرع الأول: إقرار التعددية السياسية (1989-1992) 93
الفرع الثاني: الانفلات الأمني (1992-1999) 97
المطلب الثاني: إعادة تشكيل المجال السياسي 103
الفرع الأول: ظروف وصول "بوتفليقة" إلى الحكم (1999-2009) 104
الفرع الثاني: المبادرة بالإصلاحات السياسية (2009-2012) 110
المبحث الثاني: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر 114
المطلب الأول: أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية 114
المطلب الثاني: انعكاسات تدخل الجيش على مسار التحول 117
المبحث الثالث: عقبات النخبة السياسية المعارضة و آفاق التحول 120
المطلب الأول: العقبات (العوائق) التي تواجه النخبة السياسية المعارضة 120
الفرع الأول: العوائق الخارجية 121
الفرع الثاني: العوائق الداخلية 123
المطلب الثاني: متطلبات و مبادين تفعيل مستقبل التحول الديمقراطي 124

الفرع الأول: متطلبات إنجاح التحول الديمقراطي 124
الفرع الثاني: ميادين تفعيل مستقبل التحول الديمقراطي 125
خلاصة الفصـل الثالث 128
الخاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة 130
قائمـــــــــة المراجـــــــــــــــــــع 135
قائمة الجداول و الأشكال 147
الفهـــرس 149

ملخص باللغة الأجنبية

essentiellement, la Constitution habilite le président de larges pouvoirs pour lui permettre de concentrer le pouvoir et la marginalisation des autres institutions à la pointe du Parlement.

Les Caractéristiques du processus de démocratisation en Algérie .est que l'initiative venait de l'élite politique au pouvoir et l'institution de la présidence à apporter un changement démocratique et la réforme politique , qui a été approuvé les amendements constitutionnels et les réformes politiques et frappant administrative baisse du monopole du Front de libération nationale de l'action politique et la séparation de l'Etat et du parti et fin du rôle politique de l'armée et de la suppression du texte , ce qui lui donnait un rôle dans la construction du socialisme et attribué seulement de défendre l'unité et l'intégrité territoriale du pays et l'abolition de la règle que le président incarne l'unité de la direction politique du parti et de l'Etat , et de permettre la création d'associations politiques , a été l'initiative de la cette institution de la présidence et à acquérir une légitimité et un renouvellement après les masses ont perdu confiance dans le système politique et le parti , et creusé le fossé entre le système et la communauté et de devenir un changement est nécessaire pour maintenir l'ordre et la continuité et la permanence .

L'initiative de l'élite politique centrale vers l'adoption d'une transition démocratique dans la communauté ne se traduit pas par un changement réel , et se termine souvent par la mise en place d'un système hybride , ou la façade dite démocratique est conçu comme un ajustement tactique aux marges de la légitimité et à améliorer l'image du régime au pouvoir , et donc faire de la démocratie et de réaliser transition démocratique dépend efficiente et efficace sur la création d'une opposition politique élite au changement global fondé sur le changement de système politique et la manière dont la communauté à tous les niveaux , et cela

dépend de la compatibilité du projet de politique pour un changement démocratique et uni sous le plan politique , l'opposition à la tyrannie est attachée à la démocratie dans la pensée et l'action, et ainsi que la stabilité et sa capacité à surmonter les obstacles imposés par l'Autorité et de la communauté , ainsi que pour leur permettre de mobiliser les forces de pression et de protester à partir des racines d'herbe qui ont besoin de sensibiliser la politique et encadraient l'exploitation optimale des moyens de communication politique.

A travers l'étude et l'analyse de la première hypothèse , et l'effet que la transformation démocratique qui se pose en raison de l'interaction des formats influences et de facteurs internes (politique, social , économique et culturel) et externe étude (régional et international) on peut constaté en s'attaquant aux facteurs qui influent sur la transformation démocratique que l'initiative est venue de l'élite dirigeante politique et l'institution de la présidence à apporter un changement démocratique et la réforme politique , qui a été approuvé les amendements constitutionnels et les réformes politiques et frappant administrative baisse du monopole du Front de libération nationale de l'action politique et la séparation de l'Etat et du parti et à la fin du rôle politique de l'armée et de permettre la création d'associations politiques , était cette initiative de l'institution de la présidence et c'est pour acquérir une légitimité et un renouvellement après les masses ont perdu confiance dans le système politique et le parti , et creusé le fossé entre le système et la communauté et de devenir un changement est nécessaire pour maintenir l'ordre et la continuité et la permanence

Le processus de transformation et de changement dans le système politique imposé ainsi que la réalité intérieure du système actuel qui a produit plusieurs crises , notamment la crise de légitimité et d'identité crise et une crise de la participation politique , et ainsi que le dilemme économique , qui a coïncidé en complexité avec le nombre croissant d'aspects de l'environnement social et négatifs est devenu le système politique environnement troublé algérien , toutes ces influences pressions politiques, économiques , sociaux et culturels formaient un système dense fait de lui recourir à l'option de la construction du pluralisme politique se leva et exécutif absorber ces pressions

Quant à l'analyse de la seconde hypothèse et démontrer son effet , et que chaque fois que l'élite politique était plus ouverte et la résurgence chaque fois qu'il y’aura une véritable transition démocratique et efficace ainsi que le contraire , de sorte que la rotation de l'élite politique central et l'ouverture contribue de

manière significative à renforcer les efforts de la transition démocratique , mais que, grâce à l'analyse de cette situation nous montre qu'il n'y a pas de rotation de l'élite politique et central mais il reproduire ces élites , de sorte que la transition vers le pluralisme et compte tenu de l' importance cruciale de la date de leur élection et les droits présidentielles et législatives (bien que la résolution des résultats à l'avance) est un témoignage de l'élite dirigeante sont à la recherche d' un moyen de sortir de la crise et de revitaliser et de renouveler la légitimité de son existence ; plus de ce changement, qui a été initiée par l'élite dirigeante ne résulte pas d' un changement dans la culture politique de son propre , ou autant que ce qui avait été fait pour surmonter la légitimité tactique impasse et de prolonger la durée de vie du système .

Les propriétés qui caractérisent la structure de l'élite politique en Algérie est l'un des facteurs qui entravent l'émergence d'un mouvement politique vers la démocratie grâce à la présence de la commande centrale d'élite du régime au pouvoir et l'intérieur est dominé par des personnes ayant une formation militaire et le conservatisme et utilisé avant civile élite de jugement est engagé dans la mise en œuvre de l'ordre du jour et les décisions .

En outre , l'élite politique qui ne vivent pas dans une fièvre de pouvoir entre le sein et en Algérie face à différents obstacles mesure de l'élite dirigeante ,
. économiques et a commencé à résoudre et les surmonter , surtout avec l'absence d'opposition de l'élite politique d'une manière réaliste .

Nous mettons également l'accent dans cette étude sur l'élite politique algérienne et l'élite politique dans ses fonction centrale par rapport à l'élite politique et son opposition .

La problématique l'étude est comme suite ; dans quelle mesure l'élite politique à jouer un rôle dans la réalisation de la voie de la transition démocratique ?
- Avec une série de sous-questions illustrations ;
- Qu'entend-on élite politique ?
- Quelle est la nature de la relation entre l'élite politique et la transition démocratique ?
- Quels sont les mécanismes adoptées par l'élite politique dans un certain délai pour incarner la transition démocratique ?
- Quelle est la contribution de l'élite politique dans la voie de la démocratisation , selon les entrées d'une stratégie particulière ?

Et d'étudier le problème a été mis sur deux hypothèses :
1 - la démocratisation survient à la suite des formats d'effets d'interaction et les facteurs internes (politique, social , économique et culturel) et externe (régional et international) .
2 - chaque fois que l'élite politique plus ouverte et la résurgence chaque fois qu'il ya une véritable transition démocratique et efficace.

L'étude a conclu que la crise politique traversée par l'Algérie ne est pas causées par l'application de l'idée de démocratie , mais plutôt le manque d'engagement de l'élite politique au pouvoir et les acteurs politiques et influent dans le gouvernement les résultats du processus démocratique , ce qui rend la démocratie échouent dans la première application de son moment politique de l'adoption du pluralisme , et cela est dû à des raisons ce qui suit:

1 - l'absence d'une culture politique de ce critère, le démocrate parce qu'ils sont nécessaires pour la réussite de toute application de la démocratie , et comme un outil pour préparer les citoyens à participer positivement , de sorte qu'il n'y a pas de pratique démocratique positive si les valeurs et les concepts absents qui sont protégés et pris en charge (la liberté , l'égalité , la justice , le respect de la loi , ...).
2 - La faiblesse des partis politiques et le manque de réflexion politique , démocratique, pluraliste , la plupart d'entre eux ont un sentiment conscient de la partie et son rôle dans la démocratisation de la culture et de la pratique .
3 - L'absence d'une société civile capable de former un mouvement social adopte la démocratie et protégés et soutenus et de sacrifices pour cela.
4 - Il y'est une question importante liée à la construction de l'État national n'a pas été jugée dans un délai raisonnable , et il s'agit de la question de l'identité nationale , qui était et est toujours un sujet de litige , de sorte que le manque de résolution dans les éléments de poussée de l'identité nationale pour activer le conflit politique .
5 - l'émergence du phénomène de la violence politique et la difficulté de concilier le style et la nature pluraliste de la configuration intellectuelle des acteurs politiques.

Étude d'élite dans toute société a une grande importance en contribuant d'une manière significative à la compréhension et à l'interprétation du pouvoir politique au sein de l'État, nous la trouvons , dans toute société , il ya un monopole de gouverneur de classe sur les centres les plus importants d'un des rôles politiques, économiques , sociales et de jouer en première ligne dans l'échelon politique et que les autorités au niveau de décisions ou influence dans l'élaboration de tout le moins .

Une autre classe large régie par cela et n'ont pas les mêmes possibilités en ce qui concerne la prise de ces décisions , et existe ainsi dans toutes les élites de la société a eu la possibilité d'entreprendre des rôles clés et sont importants dans divers domaines , et n'est pas Algérie à l'abri de ces communautés ; Avec la fin prochaine du XXe siècle (les années quatre-vingt) , les vents du changement ont balayé de nombreux pays dans le monde à tourner de l'unilatéralisme au multilatéralisme et du socialisme au libéralisme à adopter dans le dernier système démocratique libéral et ne pas exclure les vents du changement Algérie comme l'un des Etats arabe connu des changements radicaux et a été engagé dans le processus de transition démocratique depuis Octobre 1988.

Le phénomène de la transition démocratique est compliqué politiquement et socialement affectée par de nombreux facteurs de communauté économique , social et culturel, mais ce n'est pas une fatalité pour une préparation des conditions favorables de propagation sociale et facilité économique et de l'éducation et de la sensibilisation politique autant que c'est un produit direct de l'initiative politique et de l'effort subliminal dirigé par une élite politique caractérisé par leur capacité à exercer une influence et de l'influence politique , compte tenu de ce que les personnages exploitations qui tombent dans les talents et de capacités et les qualifications de physique et morale , les rendre responsables de l'identification

des chemins de société et de ses grands choix , ainsi que la direction des processus de changement à l'intérieur, y compris la transformation démocrate .

De là, le sens de l'élite politique ne s'applique pas seulement à ceux qui occupent des postes de positions politiques et officiels du pouvoir , mais les dépassent à tous les détenteurs de qualifications ainsi que la préparation psychologique pour mener à bien les rôles de choix influents et les décisions et les tendances de l'opinion publique sur les politiques , et peut donc être prévu et la présence de l'élite politique au sein du système politique et sur l'ensemble du modèle social, ou dans les différents secteurs et les domaines politique, économique , culturelle, religieuse et militaire , et même dans le contexte des organisations de partis , des groupes communautaires , des syndicats et des groupes d'intérêt

En raison de l' importance de la question de l'élite politique et la transition démocratique on l'a choisi comme thème de cette étude avec un accent sur le cas de l'Algérie dans la période entre les années (1989 et 2012) que c'est une période connue comme le début de l'explosion de la crise et son évolution trop rapide , et d'autre part a commencé une nouvelle phase (et est toujours en cours politique) qui a changé le système et les mécanismes d'action de l'élite politique algérienne face à la crise de tentatives persistantes politiques et de sécurité ,

Université dr Taher Moulay Saida – **Algérie**

Faculté de droit et des sciences politique

Département des sciences politiques et des relations internationales

L'élite politique et la transition démocratique en Algérie 1989-2012

Mémorandum d'obtenir une MAGISTER en sciences politiques et relations internationales

Spécialisation: politiques comparée

Préparé par : **Superviseur**

DJELLOULI NOREDDINE DR.RABAH SRIR ABD ALLAH

Débat de la commission

- Dr.Harush Noreddine conférencier - a - Université d'Alger -3 -President
- A.Dr. Abdullah Rabah Serire professeur de l'enseignement supérieur d'Alger -3 - superviseur et prévue
- Dr.Abd Ali Abdelkader conférencier - a – Université Saida Membre
- Dr.Ytime Mohammed conférencier - b - Université Saida Membre

DECEMBRE 2015